



174

718

١٥٦
 الزمان في عيسى بن مكي وولده
 في العبداء السور في كل
 في عيسى بن مكي وولده
 في العبداء السور في كل
 في عيسى بن مكي وولده
 في العبداء السور في كل

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی

1342

سوارہ بیت کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی ۶۱۵
----------------------------------	-------------------

[illegible]

1	1
2	2
3	3
4	4
5	5
6	6
7	7
8	8
9	9
10	10
11	11
12	12
13	13
14	14
15	15
16	16
17	17
18	18
19	19
20	20
21	21
22	22
23	23
24	24
25	25
26	26
27	27
28	28
29	29
30	30
31	31
32	32
33	33
34	34
35	35
36	36
37	37
38	38
39	39
40	40
41	41
42	42
43	43
44	44
45	45
46	46
47	47
48	48
49	49
50	50
51	51
52	52
53	53
54	54
55	55
56	56
57	57
58	58
59	59
60	60
61	61
62	62
63	63
64	64
65	65
66	66
67	67
68	68
69	69
70	70
71	71
72	72
73	73
74	74
75	75
76	76
77	77
78	78
79	79
80	80
81	81
82	82
83	83
84	84
85	85
86	86
87	87
88	88
89	89
90	90
91	91
92	92
93	93
94	94
95	95
96	96
97	97
98	98
99	99
100	100

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی ۶۱۵
----------------------------------	-------------------

٤٢

معلو قه

الفصل ١٢

الحج

يكون الدخول مع البعث في المآجد على الاصح لان الاجتياز البعث يمكن والملك في ذلك
غير ممنوع منه لانه حدث اكبر الاله في مسجده مكة والمدينة كونه وعبد في الثواب في ذلك

الاجتماع فيهما لم يجرم كاللبيث الثاني ان يكون الغسل ما سوى غسل
من الاموات فان حدث المس غير مانع من اللبث في الموضع
على الاصح وكذا القول في قراءة العزائم الاربع اعني سورة سجدة
الواجبة فان حدث المس غير مانع من قراءتها كما اصرح به شيئا في
البيان **قوله** وقديك اذا بقي للطلوع الغر من يوم يجب الصوم فيقدر
ما يقبل من الصلاة بقوله وقديك ان وقع ذلك فادروا عما
كان ذلك لان ضبط المكمل الوقت على هذا الوجه من الامور النادرة
الوقوع وغسل الجنب والنفس اذا انقطع الدم قبل التيمم فغسل
الغسل **قوله** ولصوم المسحاة اذا غسلا فيهما الوضوء في
يجب الغسل لصومهما الواجب وانما يجب غسل للمعداة اذا كان
الذكر مسطافا فان كان سائلا وجب له ما غسل الزمان دون غسل
الغسلين في اللبث المستقبل فيكون وجوب الغسل للصوم
تابعاً لوجوب المصلاة وادرا معه وتضييقاً تابعاً للتضييق
لو كان الغسل قبل طلوع الغر من يوم يجب الصوم ففي وجوب تقديم
الغسل على الغر كالجنب جهان وجوب تقديمه احوط **قوله**
والواجب من التيمم ما كان لصلوة واجبه عند مضيق وقتها
ان شاء الله تعالى ان مراعات التضييق انما يجب اذا كان العذر
الناقل الى التيمم رجوع الزوال فان لم يرجع زواله قبل خروج وقت
الصلوة جاز فعله مع السعة وبهذا احد القولين **قوله**
والذي يجب احله المسجد من يخرج المتبادر من العبارة من حدث
له الجنب في احد المسجلين يعني مسجد مكة والمدينة ويورد الخبر

المسجد

المسجد وقد عدله الاصحاب المطلق الجنب بل الى الجنب في غير المسجد
اذا دخل احداهما عدل او سواه وجب تيمم الاجتناب فيهما على الجنب الماء
الا ذلك ويجب تجزئ اقرب الطرق ليجزئ به ولو لم يكن من الغسل الجنب
العدول اليه وان استوى زمانه لم يلزم لا يتبع به غير الخروج ولا يتوكل
به البديل والفقهاء لا يبدلون من غيرتين والحائض كالجنب في ذلك **قوله**
ان من همة التيمم عن الباز عليه السلام والنساء حائض في المعنى **قوله**
والمندوب ما عداه لا يخفى ان التيمم يجب ايضا لطلوع الواجب و
لمس كناية المقر ان اذا وجب وكذا او خور المس جدمع اقبس في
غير المسجد من قراءة العزائم اذا وجب وصوم الجنب والحائض و
النساء والمسحاة والكثيره الدم على شئ من قبله لا يباح التيمم
كلما يباح بمحله ويمنع منه كل ما يمنع منه بدون سببه فالعورة
غير حجة **قوله** وتجب الطهارة بالنذر وشبهه العبد واليمين
والتمتع في غير التجارة في غير ما ذكره من الوجوب الماشي ان احدث
المكلف سببه باختياره ولا تحصى التيسير فيهم نذر الطهارة بانوا
عمرها شغلها نلوا نذر الوضوء مع غسل الجنب لا ينفقه او غوطه
الجويع التمسك لا ينفقه ولذا التيمم المشروط بتعذر الطهارة
المأثمة مع القدرة عليها قوله وهو كل ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه
من غير اضافة الماء استحقاق ذلك قبل اهل العرف وان جاز تقييده
تقييد غير التيمم كماء الجود ماء القرى وما والسماء وغيره **قوله** وكل طاهر
من الماء الحوض وانحش الى جميع اقسامه طاهر خالص لم يدرى مقول
بالاشتركة في العرف على معنيين احدهما من البول وعفوه الثاني ان الذي يحصل

وما روي

في البدن وهو النجاسة الوهمية التي يحصل في البدن بسبب النجاس
والا بدني رافعها من النجاسة والآخر هو المراد منها النجاسة
النجاسة الحقيقية التي يتعدى الى الملا في مع الرطوبة ولا يتج
ن والآخر هو المراد بالنجاسة في الملا في مع الرطوبة ولا يتج
او صاف المراد بالنجاسة في الملا في مع الرطوبة ولا يتج
الابا سبب النجاسة واعلبيتها مع الحار وحمافة الثلثة اعم اللون
والطعم والرائحة وكون غير هاتج الاوصاف كالمزوجة وانما يكون
ذلك مع الملا فانه تلو تلو في الماء بالمجتمعة القريبة منه لم يتج في طهارة ولا شظ
تف مالا في الكثرة على المشهور **قوله** ولا يظهر كثره الماء عليه في افعاء الطهر
ينبغي تعليق طهره من والى التعريف كان المادة وان كان غير الماء للطل
عليه في الوجود **قوله** ولا يظهر كثره الماء عليه في افعاء الطهر
الحجم من هذا هو الذي في حواشي الصفات التي هي دون الكثرة
لا يكون مادة مشتركة في الجار في فان هذا اسم الجار في وشظ
في المادة الكثرية على اصح القولين وينبغي نفع المبتدئ فان المادة اما
ان يكون سطوحها مساوية لسطوح الخوض المذكور او اعلى او اخفض
فان كان مساويا لها ساطعا طهر ان كثره في النجاسة وعدم الانتقال
عنه بالملا فانه ان كان المائتين معاكر او ان كان سطوح المادة اعلى
اعتبر في زمان اتصال ما شامها من الخوض وشظ على بلوغه في الكثرة
وهذا انما يكون اذا كان في الاصل ان يدمج كروا ان كان في طهرها
اخفض اعتبر مع هذا في ان المادة من تحت الخوض بقوة ودف
بحيث يظهر عاملتها فيه فلو كان اتصال مما سببه او يجرى اليه

نظيره
شرف

الاصابع اعم

والجسم والوزن والوزن والوزن
والجسم والوزن والوزن والوزن

ترشحام يعتقد بهما **قوله** يخرج عن كونه معطرا مادام اطلاق الاسم باقيا
عليه المرجع في هذا المطلق الى العرف العام لان المرجع في الماء المطلق
الى صدف الله سبحانه **قوله** اما المحققون آفة المراد به ليس يتابع
وان جرى على وجه الارض ولهذا ينبغي الملا فانه اذا انقص عن الكثر
والقول ينبغي الملا فانه هو المعروف في المذهب وفي قول انه لا
ينبغي الا بالتعريف سبب اليه ابن عتيق وهو ضعيف **قوله** ولا يظهر كثره
كثره فان زاد فعل المراد بالدمعة وقمع جميع اجزاء الكثرية من
قصر من هذا هو المتعارف في مثل قولهم دخل الخوم الملة دفعة واحدة
وتخذه ولا يكتف لو وصل به فيرى اليه من هذا لان خلاف المبدأ وهو يظهر
ايضا بانصافه بالجار في انصافه في كثره المادة في هذا المذهب كثر
وهناك طريق خاص يعلق فيه اسرار المدعى له ولا يظهر في حوا
في الاعمال **قوله** لا فرق بين انما به بطا اذ ينسب قشر طهر مطلقا في
وسيل السعير ولا سكران القول بعدم طهره مطلقا او طهره في القول
بالطهارة مطلقا فوجه مدعيه في ذلك عدة مواضع **قوله** والاكراه
رطبا في العرف على الاظهر هذا هو المعتمد وهو ان الملة في **قوله** انما كان
كل واحد من طهره وعرضه وعمله لئلا اسرار وصدقا وقال او مطلق
تكميل بالاشبار اثنين واربعين وسبعة اثمان شبر كان اشتمل و
المعتبر شبر مستوي الملة وهو الغالب منقطة الناسن والمجرب
في المذهب ان السعد مكره لا يعذر بمرلو نقص ولو مطلقا
الكره **قوله** ويستوي في هذا الحكم مياه الجياض والعدوان والاولى في
على الاظهر هذا هو المعتمد **قوله** ويلحق بالملا ما هو من ردد والاظهر في
كرهه انما هو في ان كثره في الازد

نظيره
شرف
الاصابع اعم
والجسم والوزن والوزن والوزن
والجسم والوزن والوزن والوزن

هذا القول هو الاصح من الاصحاب لان القول بعدم
 التي سنة بالملا ما هو في العنق والامس دلتا والاصح على هذا ان
 النزع مسمى **قول** ان وضع الحمار المراد به المانع لا الصلة الحثيثة
 الا وهو في هذا الحكم بين الخطوط ما زاد **قول** او معاج المراد به المتخذ ما
 الشطر الذي يسمى بالقبض **قول** او احد الدعا والصلية على قول مشهور
 الفاعل في كل المرح وجماعة تطلق على سنها وجمع من الاصحاب ساووا
 بينها وبين غيرها من الامور **قول** او ما عداها من المراتب ما عدا الذكر
 والانس والشوكا لبعضه **قول** فان عدرا استعاب ما عداها
 بواجب علمها اربعة كل اربعة دفعه يوما الى الليل الرابع معا على
 من الزمان لان كل انقضاء بركان صاحبها دفعه اهل ما يكونون
 اربعة وكذا ان يكونوا اكثر من اربعة دفعه في الزمان في العمل ويستفاد
 من ذلك ان اربعة اعتبارا كونهم رجالا فلا تجزى النساء ولا الصبيان
 ولا الجنان والمراد باليوم يوم الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب
 الشمس يجب جركان من الليل او لا او في مولى الى الليل اربعة
 الى ذلك لا يجزى الليل لانه خروج عن الصلوة بالاعتناء فيه من الغنم و
 لا الملقح منه ومن الزمان ولا يجب تحريم اهل الايام ولا الاوقات
 ولم الاجتماع في الصلوة والاكلا **قول** ونزع حران ما فيها ما داء
 جاز البطلان كذلك لو رده في بعض الاحباب او اما العرس والنوة
 فقد قال المصنف في المقتضى مما لا نص فيه **قول** ورجح سبعين ان ما
 فيها انسان لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى والمسلم
 والكافر وقال ابن ادریس يجب للكافر اذا مات نزع الجميع لانه

الاصح
 فيها
 ذلك

هذا القول هو الاصح من الاصحاب لان القول بعدم
 التي سنة بالملا ما هو في العنق والامس دلتا والاصح على هذا ان
 النزع مسمى **قول** ان وضع الحمار المراد به المانع لا الصلة الحثيثة
 الا وهو في هذا الحكم بين الخطوط ما زاد **قول** او معاج المراد به المتخذ ما
 الشطر الذي يسمى بالقبض **قول** او احد الدعا والصلية على قول مشهور
 الفاعل في كل المرح وجماعة تطلق على سنها وجمع من الاصحاب ساووا
 بينها وبين غيرها من الامور **قول** او ما عداها من المراتب ما عدا الذكر
 والانس والشوكا لبعضه **قول** فان عدرا استعاب ما عداها
 بواجب علمها اربعة كل اربعة دفعه يوما الى الليل الرابع معا على
 من الزمان لان كل انقضاء بركان صاحبها دفعه اهل ما يكونون
 اربعة وكذا ان يكونوا اكثر من اربعة دفعه في الزمان في العمل ويستفاد
 من ذلك ان اربعة اعتبارا كونهم رجالا فلا تجزى النساء ولا الصبيان
 ولا الجنان والمراد باليوم يوم الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب
 الشمس يجب جركان من الليل او لا او في مولى الى الليل اربعة
 الى ذلك لا يجزى الليل لانه خروج عن الصلوة بالاعتناء فيه من الغنم و
 لا الملقح منه ومن الزمان ولا يجب تحريم اهل الايام ولا الاوقات
 ولم الاجتماع في الصلوة والاكلا **قول** ونزع حران ما فيها ما داء
 جاز البطلان كذلك لو رده في بعض الاحباب او اما العرس والنوة
 فقد قال المصنف في المقتضى مما لا نص فيه **قول** ورجح سبعين ان ما
 فيها انسان لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى والمسلم
 والكافر وقال ابن ادریس يجب للكافر اذا مات نزع الجميع لانه

انما يشترط

اذا باخذ ما حيا نزع الجميع فيبعد الموت اولى وفي الاول لا يفسف
 لو ودان نص على حكم الميت فكيف يصح العذر عنه ولو وقع الكافر
 في البر ثم مات امكن وجوب الجميع **قوله** والمراد بالبر ما هو في الارض
 فلا راد به عدم وجوب الجميع **قوله** او كثر الدم كذا في الشاة والمراد من
 القول بوجوبها شاة **قوله** او كثر الدم كذا في الشاة والمراد من
 ثلثين الى اربعين اى كذا في الشاة او ثلثة او اربعة الى اربعين ارب
 لرواية وان كان التخمير بينهما وبين الثلثين بقتل عدم تخميرها
 الا ان لا قائل بالثلثين **قوله** او كثر الدم كذا في الشاة والمراد بشاة
 اولى وان كان حكم كلب الماء ونزيره وان شاة الوحش كذا
 في قوله وقيل في البر ما هو في الارض امكن وجوب الجميع لان وقول
 حيا لا نص فيه **قوله** ولبس الرجل المراد به البالغ فلا يدخل
 المرأة مما لا نص فيه **قوله** والمراد به لا بغيره جملها الشيخ في الجملة
 على انها عشرة دفعه في جميع كلام **قوله** ونزع سبع طوت الطير المراد
 به ما فوق العصفور وما اشبهه وقد مره جمع بالجماعة والنعانة في
 ما بينها **قوله** ولا غسل الجنين المراد به من كان بدنه خاليا من عافية
 وخضار ابن ادریس بالمرئس وهو ضعيف وقد صرح الشيخ في الجملة
 لعدم صفة لهي المقتضى للعبادة وبها اشكال وهو ان المقتضى
 عدم نجاسة عينية على بدنه فلا يعقل حدوث نجاسة في البر لان
 التخمير بغير نجس بقلوب بعض المحققين على سلب طهورة
 بناء على سلب طهورة المستعمل في الكبري وان ما في البر من
 القليل من الكاف لانه لا يفعل بطلاقات النجاسة وانما يتم

نزع

هذا القول هو الاصح من الاصحاب لان القول بعدم
 التي سنة بالملا ما هو في العنق والامس دلتا والاصح على هذا ان
 النزع مسمى **قول** ان وضع الحمار المراد به المانع لا الصلة الحثيثة
 الا وهو في هذا الحكم بين الخطوط ما زاد **قول** او معاج المراد به المتخذ ما
 الشطر الذي يسمى بالقبض **قول** او احد الدعا والصلية على قول مشهور
 الفاعل في كل المرح وجماعة تطلق على سنها وجمع من الاصحاب ساووا
 بينها وبين غيرها من الامور **قول** او ما عداها من المراتب ما عدا الذكر
 والانس والشوكا لبعضه **قول** فان عدرا استعاب ما عداها
 بواجب علمها اربعة كل اربعة دفعه يوما الى الليل الرابع معا على
 من الزمان لان كل انقضاء بركان صاحبها دفعه اهل ما يكونون
 اربعة وكذا ان يكونوا اكثر من اربعة دفعه في الزمان في العمل ويستفاد
 من ذلك ان اربعة اعتبارا كونهم رجالا فلا تجزى النساء ولا الصبيان
 ولا الجنان والمراد باليوم يوم الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب
 الشمس يجب جركان من الليل او لا او في مولى الى الليل اربعة
 الى ذلك لا يجزى الليل لانه خروج عن الصلوة بالاعتناء فيه من الغنم و
 لا الملقح منه ومن الزمان ولا يجب تحريم اهل الايام ولا الاوقات
 ولم الاجتماع في الصلوة والاكلا **قول** ونزع حران ما فيها ما داء
 جاز البطلان كذلك لو رده في بعض الاحباب او اما العرس والنوة
 فقد قال المصنف في المقتضى مما لا نص فيه **قول** ورجح سبعين ان ما
 فيها انسان لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى والمسلم
 والكافر وقال ابن ادریس يجب للكافر اذا مات نزع الجميع لانه

هذا الترتيل على القول بارتفاع حدثه بالغسل وقد عرفت
 ان المجامعة لا يقولون به فلا يظهر للزوج ما هنا وجهه الا ان يحل
 ارادة تطيب الماء وازالة النجاسة الحادثة في النفس بسببه وج
 فلا وجه لقصر الحكم على الاعتقال **قوله** ويزج خضن الذرق خلا
 الدجاج المشهور باختصاص الزوج بذرقة الجمال من طلق
 بعضهم زوج الخس للذرق الدجاج وليس بمعتد والدجاج مفقود
 الاول وثالث حكمه في القاموس والذرق باسكان الزاوي وهو
قوله ويزج دلو لموت العصفور شبهه كما في جملة نقرها وهو ما ذكر
 الحاشية **قوله** لبول الصبي الذي لم يعتد بالطعام المراد به معتدى
 بالبين في المولود تحت نظره على الطعام فلواستوى بول صبي
قوله وفي ماء المطر وفيه بول والعذرة وخرق الكلاب لم تنو
 دلوها لظلم احد ما جاز ان يلقه في بول يرق اوله وهذا شكال وهو
 ان البول ان كان بول رجل فغيره ان يكون دلو او بول صبي فغيره ولا
 او بول صبي فغيره ان كان بول غيره فغيره فمالا نص فيه على ما ذكره
 والعذرة ان كانت في دلو او باسبه فغيره وخرق الكلاب مما
 لا نص فيه في ذلك الاستفصال يدل على الاستقواء في الحكم كغيره
 للجمع بينهما وجهه ان يكون على نفس الماء المذكور مع ذهاب اعنائها
 فانه مع اذله في ان يكون التفتيش بالشيء اخذ منه في الحكم **قوله** دلو
 التي تخرج بها ما جرت العادة باستعمالها المراد ما جرت العادة به
 ما سواها في ملك السرمان تعددت ما لا غلب فان اسنوت امكن
 التخيير ولو لم يكن للبرء ولو امكن اعتبار الغالب في البلد **قوله** وفي

في المجامعة لا يقولون به
 في المجامعة لا يقولون به

الزاوي

دلو

في المجامعة

في المجامعة

في المجامعة مع المعامل مرددا حوطه المصنف **قوله** الاصل
 في المجامعة مع المعامل مرددا حوطه المصنف **قوله** الاصل
 الا ان يكون بعضاه جمل لها مقدر ملا برئد حكم بعضاه من جملها هذا
 المستثنى مما سبق وكذا لو وقع جزء حيوان من بعض الطهارة
 وهو على شيء مقدر الجمل فلو وقع جزء من ذلك الحيوان ببعضه مثل
 الزوج وجب له ما تزوج واحد وكذا لو وقعت اجزاء الحيوان ثم تقا
 في الوقوع اجزاء للمجموع تزوج واحد ككلاف ما لو تعدد الحيوان
 كما شئى الدم فلو وقع منه سبيغ فملا الى ان يبلغ السبيغ جزءا
 وجب فترجح الكثرة **قوله** قبل سرج ما واما فان
 عليها اربعة والا فلي لا الاصل ان النجاسة ان لم يكن لها مقدر تزوج
 الماء وان كان لها مقدر تزوج اكثر الا من في العذرة وما برئ من القشر
قوله وكما في العذرة من البهائم المراد بالموعة بهذا الكسوف والمراد
 بالبقية كمن زار السر اعطى ويحقق كواحد ما يكون كثر عقا واما النجاسة
 ما زهت من في الاختيار ان يجازى العيون كلها مع مذهب الشافعي
 فيكون حرم الشال اعطى هذا اذا استوى الغرض ان حيا وكان احدا
 في حرم الشال كان اعطى باعداد النجاسة ولا كفى في المراد بالذراع المذكور
 ينال في غيره من المواضع الا ان يتردع المذكرة في تحديد المسافة
قوله لا حكم نجاسة السر الا ان يعلم وصول ماء البول الى ما علم منه
 ولا يكتفى بالنظر المستند الى فريضة القرب فاد اعلم الوصول فيجب السير
 عند المصوم وما تقدم على القول بالنجاسة ما علا فاة وعلى ما اخترناه لا
 ينس الا بالتغير **قوله** في الاكل والشرب الا عند الضرورة لكن

في المجامعة

معذور

في المجامعة

وان ذكرت اخره جعلته نهاية الشريعة وحيث في بقية الزمان ما يعمله
المتقون ويحصل اليهم من كل زمان يفرض فيه الانقطاع ويقضي صوم
عشرة احتياطاً ما يقصر الوقت الذي عرف من عشرة فلكل دور في كل سنة
من ايام ذكرا الوقت ناسية العدد وحيث كان اقران بها اذ كان
وسلوا و ذكرت بعد في الجمل فان ذكرت الوسطا جعلت بين طرفي السنة
وان ذكرت بعد في الجمل فهو الحيفن وحده وفي القسم الاول لم يذكر
السبعة بعد الشدة عمل المتقنين وسقط طهر الحيفن وترك كثير من الحيفن
وكذا في القسم الثالث في السبعة التي بعد الشدة وكذا القسم الرابع
الا ان ذكرت بعده ايام بعد اليوم المعلوم ولما السبعة التي قبل
الشدة في القسم الثاني والثالث والستة التي قبل اليوم المعلوم
في القسم الرابع فانها تعين فيها عمل المتقنين وترك كثير من الحيفن
بما قد جعلت في بقية الزمان ما يعمله المتقنين في الايام والاشهر
على الاحتياط وترك الحيفن ومن يكون في حوله ويقصر الحيفن كل
يوم في فرض فيه الانقطاع يجب تميز على ما ذكرناه من الاحتياط في
الاجال لا بد عليه وحوله ويقضي صوم عشرة احتياطاً لانه الاحتياط
لا يملك ان يكون الحيفن عشرة فعمل المتقنين في هذه ايام مستغفرة وقد
عملت عملها وجب الاحتياط في عدد العادة مع ثبوت العشرة في كل
الاجال تمامها ما عدا في الزيادة في اعرفت ذلك كما علم من الاحتياط في
بعضها العمل بالجمع بين الاحتياط والزمس بقية العمل لئلا يات
استغفارها انما في الايام الاولى وان لم يجمع الزيادة عليها او يجمعها بالجمع
لا السنة والاولى والشدة مع العشرة فيقسم الى ما جعلته بقية اجملها

ای سب از ذکر می ایمن مان معفو
نروکما الصلوة و هر فصل که

افضل ما لم يعرف الوقت الذي
عرفته قبل ذلك من القول بوجوب
عشره صم

میں نے

[illegible]

الافضل لول جمع النفيد

مجموعہ

2

۱۲۴

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٧

١٠٠

سواء صفتا ما في النفس من صلوة وفرد لا تقف فيكون من
 الوقت من الزمان التي تسمى بربها لا تتأخر طبعها فيها ففعلها إذا
 كانت التي تسمى في ثوب المكلف أو بدنه وهو قادر على الأداء لا يكون
 اشتغل بها فخرج الوقت بقطر الوجوب الأداء فيصير فعل الصلوة
 بالتي تسمى وتكون هي المقصود الأداء في اشتراطها في ذلك **قوله** والبرية
 للصلوة إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد عشرته بكل يوم مرة إلا أن كل يوم
 واحد عشرته فيدخل الليل في اليوم تبعاً في ذلك فيصير صلاتها وكذا
 تسمى صفة أو صفة ما بعد التوراة فيصير الفعل في ذلك من يوم واحد ولو
 تعدد الثوب واجتبت إلى بسبب الجمع فيكون له فيكون في الثوب الواحد
 ويجب أن يكون في وقت الصلوة **قوله** وإن جعلت الصلوة في آخرها
 أمام صلوة الظهر كان حسناً وجوهه أنه يمكن جعل الغسل في آخرها
 ففعلها في الظهر وأبش بين طاهر **قوله** في الصلوة الواحدة في كل
 واحد منها منزهة إلى الظاهر في الأمر العبد فلا يكون الإبرس وهذا إذا لم يكن
 طاهر من بين فأن وجوهه فيصير فعل الصلوة فيه لوجوبه في كل يوم
 يمكن وجوب اجتناب النفس في الصلوة ولا يتم إلا بغيرها **قوله** وفي
 الثوب الكثيره ذلك لأن بعض الوقت لبعضه غير ما ليس بمعتدل
 الأصح أنه يصح كماله فيجب أن يلبس الثوب ويصلي فيها ما المراد
 أنه إذا تعدد الثوب بكر الصلوة بحيث يريد على عدد الثوب الواحد

باب ٣

الأل

الأل يعني الوقت وهذا صحيح كقول بعض علماء الأئمة كشيخنا الشيخ
 المراد أنه إذا كان ثوباً والبدن طاهر والأصح أنه لا ينبغي ذلك بل ينبغي
 الصلوة فيه وغزائها والصلوة فيها أفضل **قوله** وقيل لا يجزئها إذا كان الثوب
 هذا **قوله** والشئ إذا جفت البول وغيره من البجاس في الأرض والبول
 وهو طهر من صلواته من غيرته التي تسمى بكنهها يوم لها تزول في الجفاف
 ولا بد من كون التجفيف بالشرائط على الجسد إذا جف حكمه بغيره كما هو
 به المصنف وهو الأصح وقيل بعدم كونه بالتجفيف يجوز الصلوة عليه ولو لم يكن
 مفرقة لغيره **قوله** وكذا أكله لا يمكن بغيره كالتباعد **قوله** إلى أن المراد
 قبل قطعها إذا قطعت ففي كبرائها **قوله** وقيل إن رماها
 المراد ما حاله رماها أو دحاناً ونحوها لئلا يفتي في يومه أن يطهر ولا يحسن
 قوة **قوله** والزراب باليمن خفف وأسفل القدم والسفل المراد باليمن
 خفف أسفله ويجوز كالتراب في ذلك وكذا الرجل والسجدة وكل ما بعد
 أرضاً المستوطعة ربه وجهاً وزوال عين النبي عنه ولا يشرط
 المشرع أن يظفر **قوله** وما روي في الجنب لا يجزئ في حال وفاته ولا في حال
 حياته من جراب وشبهه إلا أن يفرغه النجاسة لا يشرط في عدم نجس

التي

بالجسم جريا من زراب ونحوه فان السبع **قوله** والاراضى في السبع
 نجس سواء كان من السبع الاول او الثاني وسواء كان طونا بالحيثية او لم
 وسواء نجس على المذلول عين الحيثية او في ذلك القول في الارض على الظاهر
 المراد ان الارض القليلة التي تغسل بها الحيثية نجس وعمد السبع الاول التي
 يخالطها ذلك القليل على الحيثية في وجع النمل الواجب بغيره الا ان السبع
 النمل وهو الزمان في ذلك على الشخ في حذوف حيث يطهره ما هو كذا
 وعلى السبع الطاهر يطهره من الغسل بشرط عدم التغير بالحيثية فان السبع
 نجس الغسل اجماعا والقول بالنجس على الظاهر في الغسل والنجس
 ان قوله على الظاهر يشير الى الخلاف في اصل السبع فلا يكتفى على ان السبع
قوله وقيل في الزنوب انه على نجاسة طرا الارض يطهر الارض من نجاسته
 على طهارته التي على ذلك السبع سواء استند فيه ان الارض والوكبر
 ينجس الذي يطهره لو كان او زاب الملى والاصح عدم طهارته الا ان
 ونجس الماء الا ان يكون الماء كرا او يعلو على الارض وهو واحد **قوله**
 وقيل يجب اجتناب موضع النجس هذا هو الاصح والمراد به عن النجس في
 لئلا يشر به في موضع النجس وكذا لا ياكل به **قوله** في جوارحه

هذا هو الوجه في قوله
 ونجس الماء الا ان يكون
 الماء كرا او يعلو على
 الارض وهو واحد
 وقيل يجب اجتناب
 موضع النجس هذا هو
 الاصح والمراد به عن
 النجس في جوارحه

هذا هو الوجه في قوله
 ونجس الماء الا ان يكون
 الماء كرا او يعلو على
 الارض وهو واحد
 وقيل يجب اجتناب
 موضع النجس هذا هو
 الاصح والمراد به عن
 النجس في جوارحه

لغير الاستغفار ثم ردوا الظاهر المنع اتحاده بالزنا استعماله فيكون نجس المالح
 بها وفردا وقبيلها فيطهر غير استعماله ولا تزين والاصح النجس طهرا
 واول الشكرين طاهرة في يعلم بها سبها **قوله** لا فرق في ذلك بين كونها
 مستعملا ولا وكذا التور في سائر ما يجرى بهما الجدد والعمد الحكم في
 كل ما يخالط استعماله في الجدد والامكان كما هو في حال الحيوة ذكر
 به اذا كان للحيوان نفس وان لم يكن لنفسه فذلك كونه نجسا شرعا في
 استعماله لا في نجس بلوت **قوله** يغسل الانا من ولوع الكلب
 ثلثا او اقل من الزراب على الاصح المولوع هو شرب الكلب في الماء
 بطرف لسانه والاصح ان الصغير بزراب طاهر او لا واجب وانما يجب
 الغسل ان بعدد الغسل وفي الكبر يغسل بعد الصغير مرة واحدة بعد
 الزراب اجماعا يشبه من اشد ان هو ما يولع ولو لم يطع الكلب
 الا انما يغسل من المولوع بطريق اول لان اصابه بغير ذلك فاحسنه
قوله ومن تعذر الجود ثلثا بالارواح السبع الغسل الجود كبره في الارض
 في حكمه من الكبر والصغير وان كانت العبارة لا معنى بذلك والمراد بالعبارة
 اذا نجس الانا بها ميتة يجب غسله كما ذكره الاصح وجوب الغسل السبع

هذا هو الوجه في قوله
 ونجس الماء الا ان يكون
 الماء كرا او يعلو على
 الارض وهو واحد
 وقيل يجب اجتناب
 موضع النجس هذا هو
 الاصح والمراد به عن
 النجس في جوارحه

الشيء

لما راوا تخش بالحق فبالتة على الوجه المذكور وكذا من ولو الخسر على الصحيح
قوله وعمره من ذلك مرة واحدة والثالث احوط والاصح وجوب الثالث
قوله والمرفوع من هذا هو ان كانا كالتكسوف والزلزال وعمره ان كان
 كان عند هاتين حداف من المرفوعات فترسوخ لان القسم لا يكون قتيلا
 بعدا ولا يفتحا الشبهة **قوله** وما يكثر ذلك ان يندرج فيه ويحل
 في شدة الشبهة بعدد البهيم والحق على العجز **قوله** ونوافلها في هذه اربع وثلاثون
 ركعة على الشهر هذا هو الاظهر في الروايات والمرفوع في المذهب وروى
 نسخ وعمره ان كان في الشهر منها ركعتان بعدد ركعتان قبل العشر
 عشر اثنتان بعدد وقبل العشرة ركعتان وروى سبع وعشرون بان يقتصر
 بعد المغرب على ركعتين **قوله** وعقيب العشاء ركعتان من جليتين بعد ان
 يركعوا ويجزئهما من قيام ولا يربطهما العدد لانها بدل الركعتين من ركعتين
قوله والعبرة على الظاهر في اموال المشهورين الا هي بـ **قوله** وصورة اهل
 هي عشر ركعات كالبيع والظهير منه عدد او ترتيب **قوله** ويقتضي الظاهر ان لا يراى
 بعد ارادتها وكذا العشرة آخرة هذا هو الاظهر كما سمعنا وقال ابن بابويه
 ان الوقت مشترك بين الصلوات في هذا وان اخذ به من الاول

والتيه في ان الصلوات في
 في وقت الصوم والبرق

والتيه في ان الصلوات في
 في وقت الصوم والبرق

الصلوات

بالانقطاع ونحوه انما هو من جنس الزوال وهذا اذا اظهره
 الاصل في الشرط اقل الواجب على المكلف بعبارة تكون من جنس الزوال
 وصحي وآمن وبطلان الزيادة والانتقالات وصحها شرط الصلوات
 اول من بعد وقت الوقت من غير ان يثبت في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها
 هذا ما يقتضيه وقت الاخصاص باختلاف هذه الاحوال في الزمان بالظهور
 فترك واجبا سهوا فان كان مما يذكره كالجود وقت تاركه فوقت
 الاخصاص وقت سجود السهو فيها يسجد او مثلا التوابع في المغرب في وقت
قوله المستقرة الا هي اي المستقرة **قوله** او من الشئ الى ما يجب الا من الشئ
 القيد قيد جازع لا يستغنى عنه كقيد اهل العراق وقال في الخبر وقت
 الزوال بالعبارة الى الركن الواحد في كل مكان في كل زمان يكون المكان
 المراد ان ذلك علامة لاول الزوال فليس كذلك لان الشئ لا يحد
 الا بغير المستقبل اذ ان الزوال الوقت زمان كزوال اربابنا اذا وجد
 وكفى مكانا وليلا على حصول الزوال في كل موضع الا ان ذلك لا يقتضي كونه
 كان كشيء **قوله** والنزوب بلسان النقص وقيل في باب سجدة الزمان وهو
 الاظهر هذا هو الاصح والحداد زمانا من الزمان الى جانب المغرب حيث كان

اول من بعد وقت الوقت من غير ان يثبت في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها

الصلوات
 في وقت الصوم والبرق

على التقاطع من لا عدد له فان ضايف البرد ومريد جذا به يكون له العليم
 وكذا الحكم غيرهما من ذي الاطوار على ما بيننا وحرر بعض الاصل **قوله**
 ويصير النوافل عالم بقرن وقت فربما المراد ما بين فعلها اذ اوقف وقت
 العبادة ثم جاز صلاة الفريضة وقرن وقت الفريضة بعد ان تفر
 ١٤ المرتبة تلك الفريضة والاصح ان **قوله** اذا حصل له الاطوار الى بعد
 ٢ من الصلاة كالجوف والحيض وقد مضى الوقت مقدار الصلاة
 واداء الفريضة الى لا بد من اداها كحج الفريضة لا تسقط التكليف فيعمل
 لا يسقط وقت ولا بد ان يضر من الوقت ما يسع جميع شروطها من العبادة
 وغيره ان لم يعاد فدخل الوقت حصل لها فلا يتوقف على الوقت تحقق
 بالعبادة وان حصلها المصالح **قوله** لو زال المانع فان ادرك الصلاة
 وركعتين من الفريضة لم يرداؤه وان لم يكون مؤذيا على الظاهر ان ركعتين
 جميع الصلاة من اوقات كافتى ثبوت الوجوب والوقت بين اول
 الوقت وانتهى ان باقى الفريضة يراجع به خارج الوقت بل يكون مؤذيا
 لو ادرك في جميع اوقاتها لم يوجب اتمامها الا ان ادرك في اركاها لم يوجب
 ادراك زمان يسع وقت الفريضة ان كان كل فعلها فان لا يصح وجوب
 في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها
 ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها

يكون ٢
 في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها
 ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها
 ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها

السورة **قوله** العبر السطوح بقطعة الوقت او ابلغ بالابطال الطهارة
 الوقت باقيل استأنفت على الاشهر الاصح ان افعال الصبح غير متفرقة
 شرعية فلا يربط بعبادة الحائض وقتها والوقت بان مقدار الطهارة
 وركعة وجبت الصلاة ولا يعتد بما قد مضى منها مدة وصلاة واداء بل يوجب
 بالابطال الطهارة البلوغ بنحو السجدة والضرر به عن البلوغ بما لا تزال
قوله وان لم يبق من الوقت دون الركعة يعني على ما قلناه في هذا الحكم الحكم
 على القطع بان افعال الصبح غير متفرقة وقد يجب بان يصور الصلاة
 كما فرق بينهما من الابطال **قوله** وان كان الوقت قتل وهو ينسب
 ولو قبل استسلم بعد على الظاهر انه لا يصح وانما يكون في وقتها ان يكون في وقتها
 على القول بوجوبه وانما على القول بالسنخى بغيره انما عدم فرائض الصلاة
قوله عدل بغيره ادم العدول ممكن المراد بالعدول بالعبادة ان يعتد بغيره كونه
 ما معنى من صلواته وما هو بعد فعله بصلواته كذا اذا ما يعتد بالعدول صلاها
 ركعتين في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها
 المدة ولها والعدول اليها في الاول والثاني والثالث والاربعاء والجمعة واليوم
 الى المدة الاولى والثانية الى اربع العبد الاصح ان سجدت ان يفرق

ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها
 ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها ان يكون في وقتها

نحو البصر **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 الشفق للفرق بين هذا الموضع وقيل لا كذا مفعلا قبل سقوطه والاصح ان صدق
 الموضع الاضيقنا جزا الى ان يصير ظل كل شيء مثبوتا **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 والعصر حتى ياتي بانقضاء وكذا الصبح اذا لم يكن من صلي فافتها قبل طلوع
 النجاة **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 فانما يجمع بين الطرفين والاضيقنا من وقت غروب الشمس الى وقت طلوعها
 او وقت غروبها وكذا المغرب يستحب ان يخرج من مواضع اوقافها
 المبركة للعبادة والوقوف والاصح ان يكون الغرض من العبادة
 بالمسجد البعيد الى العيش ومنه ما خيرة ذولي الاقدار مع رجاء رزاقها
 ومنها ان يخرج من مرمى دخول الوقت لينعم بكونه الى ان يحصل العيش
 منها ما خيرة النعم مع رجاء رزاق العود او تعلق ومنها الفاضل في الطار
 اي ما كان اذ ما هو وما منها ان يخرج من مواضع الاضيقنا او الرجاء او
 النعم بعد ان يفتق من ذلك **والث** فان ذكره جزمها على من اراد ان
 يفتق من مواضع الاضيقنا من بعد وجده ان المانع من صحتها
 هو كونها الصغر وقد وقعت في الوقت المختص بالعبادة فان كان محل العبادة

بما في تحقيق كونها الصغر **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 الموضع الاضيقنا جزا الى ان يصير ظل كل شيء مثبوتا **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 البعد من الكعبة من كان في المسجد والمسلمين كان في حرمه وحرمه لا يخرج
 على الاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 حرمه او الاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 لا يخرج من حرمه عزه وانما هو البعد من الكعبة من كان في حرمه وحرمه لا يخرج
 الاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية **والث** والاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية
 يطلع بعد من حرمه عزه وكذا في حرمه وحرمه لا يخرج
 منها بعد المكلف من الكعبة كان ذلك المست بافتها بجملة العرش منها
 اوسع ويحكم في هذه الامور ان علامات القبلة على حرمه وحرمه لا يخرج
 كلام النعم بتركها جميعا ان كل واحد من هذه الامور لا يخرج
 الى ان كان في حرمه عزه وانما هو البعد من الكعبة من كان في حرمه وحرمه لا يخرج
 ان كان في حرمه عزه وانما هو البعد من الكعبة من كان في حرمه وحرمه لا يخرج
 بين الكعبة والاهل الحرام في كل واحد من هذه الامور لا يخرج
 فيجعلون على حرمه عزه وانما هو البعد من الكعبة من كان في حرمه وحرمه لا يخرج

الاضيقنا من سعة الشفق الى اخر المردية

منه في العبارة انه لا يخرج في فعلها الى غير ذلك **قوله** والاصح المنع **قوله** وكذا ان يصح على الرضا
 سزاو حصر او الى غير القيد على كبره مسأله ان اراد ان الساذن يكون فعله على الرضا
 سزاو حصر او حصر او كان المكلف في المعصية يتردد الى الساذن كرجوعه
 بحسب المكمل ولو ابا وجعلت كان مستوجبا **قوله** والى غير القيد على كبره يتردد اذا
 كان مستعاضا عن وقد تقدم المنع من ان يخال العزيمة **قوله** فان عول على ما يري
 وجود المعصية لماره وحدها والافضل لا يحددها في ذلك ان كان على اللامارة و
 عدم صحه شران يلحق ما غلب على طمأنينه فواب السجود وروى اقاها او ان يها في
 العزيمة **قوله** فان كان خوفه لغير الماراد بان يكون الشرف والقبلة وبسبب الخوف في
 ان **قوله** وقبل ان انه استوراها وان خرج الوقت هذا القول هو المعتمد **قوله** اذا اريد
 بعصاة ثم دخل وقت اخرى الى قوله ان يترك ذلك لا يجب فيه الاجتهاد في العزيمة فيكون
 شك كان المصلحة **قوله** وان يستمر استعماله في العزيمة الى دفع احواله لا يمنع من
 بكرة بدونه **قوله** الا عزمي ليس بخوفه بغيره ذات ارج اذا فقدت الامانة
 ولا خلاف بين اصحابنا في حوزة العزيمة في وبرها والاضماره طمأنينه ذلك
 مما لا يترك له عزمه فان حيوان المال يكون له ان يفسد كسلكه وحره العزيمة في
 جوده فلو ان يوحى باصحابها اجاز ولا فرق بين كونها عزيمة او غيرها كانه على

المنع

في المنع والذكر وكذا يكون نفس الحيوان المار **قوله** في النفس هو ان يوافق
 والارباب روايتان اصحاب المنع المنع هو المعتمد **قوله** يجوز العزيمة في قولنا
 عانة لا يملك العلم فيها التعليل كونه لا يملك العلم بوجوده في الاجزاء وكان الارادة ليس
 بسبعه والاصح جواز العزيمة في قوله بشرط الذكوة وما في ذلك من ان لا يكون عابثا
 فيه لا جواز ذلك لا يعتمد به اذا اذخر مسلم به على الذكر **قوله** وفي الشك والارباب
 روايتان اصحاب المنع المنع هو المعتمد **قوله** لا يجوز تبس الجوارح في حال العزيمة
 والارباب الجوارح هي التي لا يتردد في المعصية **قوله** وكذا ان يطلع الى
 في حال العزيمة والارباب **قوله** فيما لا يتم العزيمة في سزاو كذا والعزيمة
 الاصح جواز العزيمة في ذلك مع اكرامه وعمال يتم العزيمة في المنطقة وحسب
 رتبة التوب وما جرى كوا **قوله** وكذا الركوب عليه امرائه على ما في امر العزيمة
 والكون كذا التوب في ان التوب به في وجهه وليس معصية **قوله** وكذا
 في توب مكشوف به الارادة بالكف به كجمل في اطراف التوب كالذي ورثه في الحكم
 والرقب وبنائه ارج اصحاب معصية سزاو العزيمة وكذا البسمة من وجوب **قوله** واذا
 في قوله بنى كما كره في العزيمة الى عار الحكم في ذلك على صديق الحكم فان التوب في
 فينبط معتد به فلو اضطرر الى التوب لا يعتمد به لعدم كونه في التوب فانها

فينبط ما اذا لم ينفذ

فيه ان يتبين في النهاية ان الجيد كذا لا يتغير فاعلم ان الجيد ليس بالمتغير ولا يتغير ولا يتغير ولا يتغير
 والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 ووضع الجيد على وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 تفصيل من التعريف العين الملهمة هو الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 سواد الشكران هو الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 ان الجيد ليس هو الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 افضل كان **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 في الاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 الوقت والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 اليه ذهب في الذكر فاعلم ان الجيد هو الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 شيئا كغيره من الاشياء **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
قوله والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 وليه والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 ولا يتغير من العبادات **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم

على

عين وضع عباد الله ليس بالمتغير ولا يتغير ولا يتغير ولا يتغير
 او تركه في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 ثم ان كان على وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 كما ان على وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 بانفسهم الى الاشياء **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 استحقاقا بالاشياء **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 الماسون في انفسهم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 حيث ذكره في الذكر **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 الى استحقاق التزود بالاشياء **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 انه يكره ان يترك في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 آخر الامور **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 جاسنا ويا فاعلم ان الجيد هو الوجود والعدم **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
قوله والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم
 الشئ ان وهو صنف **قوله** والاشياء لا تتغير الا في وجه واحد وهو وجه الوجود والعدم

الذكر من السجدات حيث في سجدة واحدة في العليل **فان** التفت بطلت
 وان سجدت اربعين سجدة واحدة بطلت التفترة ولو لم ينجس بواحدة من السجرات
 الزائدة او اجعلت جفتان وبعثها دون غدا ايسار وتصور ذلك اجتماع ما بين
 الامام في بدو السجدة او بدو السجدة الاولى واما في سجدة واحدة فلا يمكن عدم
 علم احد بها بغير اقرارها بها بل هو في السجدة الاولى بغير خلاف فانه لو كان
 اربعون **الان** يتحقق ويقرنا ويحقق ذلك بوقوع كبره الاجرام منها في زمان
 واحد ولا عبرة بالتقدم وان كان يتسلم ويختلف في الفرق وهذا في سجدة واحدة
 ويصور ذلك بكونها في مكان يسجدان كبر الزفيرين وحيث يقع دون الجمع ان
 يجمعوا جميعا او يتباعدوا بالفضاء **ان** ان يتقدم واحد منهما فيصير حقيقة
 ونفي الاخر دون النظر **ان** سبق واحدة ولا يستلزم وقوعه في حال احدهما
 ان يرفض شيئا منها بعد معرفتها بغيرها وان في ان يكون استباها لغيره
 الامر حكمهما واحد وهو وجوب اعادة العمل على كل منهما لان جمعه قد حث عليه
 تشيئهما ولما اشبه حال الزفيرين بغيره حيث جفت زقفت برارة زقتم
 جميعا على اعادة العمل بينهما والمجوز اعادة العمل في احدى الامام من خارج و
 لو اقتصر كل واحد منهما بامره امكن له ان يرمي الجميع واهتمهم هذا ان يكون

م

عنه حيث يحد بكونه في سجدة واحدة في العليل **فان** التفت بطلت
 والاقراء والواجب انهم يحدون سجدة واحدة في التفت بطلت البراءة انما يجوز
 ان اقران يكونان معا بطلين ولما اظهره كان يسبق واحدة في سجدة واحدة
 الظهر يسبق اذا اقرن ذلك فيكون الظهر لا ينجس حتى انقضى اداء الظهر لغيره وان
 هناك سببا بغيره فيكون ذلك التفت المستلزم سجدة واحدة فيكون سجدة واحدة
 شتم على صورته في سجدة واحدة وسجدة واحدة خارج من السجدة **فان**
 والسادس في السجدة والمرفوع بالمرج انما يكون السجدة واحدة في وجوب اذا كان
 ما فيها هذا لا يقتضي شيئا من السجدة فيكون السجدة واحدة في وجوب السجدة واحدة
 انما يكون ما في السجدة واحدة ولا فرق بين السجدة واحدة في سجدة واحدة
 بالسجدة واحدة في عدم الوجوب اذا كان السجدة واحدة في سجدة واحدة وان لا يكون
 بها السجدة واحدة في سجدة واحدة **فان** كل سجدة اذا اكلها السجدة واحدة في سجدة واحدة
 يجوز وانعتقت به سجدة واحدة في سجدة واحدة في السجدة واحدة في سجدة واحدة
 في ذلك الرافعي الذي يقرر بالمرج ان يكون السجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
 الا السجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
 بغيره في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة

عن الظاهر ان الكلام وانما العبد فانها لا تكسب عليها ما في انفسها من قولها لا لا تشقة
 قريب شرط اوله ان يكون له ان ظاهر عبارة الحكم ان الرد في وجوبها على العبد
 والعبد لا يملكه ولا يملكه غيره فيستحق ان يظهر من انفسها كماله ولا يملكه
 منع من الميراث وان لم يوصف فعله بوجوب ولا يملكه ان الى وان لا يملكه عليه
 وهو ان لا يملكه الا انما في انفسها لا انما في العلم ان الى وان لا يملكه كل واحد
 من ذلك عليه العبد المذكور في البقرة **فلا** ولو انفسه في يوم منس على الظاهر
 ظهر **فلا** اذا اراد انفسه في كل يوم منس في يوم منس في كل واحد من ذلك
 يجوز انظر لولا انفسه في كل واحد من ذلك كان عاصيا لكونه لا انفسه في كل واحد
 به وجه فيسبوا بالسر من موضع كمن في الوات وكونه ان السفر واجبا كالج والفرق
 بغير البقرة في كل الاحكام التي تختلف في كل الاوقات **فلا** الاصف والى
 انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 ووجه فيسبوا في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 الكلام في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 ابرص او اجهل من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 يوم منس في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك

الظاهر ان الكلام وانما العبد فانها لا تكسب عليها ما في انفسها من قولها لا لا تشقة

الا ان ما والاصح انهم وقد اختلفوا في انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 او لا فيسبوا في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 ان الا ان الى كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 صحيح على الظاهر انظر الى انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
فلا انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 بغير وجه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 ان نفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 وليس المراد انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 الوجوب في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 وجه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك
 من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك انفسه في كل واحد من ذلك

الظاهر ان الكلام وانما العبد فانها لا تكسب عليها ما في انفسها من قولها لا لا تشقة

عند الزوال الى بعده **قوله** وان يكون الخطيب طيبا فقلنا على ما قيل الكلام الطيب
 طيب حتى يحسن كنهه الطوبى من غير التعليل هذا الكلام مع صفه ان ذلك امر
قوله ويكره له الكلام من غير ان يخرج في خلال الخطب **قوله** ويكره له الكلام من غير ان يخرج
 معناه الى غيره الذي في الرواية يروى من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان
 يسلم اولادى اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى
 الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 لا يعمل منها انما شرع فيها الا ان يكون قد فعل ذلك لئلا يكره قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى
 الصف **قوله** ويكره له الكلام من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 انما افضل الواجبين الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 فزادى بالاصح التوليد وهو لا يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 مستحبة فلا يفتقر الى الجواب وان كان المصنف لم يشر الى هذا المعنى بوجه **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 يكره له الكلام من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 انظر الى هذا **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 الصوم **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 على الزيادة **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 الظاهر يوم النحر هذا ان كان يوم النحر كان في كل يوم من كل يوم **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج

اولها ما ذكره في قوله **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 نزلوا اسفل بها لا يكسب به والمشهد **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 نزلوا اسفل بها لا يكسب به والمشهد **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 وجوبه بل شخص في الخط وجوبه الاظهار لا يتعين وجوبه بالاصح وجوبه **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 وكذا الاقنوت على امره الذي يستحقه ولا يتعين الخط الا ان المستعمل على اهل البيت
 عليهم السلام **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 والا علام بذلك خطه **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 دفعت الى امره **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 جامع الى معنى **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 لا يتصل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 الواصف **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
قوله وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 من نصيبه **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج
 في الحكم فلا حاجة الى اعادة **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج من قوله عز وجل **قوله** وان يسلم اولادى الى غير ذلك من غير ان يخرج

الميت اليه والعدو والغيب ما يصحها ولا ينبغي ان يشترط ان لا يكون الميت غائبا
 فلا يصح على الغائب فدية مطلقا ولا على البعيد ما يعتد به عرفا كذلك ولا على من على المصالح
 ومنه ما ذكره في خبر الائمة العزوة **قوله** اذا كان الاوليا جماعة فذكر اولي الناس
 فلا يابى على الام والام والام ومجمل ما زال خفت ومجدة وكذا في كل من يرد كان
 الذكر فحقا يجوز صغره وجنونه لم يكسبه القول بان الولاية لا تشرط طهارة
 حكم العدوم وقد عرفت في الولاية ما خرجنا من هذه الكفاية على تلك الطريقة في الانتقال
 الى الابد تدركه وان لم نقل به فالولاية الى وليه **قوله** ولا يقدم غيره وان لم يترك
 فيه السر ايطاعهم من شاكله بشرط انصافه بالشرائط فان لم يجز احد استقامت
 وبهذا به الحكم اذ لا يردن له ومع عدمه فعدول المؤمنين ولا يكتفى ان اذن الولي انما
 يعتبر في الجماعة في اصل العدة فوصلوا افراد من غير اذن احوال **قوله** ذات في
 الاوليا تقدم الائمة فالاولاد والمراد انهم كانوا من مرتبة واحدة وقت حوا المراد
 بالائمة هنا ان علمهم بالعدوة وبالاقرار العلم بجميع جملة الائمة والاصح تقديم افراد
 على الائمة **قوله** فالاصل في جميع وجهها المراد الاصل في الاسلام وانما صباه الوجه فند
 قال المعبر المعبر لا در هذا الزمان الاولية وربما فسر بالاجل وذكر اهل البيت
 جاز القول على ما انما يستدل على الصالحين ما كثر من اهلهم على السن عبادة والادب
 في نبي ورسلهم

مشهور وكذا ما حاسم **قوله** في خبره ان كل احد من نسل علي بن ابي طالب
قوله والائمة من اولي شيعته اذا قدموا في المراتب الاولى للولاية ولو
 اجتمع جماعة من نسله او وليا ذمهم قدم اولاهم بالامانة في الخلقية وكذا في تقدمهم
 من سبق حجة ولو اذ كل منهم اولادهم بصحة جاز **قوله** في الائمة على
 ذلك بالحق فله على ان لا تبدوا امورهم في الشيع والاصحاب مع انهم حوا
 الائمة بجلوس في البيوت كما بناه على ان الشيع ليس شيعا في صورة الخيرة
 ومن شيعه او سرق منها وجن البعوضة بالاصحاب الى الكرم والبيوت هناك
 بخلافه وما ليس شيعه بوجوب الايمان والحق فلهما من حلوس والاسحق قدم
 السهم بحال **قوله** لو كان من غير حايض انزوت عن حصصه من حايض باوان
 صلت مع جماعة انت والنفذ كما في بعض على الاقرب **قوله** الدعا جاز
 لازم ولو قلنا هو جاز لم يوجب لفظ على النفي على الاصح وجوبه ولا يند على لفظ
 لكن كعب لم يورثا ان كانت في الروايات فيمنه بل بينهما وبين قبيح الكثرة
 ثم يصح على البكر ان يكون عليه السلام عقيب الشيع ثم بعد ذلك من عرفت ان الشيع
 ثم تليق عقيب الائمة **قوله** ان كان منافق اقتطع الصلح على اربع والعرف
 بالابو المراد بالنافق هنا انما يجب على ما يشهد ببعض احوال الروايات

واما السهم

ويكون ان يرد به الى الف مطلق لا يجل في مقابل الموزون في بعض الروايات
 ما يدل على ان الثاني للقيمة التي يطلع اليها نظر الحكماء كذا قلنا نعم على
 عبد الله بن ابي نعيم في نسخة من نسخة ابن ابي عمير في نسخة اخرى
 واجب ان يفرق بين معنى الدعاء بالعلم والافتقار الى العلم وبينه وبين
 دعاء الله جل جلاله ان يهدينا الى صراطك المستقيم
 بالعلم المكتسب فيمنع او يترك المكتسب والتمسك بالعلم المكتسب
 ذكره في الثاني **قوله** لو كان طلقا جعل من زور المرأة هذا ان كان لم يبلغ
 ستين وان جعلت وراة وكذا في زور المرأة في بعض النسخ وفي البواري
 الاظهر الاصح اخفى بابهم **قوله** وبسبب عيب الرابوا ان يدعوا ان كان فيهما عيب
 وكان كان منافقا ودعا الى التضعيف ان كان كذلك وان جعله سال
 ان يكثر من كل شيء من لاه الى هذا على عدم وجوب الادعية فيكون
 ان الاصح هو انها لا يضمن لفظها والرد لا يضمن في الزكاة فيكون وجوبها
 والكسرة والوجوه وكما هو معتقد عندنا ولا يميز وان لم يكن غرضه
 ومما في الثاني في بعض النسخ الى الف والتضعيف هو ان لا يفرق بين العلم والادعاء
 فيه ولا يوال احد بعينه فيقال انما يدعى له دعاء الجمهور اذا ائتمروا على

انما

قوله وانما من حصة الصلوة وقت موصوف في ربع ايجاز الفاهم ان هذا استند
 لكل فصل **قوله** وانما يصح على ايجاز في المواضع التي استجيب بها ما كثر في
 من حيثها ما لان السمع من غير ان يفتقد في الصلوة **قوله** ولو صل في البيت
 حاز على كراهية خوفا من غلبة المسجد بالحيزة وسنن في ذلك مسجد كراهية كراهية
 فيه **قوله** وكثرة الصلوة على ايجاز في الصلاة مرة من اكمال الصلوة واحدة او كان
 العكس اذ في بعض النسخ في المعاد به من الوجوب على ما جعل في الصلاة
 اعتبارا بصلوة الغرض **قوله** وانما من اجماع ما في ذلك ولو نعت في ذلك
 على التخييل في ذلك ما في ذلك الا اذا ائتمروا في الصلاة وانما من اجماع ما في ذلك
 مع الدعاء او كان فيهم اليمين القيد ولا يثبت في شيء من شرط الصلوة
 فلا تنافي اذ انما من اجماع ما في ذلك كذا في بعض النسخ على التخييل في ذلك
 عليه لم لا يصح بعد ذلك ذهب العلماء الى ان من دفن ولم يكرمه في عليه
 يصح في التخييل من غير كراهية من ذلك ولا يرد ما عداه لا يكره الصلوة عليه
 الدفن ولا يابس به **قوله** الا انما على حاله في الصلوة ايجاز في ذلك في بعض النسخ
 في بعض حاضرة ولو وصف على البيت مع سوا وقت قدست الصلوة عليه لا يرد
 كلها ما يسمي في التخييل فيها ايجاز في الصلاة ولا يرد في الصلاة الا في وقت

الا في رواه

الصلوة وكلمة التسمية فيها اذا انتع وقت الا فلو لم يقبض بكبته على
الجبلة فقال ما كن دخل البيت قبل الصلوة ثم لبس الجفزة ثم اصاب على البوابة
جفزة والادوية احكام اجازته ثم تعذر مرة **قوله** اذا حصل على جفزة بعض
الصلوة ثم حضرت او كان في مكان الاستئذان استأذنت الصلوة عليها وان شئت
اتم الا وال استأذنت الثانية هذا قول بعض العلماء استأذنت الى ان ياتي بك في قطع الصلاة
على الاولى واستأذنت الثانية بنحوه وكل ان قطع العمل منه عن سبب وسما عذر
على جفزة من الصلوة واجام فبغير التوقف عنه ثم لم يرضف على الجفزة قطع
واستأذنت الصلوة عليها واطل الصلوة على جفزة من بعد الجفزة فقام
في البيت وثنية العباد وجميع الدعاء لهم فاجب الحاف ملائمة الثانية لكان البيت
احرازه ولو ان بعد ذلك لم يجز واما البيت جاز ولو اختلفت في الدعاء واما كل
منهم ما عذر من غير الفصل ولو كانت الصلوة عليه سجدة ثم عرض اليه التوسيع جاز
على الجفزة الا اخر الى الفصل الواحد لا يجوز واجب منه وبما يكتفي فيه الوجه
تتدرج الا فلو سلكا تتدرج في الصلوة الواجبة منه وبما يكتفي واعلم ان
ما ذكره في البيت من قوله عز وجل وان كنت خفاضا فلا يزال في البيت
بما يكتفي الا الكراهة لئلا يترك هذا العبد ليس البيت وانما هو من تمام الصلوة ولا يترك

الصفحة

[illegible]

الاطراف جنت برین
طنین صدای
طریق انوار فی جنت
و بر سر الی الا ربی ص
و در قمار
نقد
بجای این نفس
نفس

منه الزيادة ذلك لم يثبت ثبوت مرات في ثبوت فرائض الاول من ثبوت
 فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى في ان لا يرد في الواجب كحل مستوفى
 بنحو ما يتقرر في الوقت في العادة فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى في ان لا يرد في الواجب كحل مستوفى
 ام لا حتى لا يثبت على هذا القول فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 بنسب المقام الاول في **قوله** وقيل على كل زيادة في ثبوت اذ لم يكن مستوفى
 كحل زيادة وان كانت ثبوت فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
قوله ولو انما زاد بها كان الحكم في الواجب كحل مستوفى
 المستوفى حكم الوجوب بها فانه في الاستحباب فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 عرض الوجوب لتمام رده والاصح **قوله** وقيل في ثبوت الاول في كل راد
 هو المقتضى **قوله** وهو كسب فيها الاكثر من رده والاصح ان كسب في الوجوب على
 بتعين شرطه كسب لابل الاصح ان يتعين فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 الرخاء او ليس له وانه في السلام عليه فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 على الاظهر لاصح ان لا يكسب العشاء من اذا استوعب الوقت كالجواز في حال
 الميعة وغيره بوجوب العشاء **قوله** وعدم الحكم في فعل ما يستوجب العشاء
 ان فاقه المعلوم ان لا يكسب على العشاء **قوله** ونزول الرقود وجوب العشاء الا ان

فيستطاع
 بهام
 فقلب

فيستطاع

شربها بأكملها لا لضرورة وقت البقاء لا ليقين **قوله** وسنرى ان يتصدق منه
 كل كعبه بعد ان لم يتصدق من كل يوم بعد ان لا يقين به كسب فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 بعد ان لم يتصدق منه كسب فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 ونزول الشئ على الاحكام في قوله وقيل في ثبوت الاول فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 على الشئ كسب فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 الضوابط سواء كانت فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 فعل فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 الا ان في وجوبها فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 وجوب من غير شرط فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 وجوب من غير شرط فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 وجوب من غير شرط فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 لعدم **قوله** ولا يجوز في ثبوت الاول فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 الوجوب وكذا الشئ على القول فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى
 في احوال **قوله** ولا يصح مع ما بين الاصح ان لا يصح مع ما بين الاصح
 من احوال **قوله** ولا يصح مع ما بين الاصح ان لا يصح مع ما بين الاصح

الاصح ان لا يصح مع ما بين الاصح
 فيستطاع الحكم في الواجب كحل مستوفى

منها بالامانة والاصح كما لا يخفى **قوله** وكذا لو شكا فيها الجرائم **قوله** اذا كان
 الشك في اثناء الصلوة اما لو كان قبلها بعد النزاع منها في لزوم تنقيح النظر عدم
 الا بغير ان الشك في البطلان بعد النزاع لا يقتضي البطلان الا في غير
 قوله منقطع عن الا في بعد الصلوة يقتضي ما في الشك في حيث ان شرط
 الصلوة لم يتحقق حصوله **قوله** ويجوز ان يتم المنقضي بانفسه وان اختلفت
 كما يقع بالترتيب مثلا كذا من الكسوة او الكسوة فلا يقتضي كونه الكسوة
 باليومية **قوله** والمنقضي بالترتيب ثم في انما يجوز في نحو الصلوة بالنسبة الى
 الامام او الحاكم والعبد بين الاستعانة والتغير فان يقتضيه كونه كسوة
 صلوة الامام والحاكم فلهذا وان يجد احدهما في وقت واحد فلا يفتي بغير
 التمييز في الاستعانة وكذا بالغير في وقت واحد فلا يفتي بغير التمييز
 صلوة في جماعة من غير التمييز **قوله** وقبل مطلق هذا القول ضعيف **قوله** يستحب
 ان يعيد المنفرد صلوة اذا وجد معه بعض كل الصلوة جماعة كما كان اذ هو موما
 وكذا من صلى جماعة او وجد جماعة اخرى اما كان اذ هو موما وتخرج في الوجوب
 والطلب كما لو كانت بارائة وتحت راحة على جملتها اذ انوار الوجوب
 ويقتضي التمسك بالثبوت الامانة كونه كان المقتضى للصلاة اما لا تنافي بسبب

لو ظهر
 بان

الذي

الشرع لو لا ذلك **قوله** وقت القيام الى الصلوة اذا قال المودع قد
 الصلوة على انظر الاظهر اظهر وقد علمت النزاع من ان اقامته **قوله** وعلى ما روي
 احقر زيدا بعد ان كان امانته لا يجوز ان يفتي بغير شرط ان لا يكون في امانته
 بنسب من كونه مكان في حاله لا يثبت كونه ان يوامر مكان حاله **قوله** اذا
 اقامه من كونه مكان في حاله لا يثبت كونه ان يوامر مكان حاله **قوله** اذا
قوله ولا يفتي بغير شرط على الاظهر انما لا يفتي بغير شرط على الاظهر انما لا يفتي
 هو المصنف بغير شرط المذكورة اذا كان المأمور بغير ذكر امانته كونه مكان
 ان يوامر بغير ذكر امانته فينبغي لم يثبت الامانة وذكر **قوله** وكذا ان الامام يفتي
 في ورائه لم يثبت امانته فينبغي على الاظهر انما لا يفتي بغير شرط امانته جاز
 اذا اختلفت بينهما سواء في ذلك ما اذا كان المصنف بغير ذكر امانته **قوله** لهما
 وكذا ان يفتي بغير شرط كالتفتيم وشبهه في التمسك بغير ذكر الكلام الى
 والتمسك الى التمسك كونه الحكم الاعلى في التمسك بغير ذكر امانته والتمسك الى التمسك
 بغير ذكر امانته الى التمسك كونه الحكم الاعلى في التمسك بغير ذكر امانته والتمسك الى التمسك
 بغير ذكر امانته الى التمسك كونه الحكم الاعلى في التمسك بغير ذكر امانته والتمسك الى التمسك
 بغير ذكر امانته الى التمسك كونه الحكم الاعلى في التمسك بغير ذكر امانته والتمسك الى التمسك

التمسك بغير
 في التمسك بغير

يكون الحال من قبيل **الشيء** بوجهين احدهما ان يكون **الشيء** في ذاته
 عند التوقيف **شيء** عليه فلا يجب وكذا المثل في ذلك لو كان **الشيء** في ذاته
 الصلوة استلزام الفوق وجا عند تغير العدد وسلامه وضاق الوقت فالظاهر
 انه يتغير العدد ايضا **الشيء** في ذاته لاكتسابه اذ ايسر بعد حال ولو جمع بين
 وبين الغفلة عند عكس **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 على المشهور **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 قدرت الامسح بسبع شعرات عرضا وقدرت **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 البرزخ والصلوة **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 الارض **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 ثم في رواية **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 صرح بعض الاصحاب ولا بأس به وكذا لو كان **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 الميم الذي بعده اخذ من الرواية المذكورة بخرج **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 في ثلثة فرائض اذا جازها وعايد الميم **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 خرج يتقرر في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 في ثلثة فرائض اذا جازها وعايد الميم **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 اما ان يكون على راس مسدود في كل الرقص او دونه على كل من يدبره ان يعلق

المر

السفر عليهم او غيرهم من دونهم فان كان دون كل الرقص فلا يعلق وكذا ان يعلق
 يبلغ اليك ذواته على السفر عليهم ولم يكن سفرهم حقة الا ان كان يعلق بوجهين احدهما ان يكون
 يعني ان قوله وان كان دونها ان لم يس على **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 سدا مشددا بشرط في الملك لم يكن حاله في الملك في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 الذي في الملك ولا بشرط في الملك لم يكن حاله في الملك في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 السنة الا ان كان في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 كون الملك في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 لم تكتب على الملك وكذا بشرط في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 ولو اخذ بعد اذ ارا على الدوام لم يكن **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 سنة اشهد لعدم نفس الحكم بالتمام بدونه **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 في اول سورة الوصول اليها في موضع سبيح في اذنه او برجله وان اثنى
 وصلى له بعد الشروع في السجدة في الطريق منفردا او مع غيره من المكاتب
 وثوبه لو نوى الاقامة في بعض المكاتب في كل من مكنته **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 جازها وعايد الميم **الشيء** في ذاته لا يكون **الشيء** في ذاته في كل واحد من وجهين احدهما ان يكون
 قوله كاتبع بها لراي في حوزة لال انبوله مرة كونه الطريق او في موضع غيره او

شرها برآورد که اگر کمال مکروهی در نماز باشد و یکی از فرارها تخلف **فرد** و لو
 کمال لیس در نماز باشد و اگر صلوة و غیره در وقت الزام و اگر اختلاف
 الروایات نمی یابیم بجز صلوة و غیره و اگر اختلافی در بعضی از اشیاء صلوة
 و الصلوة میان ما و الاصح الفقهیها ما کتب فرارها علی ما علی ما فی الزمان
 اذ لم یکن فیها بجزء بجزء بجزء بجزء و انما یجوز فی بعض **فرد** ان لا یکن
 سوره اکثر من صفره بجزء بجزء بجزء بجزء و انما یجوز فی بعض بجزء بجزء
 معلوم باشد بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 به احدی از این که ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن
 ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن
 لکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن ان لا یکن
 منها و لا یکن عین واحد منها غیر ایام فی بجزء او فی بجزء بجزء بجزء
 الا انما فی الاصل فی الزمان بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 فی بجزء او فی بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 که بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 مستثنی **فرد** و بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء

الم

اظهره انما یجوز فی بعض بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 و الا بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 که بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 و انما یجوز فی بعض بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 انما یجوز فی بعض بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 البطلان فی بعض بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 من بعض بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 صوت الا انما و لا بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 و لا بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 العاده و الا بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 فالا بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 و الا بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 و بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
 و بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء
فرد و بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء بجزء

منها و لا یکن
 صوت الا انما
 و لا بجزء بجزء
 و بجزء بجزء

و بجزء بجزء
 و بجزء بجزء

بيت الازار ابو عبد الله

الضربة الصوم ببيت السمر البدر يخرج من منزله **قوله** وكذا في قوله يخرج
حتى يبلغ صاع الاذان من صوته ثم لان ما بعد ان يذهب ثلثه في قبلها
وقد قال هذا في كسب من كل واحد من كسب في الصلوة وموضع
الاذان او بعد ان قال مقتضاه ان من في احد جانبيه في زحمة البلد
ويخرج من حكم الصلوة الى ان يدركها متعانه على ذلك التقدير لا يجوز له يعود
الى البلد الا بالاركان فيكون كسب الصاع الاذان في وجوب الاقام ويتركها
بان يترك الصلوة الاذان ويجوز ان يتدارك من في احد جانبيه في قوله
من ادرك احد ركعة الا ان يكون اشراطها احد جانبي الخروج في قوله اشراطها
فتألفها وكذا اجاب رادك احدى الصلوة للانعام في قوله اعتبار رادك كما هو في الجمع
لو ثبت التدارك كمن في صوم ولا يصح في المسألة اقول اجماعا اخرناه سابقا **قوله**
يقع من الخروج من منزله الى هذا القول من حيث **قوله** ولو حصل صلوة واحدة غير الاقام
لم يرجع الى صلوات غير الاقام الى غير الاذان فان في الاقام في الصلوة في منزله
ولو خرج وقت الصلاة لم يعد وكان في الصلاة ثم من في السجدة الوقت في
وجوب الاقام او الصلوة وان لم يتقن الى ان حكم الاقام قد انقضى في وجوب الصلوة
فما فيستدعي في هذا الحديث ان من اقبل على الاقام يقع اذان رجوع فيقف اذنه

والاقام

والاقام الاول وكذا الوجهان لو صلى قائل في موضع الخرج كسب من منزله في الجمع
خرج في صوم واجب والاصح انه اذا رت الشئ بغير الاقام كالصلاة قائل
الا ان يكون اليه ذارعا ولم يرد الرجوع ليدرك على قول الثاني في قوله والاصح
وجوب الاقام **قوله** في احد جانبيه الا ان يكون في البلد في الاقام في الحكم
بالخبر على سبيلها هو اول القولين **قوله** في رادك ما يحسن هو وهو ما دار
عليه سور الشهد والسجد رت سور البلد وفيه رادك ما يحسن امر المتكلم في قوله
الماء على قريش من يعينه وكان لا يملكه **قوله** فان في الاقام افضل في الصلوة
خاصة **قوله** لو دخل الوقت وهو خارج ثم سافر الوقت باق قبل ان يحل الوقت
ان من دخل الوقت وادرك تدارك رادك في غير الصلاة قبل بلوغ هذا الرجل
عليه الاقام سواء اصابه في ادب لم يخرج هذا الرخص ولو كانت قضاة **قوله**
وكذا في الاقام لو دخل الوقت وهو في فقر الوقت بان والاقام
اشبه الاقام هو المحي رت ايقم **قوله** وليست ان يكون عقيب كل واحدة من
من سبحان الله والحمد لله الى آتوه هذا من عقيب عتبت الصلوة العترة خاصة في
مرح في الذكر وسلك الصلوة بعين ان بايوية وذكر ان في الرواية العكرين
قوله اذا غرم الاقام في غير بلده عشرة ثم خرج الى ما دون ذلك فان غرم على الحدود
والاقامة اتم ذابها وعادها في البلد منه السك صور هذه الصلوات في الحكم
ما ذكره الشافعي ان يوم على المسافر في صوم من يخرج وهذا يتقرر في غير
الاذان ويجوز ان على اصح الوجهين خلافا لاوله لا بشرط قضاءهما الصلوات

في حكمه

في ذلك على بطله ان ان يعرف على العود من دون الاقامة عشرة ولا خلاف
 في انه يعرف عوده انما اختلف في الذهاب والقصد واصل التوابع وجوب
 الاقام على ما لا يقتضي بربطها بانها المتفرقة بل في مقابلة اصل المصلحة ان
 يكون قد حصل على اتمام في البقاء الذي نوى فيها الاقامة قبل تفرقه لانه اذا خرج
 ذلك فهو وفيلف اذا فرقه وظهر ان يثبت له في نفسه وعلم انه
 لو خرج من موضع الاقامة الى ما دون المسافة واصلح العزم او نزل
 في الحكم نزل وادعاه في باب ومقصد خاصه قوله **فان** ولو نوى الله
 عشر او دخل في منزله فغلب على العزم الى التفرق وبقية روي ان
 دخل في المنزلة على قصد الاقامة والصلوة على ما انفتحت عليه فيكون متماثلا
 انه لم يصل على اتمام صلوة فلان في حكمه كما روي عليه الحديث والاصح
 انه ان كان في ان لا يترك حكم الاقامة لانه لا يتركها الا بعد اتمامه فيصير
 لا متعاقبا القصد للاتمام فيدم فيا في شدة ريب **فان** لا اعتبار في القضا
 كما في نوات الصلوة لا يكون وجوبها في الاصح ان الاداء تابع للحركة
 الوجوب في الذوق بفيجب تمامها والقضا تابع للاداء في ذلك
 وانما في العود فان الدار يجب تمامها اعتبارا بما جاز رايه والقضا
 تابع في حكمه **فان** واوجب له قضا في ولو في السفر فيقتضيان
 يرا بالاعتقاد فيهما معنى العود وهو ان ينعزل لانه ربما فعله وقت الاداء

قوله
 باب الصلاة
 في الصلاة

قوله وان منتهى الزكوة نفسه وكان عليها حال الرجوع لم يستحق الزكاة المداين بها وانما في
 حكمه احد اسباب الحكم والمداين بها لرب ربه بحيث يكون الحكم انذارا في حال احتياطة
 وانما في شرطه ان لا يخرج من الاب اما الاب فانه يجوز ان يفرق بالاموال كان مسرورا
 ما في قوله في القرض **فان** ما لو لم يكن مدينا او لم يكن له ضمان في البيع لم يترك الزكاة في
 الواسع وصف المداينة سواء في نصف الوالدية البعوض او كان ثباتا فانه اذا اقر نفسه بعد
 ضمان المال لم يتركه بل يدخل في حكمه وكان ضمانه بمعنى ان اذا اقر نفسه بغير ضمان فانه في الغالب
 من قوله وان منتهى وجوبه يكون الرجوع للبيوع والاسبق الزكاة ولا يمكن ان لا يستقيم على القضا
 بل يجب ان يستحق الاب فانه اذا اقره المالك بملكه وان كان مسرورا لم يترك الزكاة بل يترك
 للبيوع وان كان الشراء بغير مال او ايجابا لغيره في البيع لا يترك مع وجوبه المصروف وان كان
 الشراء في الذمة لم يترك للطفل بل لا يترك في وجوبه ما يبيع من اسباب الزكاة لان
 المقتضى بوجوبه وكذا القول فيها ان كان الشراء بالبيع واجازة الول للطفل فان
 الحكم باتساع الزكاة منها غير متصور لوروده الول فانه ينفق ويبيع ان يحل الطلاق محرم الزكاة
 في التمسك وكذا الحكم اذا استوفى نصف الوالدية وما كان تأجيله ان الصدوقان
 لانه اما ان يكون وليا وليا او يبيع الوصيان او احدهما وكل من يملكه من العبد
 الاربع فان ان يجر نفسه او للطفل او ان اقرت الى الشراء بالبيع او بالذمة
 في الصور التي لا يبيع فيها المداينة على العبد كونه بالبيع ان ان يبيع المولى للمعتق

او الملتقى
اربعين او كل خمسين او الملتقى منها فاي فائدة لا عينها وما يوجب انشا ان كانت ههنا
ظاهرة التخيير بين كل اربعين وكل خمسين والملتقى بينهما وليس كذلك وجوابه ان النصاب
ان في عشرة اكره لا مرتبة بخصوصية مراتب العدد وشرط اعتبارها في الاصل
بل في الاصل العدد المذكور على هذا احول واحدة الزيادة شرط التغير الحكم ويستخرج
من حمل الترخيص وتظهر الفائدة فيما لو تلت بعد الحول بعد الترخيص فانه لا يقطع
الترخيص من شيئا وما قولهم فارجعوا او حملوا او منها فليس المراد بغير الحلف
بل الواجب عليها ما يكون استيعابه اكثر من خمسة ما يحد واحد عشر في اربعين
اربعين وفي مائة وخمسين بعشر خمسين خمسين وفي مائة واربعين بعشر اربعين
اربعين وفي مائة وخمسين بعشر اربعين في الميراث بان تفتون واربعين وانما عدد العدة
في الميراث بقدر البقر اربعون تفتون واربعون كقولهم فيها تفتون او تفتون
ثم ما زاد في كل اثنين تتبع او تتبع وفي كل اربعين سنة فالنصاب اربعين وكل
ثلاثين وكل اربعين فهو اكره لا مرتبة من مراتب العدد بمعنى كافة النصب التي قبلها
بمعيار نسبة الى النصاب اربعين لانه لا يكون الا كفا بواحد النصب قبله ما لا
يتمسك ترك اعتباره والاكتفاء باجماع بان يكون النصب ثلثين واربعين وكل ثلثين
اربعين ما قبله ما زاد وانه انما عدل كباقيها واختلاف اوقافها ولا يمكن
ان عدلهم وكثير من الاسماء لقب البعزانيين لا يعين عليها بخروج كل ثلثين وكل اربعين

يتخير
كل
عند

عنها وكانها كانت ابا لثلاثين لان الترخيص فيها زاد ولا يخرج عن الترخيص فيها **وهو** مثل
بذلك اربعين سنة الى قوله هو الا انه لا يمتنع في الاصل **فقد** وتظهر الفائدة في اربعين
وفي النصفان هو جواب عن سوال مقدر فخره اذا كان على القولين كبعض اربعين او سبع
فاي فائدة هي في ذلك او قولهم هو الا وجراد ان كان يجب في خمسة وواحدة ما يجب
اربعين فافادة الزيادة وكذا القول اذا كان يجب في ثمانين وواحدة ما يجب في ثمانين
في القول الاخر في فائدة في الزيادة وتزجوا بان الفائدة تظهر في الوجوب النصفان
الوجوب فانه في القول الاخر اذا لم يفت اربعين موضع الوجوب مجموعها لو كانت واحدة
فهي واحدة مكان موضع الوجوب ثمانية وواحدة والزيادة في ذلك القول ما قبله
واحدة وثمانين وواحدة في القول الاخر ان النصفان فانه تنفع في ذلك فانه اذا
تخفف عن اربعين بعد الحول وتفتون الكفا واحدة غير بشرط من الترخيص بالاجب وهو قوله
من مائة وخمسين في القولين لهما وهي دون اربعين بزيادة ثمانين منها
شيء اخر لم يظلم بغير الترخيص في ذلك لما عرفت ان الزيادة على ثمانين وواحدة
ليس محله الترخيص وانما هو عند كذا في الاربعين واحدة وتصل في اربعين ثمانين
واحدة وثمانين واحدة في القول الاخر كذا في قوله والتمس ان فائدة النصب
التي في النصب بعد بل في الاربعين ليس هو عدد العدد المحصول في القول الاخر
بل هو كل ما كان غايته في الباب انه بعد بل في عدد اربعين كذا في ثمانية واحدة

على هذا القول ان هذا العدد مخصوص به النصاب وكذا على القول الآخر يخرج النصاب من هذا
 ليس من نصاب النصاب خصوصاً بل هو كل ما لا يكون له واحد من الأربعة على الوجه
 شرط الخبر لا فرق خاصة فلا يثبت عليها شيء أصلاً بخلاف ما بين وبين الواحد في خمسة
 هو النصاب على ما سبق في القول الآخر يكون النصاب خمسة وعلى القول الآخر خمسة
 أربعة وهذا ما في هذه **قوله** من الأربعة شقاً وشقاً بقر وقفاً شقاً في الصدقة
 ما بين التوزيعتين وشقاً في الوقف في تركه وقد استعمل الغني الأول في الأربعة الشق
 في البقرة **قوله** ان اجتمع شترابطاً في كل شيء لا يتعدى الشرح والمراح والشعر و
 النخل والماء والمحب **قوله** ولا يفرق بين ما في الأربعة واحد ولو كان عدداً في الشرح
 المراكب منها لا يفرق بينها ان لا يكون لكل واحد حكم بانفراذه بل يعتبر بها جميعاً في قوله
 ثم رتب حكمها كما كان بلغا النصاب لا ولو اختلفت فريضة وكذا ان بلغا
 النصاب اثني عشر وعلى هذا **قوله** ولا في النخل الا اذا استغنت عن الاهبات
 باربع الرمي في نخل واحد ولا فرق في اعتبار استغنتها عن الاهبات بين كون الاهبات
 بأكبره ومعلومه فيجب حملها من حين الاستغناء **قوله** لا يجزئ استغناء السوم الى نخل بل
 يعتبر في اعتبار السوم والحق ان غلب وان لا يشبه السوم ارباب الكسبة فيكون
 بمنزلة المراكب بعلتها اطعمتها من كسبها كما في قوله في الزرع حتى لو كسرتى مري و
 ارسها فيه كان ذلك علماً بخلاف ما لو كسبتا بمرارته مري او اعطى العلم

هذا القول هو الصحيح
 في قوله لا يفرق بين ما في الأربعة
 واحد ولو كان عدداً في الشرح
 المراكب منها لا يفرق بينها
 ان لا يكون لكل واحد حكم
 بانفراذه بل يعتبر بها
 جميعاً في قوله ثم رتب
 حكمها كما كان بلغا
 النصاب لا ولو اختلفت
 فريضة وكذا ان بلغا
 النصاب اثني عشر وعلى
 هذا قوله ولا في النخل
 الا اذا استغنت عن الاهبات
 باربع الرمي في نخل واحد
 ولا فرق في اعتبار استغنتها
 عن الاهبات بين كون الاهبات
 بأكبره ومعلومه فيجب
 حملها من حين الاستغناء
 قوله لا يجزئ استغناء السوم
 الى نخل بل يعتبر في اعتبار
 السوم والحق ان غلب وان لا
 يشبه السوم ارباب الكسبة
 فيكون بمنزلة المراكب بعلتها
 اطعمتها من كسبها كما في
 قوله في الزرع حتى لو كسرتى
 مري و ارسها فيه كان ذلك
 علماً بخلاف ما لو كسبتا
 بمرارته مري او اعطى العلم

كالقوله

س

شياً عن الكسب البالغ انه لا يعد علماً ولا يحس الى المرح في خبرها معلوم في الخبر
 على غيره في يوم في سنة ولا في شهر **قوله** وحده ان يعني احد عشر شهراً الا ان
 ايام الشهر اثني عشر الشهر يكون محسوباً في القول الاول وان تعنى الوجوب بدل عدل
 الثاني عشر **قوله** او غاؤها بغيرها او ضلها على الاصح المراكب بغيرها بغيرها النصارى
 بالشيء من جنسها والمراكب بغيرها ما ليس وبها في الاونة مثلاً والسوم وكذا في
 حكمية خلاف في ذلك الشرح ورده **قوله** وقيل اذا فعل ذلك فرار او جبت
 الزكاة وقيل لا يجب ويؤاخذ به لا يحس عدم الوجوب وان لم يكن من فطوة الى اى وان لم يكن
 الزكاة من فطوة ومنه العزيمة لول عليه تعنى بقوله ولو اراد المسلم **قوله** لا يكون غرض
 الى المرح في ذلك الوقت كما لو فقه عرفة باليسير وانما في الكسبة فيجب عليه
 جبت في من يثبت هذه اجزاء ابن يكون وكذا فيهم في قوله يثبت هذه الا ان كانت
 هذه لا تجزئ ابن العبدون وكذا منهم العتق ويخفى ان في الكسبة في
 احوطها عدم انتقال الى ابن العبدون الا اذا لم يكن عند الكسبة من الحق لوط
 الرواية ولو لم يكن عند كسبها كان تجزئ في اجتماع اربابها **قوله** ولو توافقت الاسنان
 يا زيد من وجه واحد لم يضاف اليه العتق بالشرع ويرجع في العتق الى فيه الواقعية
 الا فله لا ريب ان المنصوص عليه اصله ان كان الموقوف ذكراً لا يملك في العتق
 بوجه او ما تحتها بوجه فان الجوان ما عتبات ربع ولا يملك في العتق ما هو اهل
 واولاد

انها

من حويلين **قوله** كان هذه ست وعشرون من الابل ونحوها لان وجب
 على من حياض وحسب شاة وان من عليه احوال وجب عليه من حياض
 وشاة شاة هذا شاة على تقدير ان يكون من الحياض احدى الست
 او جميعها من حياض فانه اذا خرج العزبة لم يبق الا خمس وعشرون وكذا لو لم
 يكن فيها من حياض الا ان يفر واحدة منها لا يزيد على ثمانية من حياض اما
 مع اثنين والعزبة فانه اذا خرج فبقيت من حياض من واحدة من النصاب
 بقي ثمانية فانه ان هضمت ثمانية من حياض وجب في احوال ان لا يخرج
 الا اربع **قوله** والنصاب المجمع العود الضان وكذا من البقر وهي خمس وكذا
 من الابل العواس والبي يجب في اركوة والمالك بالحيزة اذ اخرج العزبة
 من اى الصغار من البي فخرج الباقى جميعا حتى يجمعها بالابل المراسية والبيع
 ان المالك ان لم يقطع بالدرع من الصغار وجب التعيط وان كان اذ اخرج
 جميع اركوة من احد الصغار الا بالقيمة ولو كانت هناك قبل لا يخل اي شيء فيها
 العود وانما يخل في ثوبت الحول ونحوها وادعى اذ اخرج من ثمانية من حياض
 على حدة وموتها فلا وكذا في النوى الموصلة الذي يصير من الاجابات لان النوى المطلق
 ذكره اذا كان للمالك اموال مشتركة كان له اخراج اركوة من اجاباتها وانما هي
 او كون الاخراج بالقيمة والاربع التعيط ان لم يقطع بالدرع **قوله** ولو كانت

من حويلين
 من حويلين
 من حويلين

المتفاوتة بالمرء عليه بعض كارك كان المتفاوتة بدرجتين فان الرجوع الى الميراث بعد
 لا يتنافى مع الميراث على الاصح فخرج من اربعة السوق **قوله** وكذا ما فوق الدرع
 اي انسان الابل كاشي وابتدأ ان كان المرح في ذلك الحية السوق **قوله** وكذا ما
 انسان الابل لا يجزى ان يفر من حياض الى حياض السوق وذلك في ركاه البقر في
قوله والاشاة التي يوجد في اركوة قبل اقل المخرج من الضان والشيء المفرد في اركوة
 من قولا لا يظهر الفزع كما في السبعة اشهر ودخل في ان حياضها دخل في ان حياض
 انما يخرج المالك في وقتها في حياض الابل والقيم لها القيم فلا بد من اعتبار حياضها في وقتها
 مراعاة القيمة **قوله** ولا توجد الميراث ولا الهرة ولا ذات العوار لا توجد الميراث في العار
 ولا الهرة الا في وقتها ولا ذات العوار في وقتها ولا الهرة في وقتها العار
 البقر **قوله** وليس للبي في التخيرون وقت انتاجه قبل تخرج حتى يجمعها بالابل
 اي ليس للبي في التخيرون وجوده في الميراث في وقتها فان وقتها في وقتها
 المالك بان اختلف في الادفع قسم التخمين والفرع عليها فاما اخرجها من قسم
 يخرج منها الى الميراث في العزبة والاربع ان المالك تخلف في الادفع اذ ادعى الواجب
 وان لم يخرج وجب عليه اركوة حولا واحدا قبل عليه فاجب ذكره في حولا واحد على غير
 سواء اخرج ام لا لان ما اخرج لا يجب به ذلك وهو ان الميراث في الواجب في حولا
 كذا في ذلك لان الميراث في حولا واحد في الادفع حتى يجمعها بالابل الميراث في حولا

شهد عليه

الس والواجبة في النصاب ريعكم يجب اخذها لا يجب ولا يجوز ارجاعها الصحيح ولا ما
 فيها جميع **قوله** فان كان كذا راعيا لم يكن شرا يصح هذا اذا وجد الرضى او كان رضى الرعية
 اذ لو ولو تبانت امرها اخرج الاوسط عرضا **قوله** ولا تؤخذ البرية والى الوالد
 الى خمسة عشر يوما قبل ان يخبس ولا الاكولة وهي العجينة المعدة لتاكل ولا في قبل
 ولو لم تكن ثم الغراب الاكولة من الخبز والخبز اذ الرعي وان بد لها المالك لانها رعية
 وكذا الاكولة الا ان يبد لها ولا في الغراب وان يبد لها لا يغير في عد الاكولة
 في الغراب ولو ان احط بها المدة ولو كانت النخل في وقت العادة عدت
 وكذا السمان **قوله** ويجوز ان يرفع من غير غنم البلد الى ان يجوز ذلك في ثلث اكل
 او يكون المدة من غير جنس النصاب **قوله** وقيل لا ركة في العين الى ان يبلغ سبعين
 الى هذا القولين باوية وهو ضعيف والعيان هذا الذئب **قوله** يكون من العشرة
 سبعة مثاقيل فيكون المثقال درهما وثلثة اسباع ودرهم **قوله** او ما كان يتاكلها
 ان التي حوت في المعاطم تحوت ولو جرى في المعاطم ما ليس له سكر لم يجب فيه الركة
 وقيل يستحب فيه الركة الا في عدم الاستحباب **قوله** وكذا الاكولة في البكر في الفار
 والبرز **قوله** ويجوز ان يرد البكر ههنا سكر الذئب اما التباكر بكرة ولو فانه
 قطع النصف والبرز بغيره تنصيرات ولو اريد به ههنا تراب الذئب لم يبعد
قوله وقيل اذا علم ذلك ففرار وجبت الركة والاسحاشا مشبهة الا في الاستحباب

قوله الذئب النشوة لا ركة فيها حتى يبلغ حالها نصف باثم لا يخرج النشوة عن النشوة اذا
 كان النشوة جرحا او كان من ذلك النشوة حتى يبلغ النشوة نصف باثم لا يخرج النشوة
قوله اذا كان مودرا لم يفتقر شقان عرف قدر النصف اخرج الركة عنها فخر
 الجمل منها كمال سبابة على ان المراد بخره من الامرين ان يخرج من قدر النصف فخره
 او يخرج من الجمل منها او يحل على ان عذره طاعة ومثوره والا والاقرب الى العبارة
قوله وان جهل ذلك واضر من جهته في الجمل واحسب طاعا الى ان يصل
 مقدار النصف واضر من مجموع النشوة جبا واما زنا فخره الا حيا فخره النصف بالبراة
 ولا ياتي ان يعلق الجواب انما هو اذا قطع لوجوه النصاب من النشوة ولو اضحى
 هذه العشرة من الجمل وان يقطع موباة ركة اجزا وان لم يبلغ حلالا ركة **قوله** وان
 ما كس الرم تصغيرها يعرف قدر الواجب المالك بربها ان يخرقوا كمال
 هذا السبع اذا اشتد على من السحابة من ان يخرق تصغيره القدر الذي يخرق كمال
 السبع فلا يخرق تصغيرها اذا كانت تصغيره البعض والى هذا لا ياتي واجبا لعلام
 في الذئب والنشوة عدم وجوب التصغير فخره ولو خذ منه ما يطعم من الذئب بدو الى ما
 فيه وهو قوي **قوله** ولو شرط للمفروض الركة على المفروض (يعني الشرط قبل لا يلزم
 وهو الاشبه الا مع ان الشرط لا يلزم وان التخص فاسد فانه المالك **قوله** اذا انكر

جهل

لا يمتنع

والاول استبد
في الجهره
محمد بن عبد
الملك
بسم
محمد بن عبد

11

[illegible]

المسألة
ضح

الضرورة كما يمكنه فغير من هذا ان يترك في الحكم على القضاء وعدو الا ان الفرق
 من سببنا اننا نطلب الى الوجوب وعدمه عند هذا الصلاح فان كان بحيث يتعلق
 به الركوة في وجوبه والافلا وليس للتعقبات التبعيد بعد ذلك انما رد على الكل
 قول الله ولو فني الدين على ارادة المالك القضاء وبقا بغيره الزكوة بعد مصلح القضاء
 يكون المراد ان الدين غير مستوجب للزكوة ويكون قوله انما انما تلك الحدود
 مرتبة على ان الدين مستوجب ويمكن ان يراد منه ان الزكوة هي ان الدين على قدر
 ان لا يستوجب الزكوة في بعض احواله فلهذا لا يكون وجوب الركوة به لم يكن به
 فافضاء الدين لا يمكن ان ينفى بعض الزكوة في بعض احواله والارث قبل وصولها الى
 يد المالك فكل قضاء الباقي متيقن لقضاء الدين ويتبين عدم وجوب الركوة فيكون قضاء
 الدين وبقا القضاء كاشفا عن الوجوب وقضاءه بعد تعلق البعض وعدم بقا
 القضاء كاشفا عن عدمه وفي هذا يكون القضاء معززا ان الزكوة على حكم المالك
 فلهذا قد وجدنا ان قلت المالك يرى الوجوب مطلقا لا يرى ان الزكوة على حكم
 المالك فلا يطرأ القضاء وعدمه عند ذلك وان كان لا يرى ذلك الا ان عدم
 الوجوب انما يستند الى كون الزكوة على حكم المالك انما استندت جميع مراتب الوجوب
 مثل استيجاب الدين للزكوة وعرض القضاء قبل القضاء فاذا وجب شيء من هذه

الركوة

المراد

المراد ان يمكن عدم الوجوب مستند الى خصوص كون الزكوة على حكم المالك بل يتم
 التعليل فلا جزم في تعقيد بقا الوجوب ليكون عدم الوجوب مستند الى ذلك
 ومن هذا ايضا ان قوله ان الزكوة على حكم المالك لتعليل قوله انما المالك الركوة
 وانما قد قيل ذلك لم يجب على الوارث فانه محتمل انما هو وجه على الدين بالركوة
 الوجوب لم يجب على الوارث فلهذا ان المالك انما هو الذي مستوفاه
 انما ان يكون ان الوارث من يمكن ان الزكوة تعلق به وجوب الركوة اذا كانت
 على الدين ويرى بعده لثواب وان لم تقع به عليها ولو تعلق بعضها به فلهذا
 لم يطرأ الركوة في شيء فلا يكون لاعتناء القضاء وجوب الركوة وقيل بعدم الركوة لتعلقها
 بالدين قبل تعلق الدين بها وهو الاثر الاصح في عدم الركوة لما ذكره فان صدر
 الواجب خارج عن ملك المالك فلا يكون جزءا من الزكوة فلا يتعلق بالدين
قوله وكذا اذا اشترى ثمة على التبع الذي يحل مع الشرط العبر عنه في الشر
 من ثمنها بعد بدو الصلاح او قبله وبعد ان يظهر مع الضميمة وانما جزم عام ان
 فلا يطرأ على ما يمانية ان الزكوة انما هي على الثمة بعد ذلك الركوة
 على المالك اي بعد بدو الصلاح في الموضوعين ان تلك الثمة هي الركوة لان الركوة
 على المالك الذي اشترى فلهذا انما لا يبعد تعلق الركوة بها **قوله** وهو الزكاة ومنه
 حتى ظهر ولا يفي ان ذلك مع بدو ثمنها القضاء لا مطلق وهو القضاء الثاني

وجوبه

الاجل **قوله** والوفاء بهم الكفر الذين يستعملون اليها ولا خوف مؤلفه
 غيرهم في الشهادة التولية لصاحب وقيل المؤثر اعلم ذلك وفي قوله **قوله**
 والعبد تحت الشدة والمرجع في الشدة الى العرف **قوله** وروى رابع وجها
 منه وجب عليه كفارة ولم يكفها في يعقوب وفيه تردد حيث اخبره لانه الرواية عليه
 ومن اختلف في القوافي النقيضية الاتصال على الحق الى غيره من خصائص الكثرة مع
 البخرية والافقار لعدم وبطل الرواية على اعطاء من عليه الكفارة من سهم الفتوى
 اذا كان منهم ما يشترى به رقبته ويعتقها **قوله** ولو صرف في غيره ولو
 هذه جازارته في وقيل لا يصرف في غيره يعود الى ما كفايته المراد منه كفايته
 في كتابته وبطلان البراءة يكون الارشاع الوجوب مع الامكان الا ان
 بعض الرافض الزكوة فلا يجب قطعا **قوله** ولو ادعى انه كسبه
 فليس يثبت له الا ان يثبت له او يثبت له والاول اشد الاصح
 المتناول الا ان يكفها المولى ويكون اعطاء سيد المالك
 مع الاذن وعدمه الا ان يكون الاعطاء من السيد فلا بد من دفع
 اليه ثم يسهل به وان شئت **قوله** نعم لو مات صرف
 اليه من سهم الفتوى **قوله** هذا من اجل عدم جواز دفع
 الزكوة الى الناس في سبيل الله ان الاصح خلافه

كوتبة
 المراد بالاعطاء كفايته في الشك

قوله ولو جعل فيما اذا اشغقت من يبيع وقبل له هو الاشد الاصح لا يبيع ولو كان
 الما دم ما دفع اليهم اليه سهم الفتوى من غير العفا وان شفع على الاشد
 هو الاصح لان العاظم لا يملك ما اخذه من سهم الفتوى من يبيع
 يبيع حرف في قضاء الدين بكذا في العفو فانه يملك ما اخذه من سهم الفتوى
 فيخرجه جهات طرف **قوله** وقبل لا يعمل والاول اشد الاصح الاول **قوله** وقبل لا يعمل
 فيه المصالح كبناء القنطرة وبيع عدو الارض بغير ربح الى جده وكنه
 الاصح ان يبيع الارض بغير ربح وكل قرية وان كان يستعمل في جهات اشيع
 وينبغي ان يراى بالقرية ان يكون معه ثمنه وكذا في الربط ومعه ثمنه
 من الحجج والاربعين وكل العرف مع هذا **قوله** وان السبل وهو المنقطع ولو
 كان غنيا في بلده وكذا العفيف المشهور بين الاصح ان يبيع ما في السبل من الخبز
 في بلده مع حاجته عادة بقرعة من الرمول الى بلده وان كان غنيا به
 فيعطى ما يكون له رمول الى بلده ان اراد ان اراد بعد آخره على ما يكون له عادة
 عوده وليس الذي يربى ان السبل يبيع السبل فان كان فقرا اعطى من سهم الفتوى
 لا من سهم السبل ويعتبر في العفيف ما يعتبر في السبل **قوله** ولو فعل من سهم
 اعاده وقبل لا الاصح وجوب الاعادة **قوله** مع عدم المومن يجوز في العفو

والوصف

سهم

يفتحه بديل

صرف بديل

القنطرة بديل

الى المتعفف به رتبة الاصح انه لا يجوز ان يكون من كل فئة من الناس **فقد** يعلى
 الزكوة **فقد** اطلق الوصفي دون اطلاق غيرهم اي دون اطلاق المني على كل من
 ولا يجوز ان يملكها بهم استغناء بل الى وليهم من غير ان يملكها به من كل عام
 وكذا ما في غير كونه احياء عادة **فقد** العلامه قد اعترفت بالبر او اعترفت بغيره
 الاصح عدم انهما الا ان اعتبارا احدهما كونه مجانبه اليك **فقد** لا يكون من كل
 منفعة على المال كانه لا يملكه وان كان له الا ان يكون له من كل منفعة
 في المستحقين للزكوة **فقد** لا يكون له من كل منفعة على الارض بما في اصل الاتفاق ويجوز
 ما زاد على المنفعة الواجبة مما يحصل به السنة عادة على الاقرب من كل منفعة
 منفعة على غيره متساوية من غير ان يطلب بالاتفاق الظاهر نعم الا الزوج والمالك
 الزوج السيد معسر جاز لها الاخذ والاحتفاظ بالزوج ما في من اصح غنى الزوج فهو حراز
 الوضع اليها تروى كملكها من الغنى بالعبودية لا الطاعة **فقد** كالتعدي على القسب هذا
 سهول كونه انما هو فيما اذا كان الموضع من كل منفعة مملوكا وان واجب المنفعة عاريا وكونه
 لم يمنع من اخذ ملك السهام على وجهها **فقد** ليس لاني في قدر الغزوة والاصح
 يرفع اليه قدر كفايته ولو لم يملكه لولا ما فيوما ولو توقع ضرره لزم له دفع
 اليه ما يملك به مائة السنة عادة دفع اليه ذلك على وجهه **فقد** في انما السنة لم يبعد

لا يجوز ان يملكها
 يكون زامرا

في

وجوب استقادة ما بقى من الزكوة المتولى للاخراج **فقد** ولو لم يملكه من كل منفعة
 المذود جزاء ثم وغزه في تدارك الكفاية وجهان ويجوز ان يترك **فقد**
 والذي يكرم بعدم الصدقة الواجب من ذلك ما في على انما هو جاز الاصح
 المذود بان يملكه من كل منفعة البقاء على كفايته من كل منفعة
فقد ولو لم يملكها المالك وجهان يتركه من كل منفعة وان اتم له ذلك
 ايشه الاصح عدم الاجراء للغير من الا لامام وهو من غير ان يملكه من كل منفعة
 واذا لم يكن الامام موجودا دفعت الى العينة المتولى من الامام من غير ان يملكه
 بمواضعه المراد به بغيره مع لشرائط التفرق وبما يكون من كل منفعة
 معتوق بالجيل الشرعي فان السلف بالجيل الشرعي كان جازيا الا ان يملكه من كل منفعة
 حيزه واخط طاعته اهل من التيمم بصلح خلق احرازه المستحقه **فقد** من كل منفعة
 اليه كذا النقرة **فقد** ولو لم يملكه من كل منفعة جازيا لئلا يملكه من كل منفعة
 اوجب بدلا لبلد المالك **فقد** الا ان يكون المنفعة في الاموال كونه من كل منفعة
فقد ولو لم يملكه من كل منفعة من مال غائب من غير منفعة من كل منفعة وجوز
 في ذلك المنفعة من كل منفعة من كل منفعة من كل منفعة من كل منفعة
 الا ان يملكه من كل منفعة من كل منفعة من كل منفعة من كل منفعة

المنفعة من كل منفعة
 اقله في كل منفعة

بزيادة الدفع الى الفقرة لا انما كان منافعهم او ان كان ما منافعهم وكانوا
 المالک يدفع اليها فيعتبر بينهما عند هذا الدفع الى الفقرة ان كان الدافع للغير
 المالک فيعتبر عند الدفع الى الفقرة انه وقت صرف الزكاة ولو لم يرد
 بينه المالک عند الدفع اليه لم يكن له ان يدفع الى المالک فيعتبر عند الدفع اليه لم يكن
 بينه والآخر غيره **قوله** وينبغي عند الدفع الى الفقرة ان لا يتم او ان كان
 بعد الدفع ان يستبعد جوارحه بقا الغائب على ذلك المالک بعد التقيد اذا كان
 الفقرة انما يكملها كون الدفع باينهم بشرطها والعيوب او علم الغيب انما يكملها
 تلفها يكون مقصودا بل فيثبت الوجوه ذواته ولا يستقل الغيب بها وحاصرت فيده
 فنقول المالک فالأول هو **قوله** لو كان مال الغائب باقية فله زكاة
 كان ما فيها من الزكاة ولا كذا القول انما هو من قبل المصلحة في التزويد والاول هو
 المنزول والآخر هو ما عليها من الزكاة **قوله** ولو كان مال الغائب في نفسه فيكون
 كان مال الغائب باقية فله زكاة او ما فيه من الزكاة ولو كان مال الغائب في نفسه فيكون
 واحد من كونه الغائب ماله في نفسه كان الدفع الى الوجه الاول صحيحا لا في الحكم
 منه هو الا لا يجوز ان كان المال ما لم يكن له الزكاة ولو كان مال الغائب في نفسه فيكون
 بوجه الزكاة وقد ثبت في غير هذه المسئلة الثانية اذا لم يعلم عينه **قوله** ولو كان مال
 من وبان حاضرة غائب خارج زكاة ولو كان غائبا عن عينها اوجبه لصاحبها الى
 قولهم وبان فان المحققين حكموا كذا لا ان كان مال الغائب في نفسه فيكون

تفتتاح

ربطاً بر

31110

[illegible]

اولم پنکر

كانت المراد محذورة او محذورة ذكره القوم من سواد على ذلك الاجماع العلاني للشيء
 في عدة اجزاء ما يجر عليه ولا يتغير الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 من ذلك على ما يجر عليه ولا يتغير الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 على ان يجر عليه ولا يتغير الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 فان سمي في القفا وان كان نظره لا يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 عدم الالف في الجملة لا صلا للامر او استا ما يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 بالنظر في تقدير القوم وان كان النظر لا يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 امر او استا الى جميع فان الامر لا يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 الشيخ ان امر او استا الى حد يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 ويسمى كذا في وجه بها القوم على زود في هذا انما يتغير اليها في بعض اجزاء الخوف
 كان كذا كذا في وجه بها القوم على زود في هذا انما يتغير اليها في بعض اجزاء الخوف
 القوم والاصل البراءة ومنها بهمة الاكل سواء كان عالما او جاهلا بالمراد العالم
 بالكلية والجاهل به ولا يوجب احد في جهل الكون والاصح ان كذا كذا في وجه بها القوم
 الكفاية وان كان القول مستويا في وجه بها احاطة **قوله** كذا كذا في وجه بها القوم
 او هو جازي في حقه لا صلا في حقه في حقه لا يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء

الوجه الثاني في معنى كذا
 كذا في وجه بها القوم
 ويسمى كذا في وجه بها القوم
 بشئ ١٢

ما كره على الاظهار حتى ارتفع تعدد ذنب اختياره كما لو فقهه ذو ذنب كذا في وجه بها القوم
 او كسفت عليه في هذا في معنى كذا في وجه بها القوم
 تومنا لا يرفع القيد كذا في وجه بها القوم
 بالان لا تعدد لم يوجب واخيه لم يرتفع فوافق وهو في وجه بها القوم
 واخيه في الموسط الالف ونسب القفا لا يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 ما يرفع من امر او استا الى جميع فان الامر لا يجر عليه الا ان يتركب ما اذا كان متقادا للشيء
 منع احد القيد في وجه بها القوم
 بيان ما يجر عليه كذا في وجه بها القوم
 في وجه بها القوم
 بفعل في وجه بها القوم
 وظاهره في وجه بها القوم
 وروى الطبري وروى في المرفق القفا في وجه بها القوم
 وله سبوت في وجه بها القوم
 صحيح **قوله** في وجه بها القوم
 في وجه بها القوم

موقوف في

منعقة القحط فالنظر عما وجب الكفاية **قوله** والتمتع بطهارة سدا
 كانت الطهارة للعبادة القريبة أو البعيدة في رواية آل التميمي في العبادة
 النفسانيات العبادات إذا دخل الماء الجوف والعمل بها أحاط به إذا لم يمتنع
 القحط كما سبق **قوله** ومن نظر المجرم عليه نظرا بشبهة فامتنع من فعله العبادات
 لا يجب وهو لا يشبه التوكل الشك بغيره والاصح عدم الوجوب إلا أن يكون
 من عادية الامتناع بمنزلة ذلك فإذا امتنع فممنوع وجب عليه العبادات والكفاية
قوله كذلك لو كانت محلة لم يجب الحكم بسبب خلافه بين المحلة والمحرمة
 ذلك **قوله** ولو فعل ذلك عتبه قبل عليه العبادات ومنه لا يجوز للابن بوجوب
 العبادات لا تعرض صورته لافطار **قوله** فالأصل وجوب عليه العبادات والكفاية
 العبادات والكفاية هذه أصلا **قوله** وفي السهو كانت عليه كسب الوقوع في الخليل
 فقراره بوجوبه طهارة في حال الاتصال فالأقرب وجوب العبادات العبادات
 صورته لافطارها وفيه كسب الاستان **قوله** وقبله حيث الدورية لا حيل
 يصل إلى جوفه فينه ويغيره وفيه من وصول العبادات الجوف في حاله
 الرأفة والاصح عدمه لأن ذلك لا حيل فيه العبادات **قوله** لا يمتنع الصوم
 بانقطاع العبادات والبصاف ولو كان عمدا لم يمتنع الصوم **قوله** ولو كان عمدا

يجب
 يجوز عليه

صحة
 صحت

بما كان من خوفه بل إن ما روي في السماع كونه بعد هذه بانقطاعه لا انقطاعه
 الأصل كالتفريق بين العبادات في المذكر لعدم صدق الشيء عليها وانما انقطاعها من مخرج
 بغير كفاية فاشتبهت الرين نعم لو انقضت عن الصوم اجزاء ثم ابتلع ففطر
 والا حوط وجوب كسب ذلك لانه افطار على محرم وهو سبق **قوله** وإذا استل
 وتقدر المحل من غير قصد لم يمتنع الصوم ولو قصد ابتلاعه ففطر **قوله** وإذا ابتلع ما يبرر
 من الاستسراة الغفلات والاصح انه لا يمتنع بالصوم الا اذا صار فطره في الصوم
 فافطره ولا يجب به الا كفارة واحدة لانه ليس افطارا على محرم لان التنية
 في الصوم لا يبرر ابتلاعهما والى حوم لاجل الصوم وبما حلفه الصوم بما بعد
 المهمة **قوله** لا يطعم كالحكمه في الصوم ولا يمتنع وقبل لا يمتنع **قوله** وإذا استل
 المراد انما هو الرين المنفرد بغيره في الصوم بذلك فلو ان احدهما علم عدم العبادات
 لان التنية لا يطعم لا يستمر العبادات في الاجزاء لوجوب التنية الرين على كسبه **قوله** الرين لا يطعم
 بالجملة وكذا في غير طهارة او ركنية بالجملة على كل طرف **قوله** التنية وبره بهار منفصل من اجزاء
 رمضان اذا فطر على العبادات والكفاية وذلك لثبوت الشهادة حتى عدم **قوله** فافطر الصائم ٣
 بثبوتها فانها لا تفطر لولا يقطع كتحريم به وروى بذلك على بعض العامة حيث
 استقطا حكمه بالافطار ولو روت شهادة عدم الثبوت بالواحد وانفرد

الشافعي
 الركن ١٢

طهارة
 الرين لا يطعم
 فافطر الصائم ٣

قوله ان كان في يوم واحد قبل ان يترك رمضان وقبل ان يترك الصيام لا يكون له
 وهو ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 السعد في الاكل والشرب بعد ولا في الاكل والشرب بعد ولا في الاكل والشرب بعد ولا في الاكل والشرب بعد
 ما يجب ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 من فرق بين ما اذا اخرج من رمضان في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 وبين ما اذا حصل باختياره كالوقت الذي اخرج منه في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 دون ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 شرط الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 وعلى عدم السقوط في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 مستبعد لئلا يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 ما دون ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 كما انما عليه في ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له

انما يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له

في سبيل الله ثم طاعة الله تعالى في كل الايام وهو ما حكمه الله تعالى في كل الايام
 وقيل لا يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 الصيام في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 انما هذه الفتنة في حيف الدين وذلك بان الصيام في يوم واحد لا يكون له
 في كل شيء عليها وصومها صحيح ولا يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 ما يراه الحكم في هذه الفتنة انما لو كان بهما كل من وجب عليه شهران من الصيام
 في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 التماس في يوم واحد لا يكون له الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 بعد العجز عن الصيام والصدقة في العبادة في كل شيء عليها وصومها صحيح ولا يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 يتناول من وجب عليه شهران بالثبوت من وجب عليه شهران بالثبوت من وجب عليه شهران بالثبوت
 غير التسليم في قولنا ان فيهما عدم وان كان احدهما ولو قد على صيام اكثر من
 ثمانية عشر في الوجوب ولو لم يكن من القدر على ثلثين وجب له شهران لم
 يمكنه ليدقق ما استطاع في وجوب صوم من لم يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 قدر على اقل منها في وجوبه ما لا يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له
 اعتبار العجز عن الصوم بطلان وانما في الصوم الا ان يترك الصيام في يوم واحد لا يكون له

الاولوية بران

عن وجوب الكفاية جاز لكل براعة الصوم الدقة التبرع بالفتاوة على ما لم يرد
 على الاذن يدل من غير فرق من فضله او ما اقله في الصوم من اجزاء غيره يترك على الاول
 لان الوجوب متعلق بالاستيعاد او فضل ما فيه انما يتقدم على ما لم يرد
 استنفاء الدروس لا يخرج منه ولا يفسد **قوله** والاكثار على ما فيه من وجوب
 اوله وكسره **قوله** والستوطان لا يفسد كالحق في الستوطان او لا يفسد
 في الاثني عشر يوما غيره **قوله** وما كذا في الزجر من وجوب الصوم وكسره اجماع
 وعققت الكراهية في بان فيه شبهة بالجموس **قوله** بل الشد على جسد له ورد
 الفهرست وعللته في غير ذلك من عدم البدل فيمنع خروج الاخرة ووجوب فضل
 الحرارة بالبدل فيحتاج الى التبريد **قوله** وجوب المرأة في المارة والاربع
 الصلاح يلزمها الفقهاء وهو ضعيف وكذا في التبريد **قوله** في كسره فقهه قبل نعم
 وقيل لا وهو الاشبه بالاصح ان في الفقهاء احوط **قوله** وكذا البعث في ايام التبريد
 لمن كان يمتني سواء كان في مكانه ام لا على الاصح **قوله** ولا المنع عليه وقيل او
 من المنع عليه الزكاه في كل العايم الاول اشبه بالاصح الاول وقيل المصنف
قوله ويصح يوم الصبر المبرور الا صح غيره من صوف بالصح **قوله** ويصح الحثي منه
 اذا غفلت يجب عليه الاثني او الف نفل صحته صومه ما دونه فكل نفل

هذا هو الصحيح
 في الزجر من وجوب الصوم
 في كسره فقهه قبل نعم
 في التبريد
 في المارة والاربع
 في المصنف
 في الحثي منه

الاغنى النصارى في الصوم دون غير الفتيان في الدنيا المستقبلين في النذر المستطاع
 سفر او حرفة على النذر المستطاع في الصوم من اجزاء غيره يترك على الاول
 قبل نعم وقيل كسره وهو الاشبه بالاصح ان يكون الصوم من اجزاء غيره يترك على الاول
 الاول **قوله** ويصح كل ذلك من الصوم المستطاع في الدنيا المستقبلين في النذر المستطاع
 عشرة في غيره وفيه والمرتبة لمن في غيره **قوله** ولو استيقظ قبل ان يفسد
 صومه فغنا عن رمضان وقيل ولا ينافي ما حكمه فقهاء رمضان في غيره من ايام
 ولما القول بان النذر المستطاع لا يحرمه من الصوم المستطاع في الدنيا المستقبلين في النذر المستطاع
 النذر المستطاع وما جزم به **قوله** ويصح من المريض ما لم يستقر به بقول الفهرست
 صوته من مرض آخر وكسره زكاة او يطوره في رواية الثانية التي لا يتحملها
 عادة والمرجع في ذلك الى جهة اخرى فيكون مستطاعا في ذلك وان كان فاسدا
 او كافر **قوله** او من خشي عنته في احوال على الاظهر في امر المصنف **قوله**
 والاعكاف على وجه الاعكاف الواجب النذر وكونه اليوم ان لست
 اذا اعتكف يومين وما جزم به **قوله** او يرد في رواية الثانية التي لا يتحملها
 جماعة بالرواية لا يجوزهم ابطه الكذب كسب يحصل اخبارهم بانهم لم يروا هذا
 ادب فادب او صبا **قوله** فان لم يمتنع ذلك وشهدوا بان قبل الاصل وقيل

لا يتحمل بان
 معروض

الرجح

يقين من العلة قبل نقل مطلق وهو المبدأ بالعدل ان يكون هناك مانع
 يمنع من رتبة العلال فيكون كونه واراد بقوله سواء كان من البلاد ومن خارجها
 اعني شهادته في خبر من البلد مع الصحة او اثنان من خارج والاصح قبول شهادته
 المدين مطلقا **قوله** واذا روي في البلاد المتنازعة كقولهم في بلادهم وجب
 العدم على ساكنها اجماع وروى المذهب عدك العراق والخراسان بل يترجم حيث
 روى المرواني انه روى العلال في بلادهم ثبت رويته بخلاف ذلك فوجب البلاد
 كبقية ابا نسبة الى الكوفة بخلاف ما بعد عنك ارسال بالنسبة الى العراق فيختص
 حكم موضع الرواية وتوابعه وروى البعيد والحكم في الغرب والبعيد في الشرق فلهذا
 في القرب دون سائر التقدير في البعد قد اختلفا ببعض العاقل فلهذا
 لوروى العلال في بلد البلبست شذو لم يرد في موضع البعيد عنه عن ابا البلبست
 لا خلاف المطالع كان كماله البلبست حكمه فلهذا في بعض من اهل البلد
 الا ان خبر البلبست رويته انتقل حكمه الى اهل البلاد الا في موضع واحد وليس يوسفر
 من بلاد الرواية المتقدمة بنحو وعرض لو كان من سائر من بلاد الرواية المتقدمة مع
 نقص الشهر يعوم بما يروى عن سائر ولا قضاء عليه عندنا وبسائر هذه الاحكام على ان
 الاراضي كروية لا مسطحة لان الكواكب تطلع في المكنى الشرقية قبل طلوعها

المالك

والنكس مائة ٣
والنكس مائة ٣

في المكنى الشرقية وكذا حكم غروبها ككانت مسطحة لا سائر الطلوع والغروب في
 جميع مواضع ذلك السطح ولان الب بر على خطه وخط نصف النهار على كتاب
 الشمالي بزاوية اربع درجات القطب الشمالي بالنسبة اليه والخط نصف النهار على كتاب
 وتسمى بعضهم ان كل بلد من بلد بعد عن بلد آخر شرقا بالفرق بينهما من عرض
 الشرقية باسامة فيحقق بذلك اختلاف البلدان في المطالع ووجه ذلك ان خط نصف
 عن موضع الرواية بموضعها في شوال حكم الرواية لا تتغير المتغير وتثبت الاختلاف
 في المطالع في كماله الثاني لتبسيط **قوله** ولا يثبت شهادته الواحدة على الاصح
 عدم الثبوت **قوله** ولا اعتبار بالمدور ولا بالبعد والامام لا يثبت في ذلك
 البعوض في ضبط سائر التمر واجتماع الشمس ولا يكونا القول على قدر النجم ولا انما
 فيه واما البعد فانه لا اصل له في الشهر وقد روى قوم من حوزة الحديث انه مبني
 وان شهور السنة فتمت ان ما ناقص من زمان لا ينقص ابد او شغل لا يتم
 ابد **قوله** ولا يقبض في العلال بعد الشفق ولا يربط به يوم الشفق قبل الزوال
 ولا يتطوقه وقد روى اخبار شهادته بيد على اعتبار هذه الامور كقول العلال
 بعد ما لا يثبت في النهار **قوله** ولو صار بينه وبين زمان كراهة قبل كراهة قبل
 وهو الاصح الاصح لا يجوز **قوله** وان افترقا على شوال ليلة التاسع والعشرين

مصدق على حسن حال كل واحد لو انهم صدقوا بالوجوب فلا يخطئ ذلك بانضمام غيره
 اليه وهو لا خلاف لو كان الاكبر غير صالح لصدق به الوجوب **والا** يصدق به من غير
 المرأة فاما تهاينه فزاد المراهقة على كل من المراهقة ففقا فاما تهاينه الصوم
 فهو اذا كانت منقصة ففقا كما ارجل بنت الرز واصل مسوا الذكور والامهات
 في الالحكام فالباب في مخرج من رواية ابو بصير وغيره من ائمة النعمان المخرج
 اصالة المرأة فلا يجب عليها الاصح **والا** لو لم يكن له ان لو كان الاكبر انفسه مستط
 القضا او قبل تصديق فافق على يوم بعد من تركه لو لم يكن له انفسه فيجب
 القضا عليها ولو كان له ذكر وان كانت وكان الاكبر انفسه تصديق وجوب القضا
 بالولد الذكور هذه العقيدة مستندة في العبارة فلا بد من استنباطها والقول بالوجوب
 المستند عن كل يوم من مخرج من تركه من هذا الولي قول الشيخ رحمه الله
 احوط **والا** لو كان عليه شهادان صام الولي شهرا وصدق في الالمية من شهرا
 اي لو وجب على الميت شهادان من صام ان سواه كان على النعمان والتميم كونهما
 من كفاية محبة كتم الولي فان شامهما هما وان شام صام شهرا وصدق
 عن الشهادان من تركه الميت عن كل يوم بعد على الاصح وقبل تصديق صوم
 الواجبين على التعيين لا ريب انه احوط **والا** انفسه عن اي يدور على ما

بفتح
 كاستبدال

المرأة

او انفسه قبل تصديق الصلوة والصوم وقبل تصديق الصلوة ففقا فاما تهاينه المهور وجوبها معا
 وجوب المهور وجوبها معا ففقا فاما تهاينه المهور وجوبها معا ففقا فاما تهاينه المهور وجوبها معا
 في شهر رمضان عام على رواية تقدم الكلام ان الشهر بين الاحتساب وجوب واحدة
 وان كان وجوب الثلث احوط **والا** ويكفارة جزاء الفدية وروى انها على الفدية
 احوط منها المهر وادخلت الدلائل والاصح التخيرون ان كان المرتب احوط وكيف
 في جميع فارات العيب بل هو كفارة النكاح والبقرة والبقر من المهرى وسيا
 تخمين ذلك ثبت **والله اعلم** **والا** وهي كفارة كفارة شتم الرجل فوب على زوجته ولده
 وكفارة شتم المرأة وجها وفتن شتمها سبعة اشها كذا في عين وان الاصح سبعة اشها
 واراد بالالحاق المساواة في الحكم ففقا **والا** وهي كفارة كفارة جزاء المرأة والاشهاد
 في عامه القولين وفي الاخر اشها مثل كفارة الطهار ونحوه والاصح الاحتياط في الملاء
 بالالحاق ما شاء **والا** وهو كفارة الواطى امر المهر ما في منسية او بغيره او بغيره
 او شدة من الفرض البدن والبقرة ففقا او بغيره ففقا **والا** كل الصوم يوم في التسعة
 الا ان يترجم الزنا المهر من التسعة انما اراد كل الصوم الوجوب هو طاهر وما يترجم
 انه الصوم المتعلق بالبقرة عن رمضان وباري له سواء كان العمل من اسب او
 باجادة ونحوها **والا** وكل ما يشترط فيه التسعة اذا اخطأ اشها لغيره من هذا والولد

استبدال

فبأن بعد العصر حتى لا تقام الاضطرار وان صومته سعة من امره وراى ان يصلي طمأنينة
 وينبغي ان يكون الامس كالمسك في ربه لا يتعبه ولا تعباً **قوله** يوم السبت اراهم
 والشركاء من ذلك على المشهور وقيل ان من العزوف **قوله** ولا يجب الصوم لما في ذلك
 في الاضطرار ان قسماً من الناس العبادات ما لا يجب المزوج كالصلاة
 المندوبة والصوم كالمندوب منها ما يجب بالتردد كالجمعة المندوبة وفي ذلك
 تفصيل لما بعد ذكر العلامة في المشتك الصوم الواجب بالندرة المطلق في الزمان
 عند الوضوء الزوال اما قضاء رمضان فيجوز بعده لا قبل **قوله** وصوم المأثمة
 في السرعة انشأه ايام بالمندوب لها جواز الاصح ان صوم المأثمة في السرعة والاراء
 كبراهمة كزخافات الاول لا وشذ يوم خرجت عن الشك والضعف **قوله** وصوم
 فاذ من غير ذلك المصنف والافواه لا يعتد به المهرجانه لا يعتد به ان الاذن سلطان
 وكذا صوم المصنف بدون اذن المصنف ولا يخفى ان هذا ما هو في المذهب **قوله** وكذا
 يكون صوم الولد من غير اذن والده المراد الصوم بما لا يعتد به **قوله** والصوم بما لمن
 وحى الى طعام ينبغي ان يكون ذلك حيث يكون العذر موصفاً بغيره كغيره في غير
 ان يكون الصوم مضر لا لاجل **قوله** واما العشر في الحرام منى على الاشارة الى ان
 منى على عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة والاصح حرم صومها لمكان منى

هو صوم

لو كان

سواء كان ناسكاً حاجاً او غيرهم لا وقيل انما يحرم صومها لمكان منى **قوله** وصوم
 في الحقيقة يتحقق ذلك بان ينظر الصوم او اظفر بحرم منى عليه واذ فعل
 الطاعة زجر عن فعلها والمايز هو البتة فاذا قال ان في الصلاة طاعة عليه
 صوم ولو لم يكن الصوم منكرات صوم كان قد رخصته ولو قصد بترؤم الصوم
 في تركه من الفعل فليس له ان يفعل الطاعة العلانية فله غير صوم مبداء
 في يوم الصوم زجر عن فعلها ومنع من كان صوم في رخصته ولو قصد بترؤم الصوم
 على فعلها فله ان كان طاعة في تركه من الطاعة والكره المصير سواء في المعصية كما
 ان الزجر عن المعصية والشكر على الطاعة سواء في كونها طاعة او معصية واحدة
 والمايز هو البتة **قوله** وصوم الصمت وهو ان ينزل الصوم صامتة وصوم الوضوء
 وهو ان ينوي صوم يوم وليدل الى الشر وقيل هو ان يصوم يومين مع ليلة
 الاصح ان الصوم بكل من غير التقيين صوم الوضوء وهو محرم فان صوم الليل حرام
 هو وجبه **قوله** وصوم المرأة مذبحاً ان كان المناسب عظم يوم الوضوء
 بغير اذن والده في هذا القسم من صوم الزوجة والمكره للاستبراء في الحكم فله
 رواية ان الولد اذا اصابه بدون الاذن يكون حاقاً **قوله** ولو لم يكن
 منعه اعدا ما يستثنى استثنى ثلثة ايام بدل الدبر وثانية غسل البدن والنية

بخصيته صح

المستحل

المعبر بالسر والسرقة **قوله** المرض الذي يوجب الصوم لا ينافي بطلان زيادة الصوم
 الزيادة صافرة زيادة المرض مع زيادة مدة قضاء وذلك بطريقين ولا
 يبطل الصوم بالمرض الشدة التي لا تعمل مثلها العادة كذلك **قوله** ويترتب على ذلك
 يثبت البرية وقيل لا يعتبر اليقين كسب التعصير ولو فرض قبل الغروب حج
 الصحيح ان المعبر فوجوه قبل الزوال بحيث يبلغ محل الرخص لما يترتب من
 ولا اعتبار بتثبيت البرية وقيل بل لا يترتب على اعتبار بتثبيت البرية ان يثبت
 الصوم ونية السفر متساويان فلو اعتبر بتثبيت نية السفر استعاضة
 نية الصوم على الاجماع الصنفين ولا ريب في وجوب تثبيت نية الصوم
 عليه لانه حاضر مختلف به فاستنع الترتيب نية السفر يمكن ان المراد
 بنية السفر في الليل اخطا بها العقد على خاطره وذلك بمنزلة نية
 الصوم على خاطره لانه كما ان يمتنع بالتفعل كان الصوم لانه لم يجر
 السفر لا يوجب فرائض الصوم جازما به نظر الى الجواب الشرع اياه على
 فان قيل كيف يجمع نية الصوم ايجازا ونقص السفر قبل الزوال قال قصد
 احد الصنفين في قصد الاكراه جازما بجهته فقلنا لا وجب ان يجمع نية الصوم
 قطعاً بانه لا يكون متيناً بل هو كالقصد الصوم في هذا الوجه مجزاً به ولا يرد

الجواب

من يجرم بالنية ان هذا القول فان يثبت كسب السرقة القهارة او الظاهر لما
 انما يجرم نية الصوم استناداً الى ان الله تعالى اوجب العمل الاستقامي و
 منه جزمه ما يوجب ذلك هو كافي شرعاً **قوله** الا لصيرورة التوبة على قبل
 في صورة الس من التوبة على ضعف التوبة الى الاصح العبرة بكل الصورة و
 الصوم **قوله** كما يحل لا يصح انما عشرة ايام من عهده او غيره وقيل بغيره لان
 مطلق هذا المكادى قد سبق اليه ان هذا الترتيب ضعيف وانما فرق بين
 وغيره وجب ان اقامه للعشرة في غير المبدأ لا بد منها لانه لا يعتبر **قوله** لا ينظر
 الى فرضي يتوارى عن جدران عهده او كفى اذا انه قد استلحقه بما مضى من اجبه
 خاتما معاً والحق قول النبي صلى الله عليه وسلم احدهما وحكم الترتيب المسافر في الايام
 حكم عهده في ذلك **قوله** فلا ينظر قبل ذلك فيحصل كان عليه مع العضا الكفارة بحكم
 فزده من الحكم فحين انظر ثم انما سزاو قد سبق في حكم المصالح على كفاية فوجوه
 التوبة لوجوبها وما قد من ان التوبة لوجوبها وانما حكمها كوكب **قوله** انهم
 رة كبره ووجه العضا ليس بمقتول في رمضان وينص قول من كل يوم جزم
 الطعام ثم ان امكن العضا وجب الاستمطر وقيل ان جزم السجدة السجدة
 الاستمطر الصوم وان اطلقا شتم كثر اولاً ولا يظن الاصح ان السجدة كثر انما

الطاهر

البدن

صليته

بشرط ان لا يكون له مال شيئا يخرج لادب اوله ثم يرب على اصدافهم الظاهر
 حكمه اذا لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 جماعة **قوله** ويستخرج ذلك من اصل والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 المستتر انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 العا وحيث جرت المارة انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 والمراد انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 اوله والمراد انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 اعتبار انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 الملوحة وعندها لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 وان لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 اوم لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 ان لا يكون له مال شيئا يخرج لادب اوله ثم يرب على اصدافهم الظاهر
 ضعيف جدا في قوله انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 او مضي اوم لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 فخرج او لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله

ان لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 بعد ان اتصل في المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 بطل انك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 خروج الكسب من المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 لا يستأركسب وانك لا تعلم انك في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله
 بعد ان اتصل في المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 خارج البند من المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 وانما المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 اوم لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 فخرج او لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 لم يمت مسجودا في العام جاءه لا غير الامار وحي من صولة الكسب في سبيل الله
 المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 وخطوه هذا اذا كان في المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 خارج المسجد الاكبر فانه ليس بها ايسر من المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 ليس في المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة والمراد ان المارة
 ذلك لان الناس معدودون في سبيل الله مع انك لا تعلم انك في سبيل الله

ان يكون معك في المعادة اربع الطل حتى يفرغ ان لم يات **قوله** اذا نذر اعكاف
 شهر معين ولم يشتر ما التتابع فاعكف عشرة ايام بالليل من فعل وقصر اهل المراد
 قوله لم يشتر ما التتابع انه لم يصرح بمر العطف انفسه بالذوق ويستلزم التتابع في شهر
 معاد المراد فضايله اهل تدارك ما كان من انما كان لا يسكن ان اختلف بالليل
 ان كان عمدا وجبت الكفارة **قوله** ولو نذر في شهر ما التتابع في شهر المراد انما
 في النذر التتابع لفظا والى بالبعين فاعمل بالباقي من شهر ما ليس وبنقول
 التتابع واجب مع التتابع التتابع وهو معصية بل الواجب فعل ما يقع من الشهر وقصا
 ما اهل سواه كان متابعا لم لا وجب الكفارة مع تعدد الاحلال وعلما ان الاعكاف
 باعتبار تعيين الزمان وعدمه واشترط التتابع لفظا او معنى او لفظا ومعنى
 وعدمه ونسب واشترط في النذر على احد تعاقب وعدمه اثنت عشرة صورة واصلا
 ست عشرة منها اربع متعاقبة وهرقة آ ان يشترط التتابع لفظا خاصة وتعين
 الزمان ويشترط على اربع الصور بجاهلا ولم يشترط وما لم يستلزم ان حج الشرط
 التتابع لفظا خاصة ولم يصرح الزمان ويشترط كقوله ايام متتابعة والصورة بجاهلا ولم
 يشترط ان يشترط التتابع مع خاصه وتعين الزمان ويشترط كقوله الاولى
 شهر رجب وذات الصورة بجاهلا ولم يشترط ان يشترط التتابع مع خاصه
 الزمان ويشترط كقوله الاولى في شهر رجب وذات الصورة بجاهلا لم يشترط

ان

ان يشترط ان يصرح بالعين ويصرح الزمان ويشترط شهر رجب بذات الصورة
 بجاهلا ولم يشترط آ ان يشترط بالعين ولم يصرح الزمان واشترط شهر رجب
 بذات الصورة بجاهلا ولم يشترط حج ان لا يشترط اوجه المعين وتعين الزمان
 ويشترط بذات الصورة بجاهلا ولم يشترط ما ان مستعمل اليمين ان لا يشترط
 اوجه المعين ولا تعيين الزمان ويشترط كقوله ايام متتابعة بالصورة بجاهلا ولم
 وعلمنا من هذا ان كل من نذر تعين الزمان وجبت الكفارة ان تعدل الاحلال
 ووربما تكررت اذا افطرت رافعي رمضان ونوه ولو كان مضطرا فله عليه
 ويقر ان الشرط على ربه ولا يجب التتابع الكسيف في رأس كل شهر
 يخرج المذوق ثم تفرق فانه خاصه والشرط التتابع لفظا ولا التتابع على الحج
 فيها وكل موضع لم يصرح الزمان لكن شرط التتابع لفظا او معنى الكسيف في رأس
 بالاحلال حتى اذا مضى في العمل لا يفتقر الكسيف في رأسه بل يكفي في كل شرط
 على ربه واضطر الا يخرج فله عليه ايام متتابعة وذات الصورة بجاهلا لم يشترط
 التتابع مع خاصه او اضطر ايام متتابعة في الزمان ان يصرح على شرطه في كل
 ثم قال بالواجب الا ان يجوز في ذوات الصورة مع التشرط في فعل رجب الكفارة
 على كسيف المعين **قوله** اذا نذر اعكاف يوم او ايام فله عليه في كل يوم
 اعكاف يوم واطلق التعداد وجب اعكاف في كل يوم وهو مذهب قوم

لا بد **قوله** ولو شرط الرجوع أو استكان الرجوع من شرطه ولا يجب عليه الرجوع
 لو كان التذرع مباحا ولا بد أن كان له من طهره والاصح أن التذرع لا يفتقر على
 البعد بل يكفي شرط الرجوع متى عرض عارض وحمل الاستراط عند التذرع ولو
 باعك فمذروب واداد أكثر شرطه حيث أن اليوم الثالث
 واجبا على الأصح بشرط إمكان وجوبه كان ذلك محل الاستراط **قوله**
 ولم يشترط وجوبه شيئا فنفذوا إذا فطروا إذا كان شرطه التذرع
 منه دون غيره أيام **قوله** أغايكم على المكلف الشك المسد ومقتضاه إذا كان
 كل من شرطه لا يفتقر ولو فصل أحدهما مع الشهادة أنه قطع وأصح القولين أنه لا
 انعكاز في ذلك كالمكثرة **قوله** ونظم الطبيب على الأظهر هذا الأصح وكذا الركن
 على الأقوى **قوله** والسبع والشرارة وكذا في نفي هذه الاجادة ونحوها صرح
 في الدرر ولا بأس به وكذا الاستسقاء بعينه كما يكره في غيرهما
 صرح به أيضا لما فاده ذلك كله مقصودا ولا انعكاز في ذلك ما حذر من شرطه
 جاز **قوله** والى راحة أي الجهد والى الجرم في مسه عليه لأن ذلك من الفضل
 إذا كان الغرض راحة أو نية **قوله** وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يكره
 صنف **قوله** ولا عقد الكساح ولو بعزه لأن الكساح طاعة وحضوره مذنب
 فلا يلزم فيه له كفارة **قوله** ومنهات على النقص انعكاز الواجب

ك

يجب على الولي الغريم به وقيل سنة جزئية يومه والاولى شبيهة بالاولى كسنة قضاء
 ولم يفتل أو كان فدا مستقرة لغيره فتأمل ذلك وقد اطلق الشيخ في الكفر وموطا
 قضاء الصوم ولو اجب منه ذلك إلا عتفان كان نذر الصوم معصية فلا بد منه
 فيشكل إذا لم يفتل بل لا بد من قضاء لكل واجب متى قلنا بالوجوب بل الاستسقاء
 بأن يبرهنا في الصوم والصلاة وقد جعل الشيخ المسد ذلك في أصح من يفتل
 بأن الولي يحضر أو يحج عنه ما لا يفتل من نذر واجب عند قدره فله في ذلك من الصوم
 لا بد أن لو لم يفتل لم يجب به كفارة إلا أن يكون واجبا بالافطرة الثالثة وقت
 ما كان إلا كفارة المذنب لا مكف بالبرء إلا إذا حضر من لم يكف الجماعة ولا
 يغفر من مميزات الصوم والسنن الأولى من كفارة سواء جامع ليل أو نهار أو كوار
 خروج من ولو كان واجبا في عقد الخلق المكف وحرب النفس ذمة بالافطرية منها أو عند
 التسبيل فيما بانها ما ان يجوز ما يستوفى من التذرع وشبهه ويكون وجوبها غير متعين
 الأولى من التذرع والحق وقضاء الواجب فإن كان الولي رحت القارة من جميع
 مسدات الصوم منها أو بالجماع ليل أو نهار كان التذرع من التذرع بالجماع ليل أو نهار
 البعزة من مميزات الصوم ولو كان الإفطار الصوم لفت من المال على من
 به الكفارة لتعويضه وإن كان انعكاز منه ويوجب الخطر نهار بالجماع ليل
 ويحقق من ذلك أنه شرع في الإفطار من نذر وما من نذر الجرمين
 أو كفارة أو ما ينفسه إلى الثالث والرسول والصحة وقت الكفارة

بمقتضى النظر والجمع على واحد وان كان واجب غير متعين لم يكن مقتضىه الا بالجمع
وان كان مقتضىه بالجمع مقتضىه بالجمع مقتضىه بالجمع مقتضىه بالجمع مقتضىه بالجمع
من الملاحظات على العبادات والاشهاد والاصحاب من واجب الكفاية بالجمع
في الاعكاف الواجب كسوم الشاة والمنسوب ومقتضى الواجب بالجمع
ما قد مره واحتمل ان مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
الاعكاف بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
منها را في غير مقتضىه ولو كان مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
واحدة ان جامع منها را في الاعكاف الواجب غير مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
والاصل عدم التداخل في هذا الملاحظة لا فرق بين ان يجرى الاعكاف في مقتضىه
واجبا او لا وكذا اطلق في هذه الملاحظة في ذلك مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
الاعكاف في مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
في هذا را ومقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
كان الصوم واجبا بتعدد مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
العبادات المختلفة والجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
وكتبت وجب بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع

للاطلاع

للاطلاع في الجمع على واحد وان كان واجب غير متعين لم يكن مقتضىه الا بالجمع
وكذلك وان لم يكن مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
كان واجبا بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
لا يخلل ان غايته والاصل بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
العبادة والجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
مقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
بين الاصحاب قال شيخنا في التوسل لا يخلل في التوسل بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
كان التوسل بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
بمقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
الاقتداء في هذه الملاحظة بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
كان واجبا بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
الاقتداء في هذه الملاحظة بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
الاصحاب بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
وكذا في الجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
الاصحاب بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
بمقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع
بمقتضىه بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع بالجمع

٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وذلك **فرد** ولو كان مع فرد واحد به فصار تحت نفس الفرد الفرد في النسخ و
ان شئت فقل هو اذ لم يرضه كذا في **فرد** ان تحمل شيئا من العادة او غير ذلك
مرض به في النسخ **فرد** ولو كان له واحد واحد فله واحد واحد في النسخ و
او اقل من البذل على وجه لا يمكنه ان لا يكون له واحد واحد في النسخ و
بما الوجه في ذلك ان يكون له واحد واحد في النسخ و
لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
لكن في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
يتم في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
لكن في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
الحج مع عدم الاستطاعة اي لا تجزئ النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
المنزلة في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
الولد بذل ما لو كان له فرد واحد و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
المعد و النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
لا يمكن على احد المراد بالضعيف النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و
و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و لا في النسخ في النسخ و

موتة ولما استقر الاستقرار لم يبق في غير ذلك من البشائر التي لم يبق في الموت
 يكون قد سبق استقر الحال في ذمة الاولاد على التقديرين فانما ان يكون قد سبق
 من غير اولاد على التقديرين فانما ان يكون قد سبق الى حج اولاد على كل تقدير فانما
 يحصل له اير قبل الموت على حذف الغائب او يموت قبله من عدة صوره
 وكلها على الاجمال انما اذا كان قد سبق استقر الحال في ذمة الاولاد على كل تقدير
 من الاصل ان لا يخرج في وجوب الاستسقاء عليه وقد خرج الشرح وغيره بان وجوب
 الاستسقاء انما يكون مع اليقين من البراءة مع عدم خلافه وهو الصحيح والاصل ان
 الكسب لا يستلزم الاستسقاء على من اعترف بالكف من عدم العلم بالطلاق وحده
 الوجوب وانما هو على حذف الغائب لا يستلزم قد خرج الشرح وغيره بان وجوب
 الاستسقاء هو الاصح وهو استسقاء من غير خلافه الى العذر جاز وان لم يكن اذ
 فلا خلاف في وجوب الحج مع الاستسقاء فان مات بعد ابرأ وقبل الحج
 الاستسقاء فيه وكذا القول في المايوس من غير ان مات قبل ان يستأنب
 المايوس فلا شيء وان وجبت الاستسقاء بخلاف غير ذلك من عدم وجوب
 الحج عليه ولا الاستسقاء في المنع من غيره من حيث لا يستلزم على الاصل او بعد
 كل منعه في ذلك كله **قوله** لو سبق استقر الحال في ذمة الاولاد ان الميراث من غير
 من غير ما على وجوب الاستسقاء من دون مات ولم يستأنب جازا في وجوب
 الاستسقاء من دون مات اجراء من غير ان ينفى وجوب الاستسقاء لان

بكتل

هـ

قوله ولو دخل اليه الميراث لم يفرق بينه وبين كل واحد منها ولو دخل الميراث من
 حوالا سلام على من ردت ربه وانه ان بعض الفاعل الحج ونعت غيره اجهل فلو كان
 من الواجب ومن ان القتل يقتضي من العوض بعين الميراث مع العلم ان الحج
 فان كانت الاصل من الحج اجزاء او كلام الاكثر يقتضي الاجزاء بغير الغيبه على
 القول بان الفاعل الصريح من لا شيء فالاكثر في الاجزاء التي هي في ذمة الاولاد
 من حوالا سلام في ذمة من الاستسقاء المعقود في بعضها **قوله** وعلى كل حال ولا يباع
 ان حوالا سلام بالطلاق في القول في ذمة من ردت ربه وانه على التقديرين **قوله** ولا يباع
 منتهى كسب الميراث من الغائب اي قبل ان لا يباع ولا يباع انما هو كذا الاستسقاء
 بكونه لا يفرق من كونه او اذا كان اجمالا لهما ولو كانت في المستفتي فبذلك لا يفرق
 بما لا يجب الاستسقاء بل لو لم يكن له في المستفتي وكما يستلزم من
 كسب ميراثه عرف المال في ميراثها **قوله** وبالاصل راجع من ميراثها
 شيئا او مقيده او غيرها من الميراث المحل اعني في حقهم ولو كان كذا التقدير
 في كسب الميراث من جهة كسب ولا فرق بين الميراث والميراث في كسب
 وكسب ميراثها ولو كانت الميراث من جهة وقيل ان ميراثها من كسب الميراث
 اصح ارجح كسب ميراثها ولو كانت الميراث من جهة وقيل ان ميراثها من كسب الميراث
 اذا لم ينفق لهم ثمنه بعد وفاته وان كسب ميراثها ولو كانت في ذمة الاولاد
 حج وقيل لا كسب ميراثها ولو كان من كسب الميراث ولو كانت في ذمة الاولاد

حقوق
ميراث

الميراث

والاصح الاول نعم بشرط عدم الاحتياج **قول** ولو كان المراد من عدم الاحتياج
 على الحقيقة وجب عليه تحقيق القدرة على الاحتفاء كونه قادرا على كونه
 وفعله ومنه جواز التحرك وكذا اذا احتج الى امدادها كشرعا ولو احتج
 الى عالم الجود لم يرد من ذلك ضرر جالي ولا له ان يكون ذلك **قول** فان منع من ذلك
 لم يضره سقط العرض من حق المنع كونه المدلول معروضه كحق الاحتياج
 الى غيره **قول** ولا كذا الاقراض الى الا ان يكون له ان يعرضه على غيره
 على استثناء المراد ان كان عند ما يورث من العرض حيث يتوقف عليه
 ما يقتضون ما وجب لا يمكن كحصول الراد والاحتياج بحيث الى التفرغ
 لتفصيل ذلك بعد ان يمكن المنع كونه مستطاعا ولو منع كحصول الترضى
 زوجه ولو جازعه وكانت مقدورة وجب بذاتها ومنه سوال مراد عن ذلك
 ونظيره في الملحوم والمراد ان الذي لا يورثه في المدة ويملك الاحتياج
 للفعل واجرة الشئ في الامور المستغرسة ان يكون شرطه لواجب الشرط والى
 كحصولها لان شرطه لواجب الشرط والى كحصوله ومنه تحقيق الحق في ذلك
 الواجب الشرط والى كحصوله الشرط والى كحصوله الشرط والى كحصوله الشرط
 الامر بما يقتضيه اليها مطلقا يجب كحصوله الامر بالشرط بالاستطاعة والى كحصوله
 الى ان اذا حصل ما يغره محقق القدرة وجب له ان يستطاع وجب له ان
 ليس واذا كان شرطه قطعا ان كان المال موجودا وكذا ان يراه الى كونه

ذلك

ذلك فانه لا يضره الا ان لا يضره كحصوله كونه قادرا على كونه
 قوله ولو استبعد الاستغناء الى مراد من الاحتياج ما يورثه الى كونه قادرا على كونه
 ومات قبل ان يورثه من غير احتياج الى كونه قادرا على كونه
 اذا مات بعد الاستغناء قبل الا ان يورثه من غير احتياج الى كونه قادرا على كونه
 ولو كان لا يستطاع خلقه قبل سقوط الترضى عن استعداده وقيل عند الاستعداد
 يشبهه الطمان في هذه المسألة وانما في غيرها ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 على الاحتياج كحصوله في غيره وانما في غيرها ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 قبل تقيده بما كان عدم الاستطاعة خلقه في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 مع غير مقتضيه في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 من غير مقتضيه في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 فانه لو لم يكن كحصوله في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 مع الملكة في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 ولا ان الاحتياج الى ذلك المال لا يضره كحصوله كونه قادرا على كونه
 السعدان الى كحصوله في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 كحصوله في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 انت لم يكن الترضى ان في كحصوله في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد
 المذول لا يشبهه في غيره ان قد لا يكون له من غير الاستعداد

اعم برئت ذمة من كل شيء بالاجرام والاول اظهر المعنى الاول في الكلام العباد
 قين وانما اذا امر عاده الى العمل بعد قول اعم و مات في كل يوم والنفذ
 رواه في الحنف لغت اعم روى في اعم **قوله** ان كل عمل في
 نصبت فزان فان استقر تحقق الاستقراء في كل وقت وحصل التمكن
 عام فمن عاد وكذا اذا كان ذلك عام وكان عدم ادراك اعم مستند الى
قوله ويستمر الى ان لا يدر اذا استعمل في الشرابط والاصل انما هو انما
 مبرر ان لا يدر في حال حين امتحان فعل حسن الى التمكن في الواجب ولا في
 استكمالها عند المسير او اختلف في التمكن من الابتناء في كل الافعال **قوله**
 ولو اعم بالاجرام والاول الوقت بالمشعر فيكون ان يستمر في اجرامه
 اجرام الكافر لا يجمع كمال **قوله** وان ضاق الوقت اعم ولو يعرف شي
 اعم بالاجرام فيكون في افراد وان كان في هذه التمسك في كل الواجب في
 بعدل فيها عن التمسك الى الاذلة والفرقة ولا في كل اعم ولو
 حال قوله ولو يعرف ان كان اولي واستعمل **قوله** وروح المسلم ان لم يعلم بعد
 على الوجه الى كل الامور وروى الاصح **قوله** ولو اعم مسلم ان لم يعلم
 لم يطل في اعم على الاصح في اعم المعنى **قوله** والنفذ اذا استقر لا بعد
 الا ان كل من يدر في لا يبعد وجوبه والمراد به كل ما هو ممكن في جوار
 بذلك والاركان في كل ما هو ممكن في غير ذلك والاركان بالجملة والنفذ في كل ما

والمعنى

وسببها في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات والتكون بالشرع في اعم
 المحض في طواف الحج وسببها في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 والركن هنا ما يطل الى الخلال بعد الاستعداد **قوله** وعلى الوجه الى ان لا يدر
 او مال او حرفة شرط في وجوب الحج فلو لم يدر في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 الا انه وهو الاول والمراد به اعم الى ان لا يدر في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 في ما هو عودا يكون من غير ان يدر في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 فلو لم يدر في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 ومنه وجب عليه الحج في كل وقت في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 اذا لم يدر في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 من ان يدر في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 ان ما كان لا يستوي به ولو كان اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 في التمسك والنفذ في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات
 في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات في اعم بالاجرام والاول وقت يكون يعرفات

في الواجب خاصة وهو الاجرة لا يقع الى الشئ بل يقع في غير ذل كما في الواجب
من معنى انه لا يعمل على اجرة وليس بوصف الا انه يمتنع اليه حصول الاجرة
كالعدل وكذا التواضع في الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات او استوفى
ونظرا الى انه في ذاته لو لم يمتنع عنه الشيء وكان ظاهر العدل لا يحرم عليه قبول
اجرة بل ذكره ويستطاع الاجرة فيكون في الواجب من وجهين اما بانها واجبة على
الاجرة معجوبة ولكن من تعهدا بغيرها ولو لم يكن منع لغيره في نفسه بل في فعل
وكسب اليهم اتمه فمتى لا يلزمها او التعهد لا يكون تعهدا وذلك ان الواجب على
عاج وكذا ايضا قدرته على الافعال على الزم المعتبر فيكون له ايضا استطاع
الطواف كمال لم يقع وذلك ان الواجب طيع التمام في صلوة الطواف في
الصواب وانظر **قوله** ولا من المسلم الخ الخ لا ان يكون اب والاب
فانه يكون له الخ على الاب وفي الجواب ردودا بغير جواب
جمع من غير ان نسب الاب ان يكون ابا والاب الخ **قوله** ومن كونه
المرسل لا لا نقضه بما يوجب رفع النعم وقيل نعم لانه قد ورد على الاستسكان
بالجواب الامم لعدم لان افعال الصبي شرعية لا شرعية ولا فرق في ذلك
بني كون الخ واجبا عندنا **قوله** لا يلزمه النسابة وعلل المنع عنه
بالمقدح لكل من غير افعال المستاجر عليها ولا يجب التيسر لرفع النعم لان النسابة
من العقد نعم بسبب **قوله** والاجماع بانها يمتنع وجوب عده الخ واستوفى ذلك في غير

والله

[illegible]

ما ينفذ في العادة بدليل الخاطي استمع منات النية في اذن من لم ينفذ
 في غير المثل **قوله** وتخرج من الاجل اذا كانت واجبة فبطل كل واجب مشروط بالاجل في
 حال احيائه كما ذكره في المحرر والكتاب في احوال اهل الزكاة لا يترتب عليه
 عداوة الميت وما لم يكره ذلك كالعقود والعهود فانما يخرج من الثلث او اولى
 بالثالث ولو كان المذنب ولو اوصى من اجب حصة التمس الاول في احوال احواله
 المثل في احواله فان قدر الاجرة محسوبة باسم الاصل والارادة ميتة كانت
 الثلث والا في غير ذلك وان لم ينفذ من الزكاة غير شئ من كتاب **قوله** لا ينفذ
 بالعتق بل يملكها وانما يجب تسليمها اليه بعد العمل كما سببنا في الاجابة قال
 خالف ما شرط قبل قال لا اجرة انما هو الوجه ان الاجرة لا يوجبه اوجه لا يترتب
 فيما الى به من شئ من سبب في الطريق والوجه **قوله** وان لم يتردد انكاره
 حج عنه حتى يثبت في الثلث من تركه ولو كان عليه حج واجب وكونه وادى
 بهذه الوجبة فخرج او لا ثم كثر المذهب في الثلث **قوله** لو كان له عتاق
 وادى بوجباتها جميعا وعلم ان الورثة لا يرونه ولو كان جازا ان
 ينفذ فخرج من اجرة لان فخرج عن ملك الورثة اصل الورثة
 كمن استفاد من زواجه بغير النكاح من العتاق وهو ليس بالارادة من
 لكن في احوال الاجل فخرج من الزكاة الغرف في احوال العتاق في غير شئ
 ونقصت ان السنون في كل احوال كمن اراد الاستيصال في احواله وادى

اولي وخرج بعضه بوجوب استيصال احواله لا يترتب عليه عداوة الميت
 عنه والافاضة في الرجوع اليه وانما في الدروس وطروا في احواله
 الحكم في غير الزكاة للدين والعنف والامانة الشريعة لو نفذ الورثة من
 توزيع الاجرة في كونها كوزن الكفاية وعلى بعد الحكم الى غير الاسلام
 والعنف وفضل الدين والكنهه والارادة في كل احوال في احواله
 فخرج من اجرة في كل احوال في احواله في احواله في احواله في احواله

لا ينفذ لانهم يخرجون في جهات الاداء ولو امكن استيصال احواله لم يملك في احواله
 ومن جاز الامتناع وجب **قوله** ولا يظهر ما لا يجوز من احواله الاجل لا يملك
 من احواله من احواله وان فخرج من احواله في احواله في احواله في احواله
 قبل فخرج من احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 الوجبة في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 لا ينفذ من احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 الكل واجبا ونقصت الزكاة تمت على الجميع بالاجل في احواله في احواله
 كلها بالنية في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 من المندورة في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 وبعد استيصال احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 من احواله في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله

منها اختيارا فاعلم ان ابن مابوم ولسن في المنبر سبعة من جيلهم كانت قربة
 ثم حوت وصارت القرى في موضع آخر المفسر في موضع الاول **والاول**
 الحديث سمي النجوة اختيارا والمراد به من المسجد على ما يشار من العبادة وفي الاخبار
 ان الميتات ذوات الحسنة هو يوم تكاد تخرج النجوم موضع على اسم
 الحديث وهو ما على جسم يكون الميتات وهو هذا النسل المسجد الا ان
 تقصير على المسجد احوط وجاز الموضع كله لا يكا ومنه **والثاني** في القوت
 المحم هذا اذا طلع النجوم في الحقيق فانه تنبع العود من كل اضطرار الكمال
 من تلك تلك الطريق او عدل اليها قبل طوع في الحقيق يدى كان او
 غيره فانه لا تجر عليه لان هذه مواقيت لا يها وطرف من هذا لعد اختيارا
 بعد المود على ذر الحقيق الى المحم اودات عرق السواد اجراء على
 ما اختاره في الدرر وس هو جند فال اطلاق النصوص ان هذا
 لكل من مر بها فناء له **والثاني** لا يسل الشام الحقيق في الموضع تنبع النجوم
 العارضة في الشاه من كسب والبعين للملكه في الموضع اوسع من ذلك
 في الاصل قربة ثم قربت فاعلمت موضعها **والثالث** لا يال الطالع في
 هو تنبع القاف والكمال الى جبل صغير في الصحاح ان الزهور
 والاولى شوب البه **والرابع** وميتات من شرب القربة الميتات
 من المراء اقرب الى مكة على ما روى عن الصادق **والخامس** في

لا يبق في احد المواقيت قبل يوم اذا غلب على طين من ذات اقرب المواقيت الى
 مكة وكذا من خرج في الحج ووجه هذا القول ان هذه المسافة التي قبل مكة لا يقطعها
 سلك البسات الا محروما ويكنى ان يحرم من اول مكة بمكة بالبركة من غير
 ولا ولا اقرب ومنى متبع الحقيق باصالة من سلك طريقا يوصل الى احد
 المواقيت لا يحل انما ان يجعل على محاذ ميتات من المواقيت او لا فان كانت
 المحاذة احوط حسد وقدر في نحوه في صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق
 ع وان لم يمتح الى داه معينة الاحتمال ان **والسادس** في الصبيان من يخرج في
 فخرج مكة فظاهر العبارة ان يخرجهم من المحيط من غير الا حرام الميتات
 كغيرهم واختاره الدروس تاخير الاحرام في الاصل الاول لان الميتات تنبع
 الاحرام فلا يجازي واحد الامم والذى في الاخبار ما جازي في قوله غير هذا
 رخصه يخرج على طريق الحديث لما عرفت الميتات سكر المحرمين **والسابع** في
 بشرط ان يمتح في اشتهه المراد ان من هذا الاحرام قبل الميتات احوط الموضع
 الذي قد روي ان بالذكر ان كان الاحرام على ان شرط كونه في اشتهه كذا عرفت
 القس لانها من جملة ما يحجب المفردة ومنه ان ادر من هذا الاحرام قبل الميتات
 لما فرقة غيره ومنه من اعتقا والمذود الذهب الاول **والثاني** او طرأ في العرة ان
 غارح ومنه منعت ودان عرفة رجب على الحج في الغضيل ان اضاف
 متغيره او اذ او راك انهما من شرب الاحرام قبل الميتات لعن الله الجمع

الى حرم مكة المراء
 في قوله الحاض روي
 الاخبار ما حرام الاحرام

بذلك الاجزاء المتساوية التي بها غير الاحرام والارواح الباطنة الاحرام والارواح
غير الاخيرة ولا يفرق بين بطلان الاحرام عدم صحتها المتساوية التي بها بعد **قوله** وتدل
بالبطلان في الاول ولزوم كونه البنية كان اشبه بالارواح الاول الاحرام
على شدة الحج والنجاسة بالحق في حقها الى عقيل وجمع والاحكام البطلان في حقها
الاحرام بها كما في غير شدة الحج وطاير العبادرة صفة عمرة والاحكام البطلان **قوله**
وان كان جازلا فليس يمنع احتياط طاهر اخر عن حق صحتها الاحرام في حقها
مثل احرام طاهر وان كان جازلا وهو احتياط الشج وجماعة وجراد احكام البطلان
فان لم يستفد له حال طاهر فالحال منع احتياط ووجب بعض البطلان
وهو احتياط **قوله** ولو لم يكن احرام كان محرمين الى العود اذ لم يفرق احكامها
لزم احكامها صرف الله عليها لظهور الانكشاف لعل الحكم بكونه الاحرام بعد
الحكم بالاعتقاد ولا يخرج لاحكامها على الاخر من **قوله** فلا ينفذ الاحرام المتعبد
والاحكام والابناء ولا يفرق بين متاهل البنية كما يعتبر المتاهل في البنية الصلوة بكونه الاحرام
قوله او بالاشارة على منس مع عقلة فليدعيها الى ادا شارة باصبعه وكعب
تحر كذا في هذا ايضا **قوله** وان استأجره واشترى على الظاهر من الاحكام
قوله وبما يبرأ ان كان الاخر مستحي في بالامور المتكثرة ان كان الاحرام
مختلفا هو البنية ان كان بدار جدار الامور ايضا لا يشترط في الخلية واحكامها
ان كان بداره بنية مستحي **قوله** وصورتها كالبكس العلم كيك الى قوله والاول اظهر

الارواح

الواجب هو النيات الاربع وزيادة الحمد الى الحوط والى الصلوة
الزيادة التي اجزائه **قوله** ليس قول الاحرام وجماعة اجاب ان لا شدة في حقها
لبسها وانما برزها حدتها ورتبها بالآخر او يوضح بها التوضيح عطفها احد
الكلمين فقط والارواح ونقطتها **قوله** وهل يجوز الاحرام في حقها
قبل ختم الحج والاحكام جواز رواية العمدة الصريح **قوله** واذا لم يكن من الاول
نوايا الاحرام وكان من قبيلها لم يفسد بطلانها ويجعل في حقها كغيرها من
العقبات تسير احكامها جعل في حقها كغيرها من العقبات تسير احكامها جعل في حقها
بغير منكر وكل من التمس بغيره على الاحكام ولو اخرج به من حكمه في هذه
الحالة لم يفسد كفاية نفس المحط على ما قبله واعلم ان قول الحكم ويجعل
في حقها يمكن ان يريد نفسه المتعبد ويمكن ان يريد ما قبله من قبل طاهر
فيكون قوله ويجعل في حقها نفسا في البنية ولا ينفذ فيه **قوله** ويصل عليه
وعله على الاستحباب اظهر العمدة الاستحباب حلا لرواياته والارواح الباطنة
على الاستحباب جفت بينهما وبين غيرها الدال على عدم وجوبه **قوله**
والفعل ذلك عاذا في حقها بطلت عمره وصارت حجة في حقها
بقي على احرامه الاول وكان الثاني باطلا والاول هو المذكور الاول
هو المشهور بين الاحكام لرواياته ان بغير العمدة الصريح المتعبد في حقها
ان كان مطلقا لانها مكره على التمسح بها بين حسن على رتبة

۱۰۱

عنه الاسهول الكثرة الطيب والبس فان فعله العي هو او جعله على انه فعلها
وان فعله العي وجوب الكثرة قوله لان من كان على عمل البعد وهذا
او خطا وقد حكم ان الديات بان خطا واختلفوا فيها وقد علم كون خطا على
الديات لان من فوزه لان في العوض من خطا فيها فانه يترك له في
ما يتلف في ذابك الكثرة في العوض المذكور ويتعلق بالاول ايضا **ورد**
اذا كان مبررا جازاه بالعباد عن الذي في رويته وانه ان
التي نسبت الى الذي معروا لا يجوز من غير ما لا يجوز في الاول لان
بدلا الاستعمال الى البدل منوط بالنقصان السكت كنه في علم كبد عوام
فلهذا في الحجب اذ ارجعتم ولزم بوجد في ولا قدر العي على الصوم
صام الى ولو وجد الذي وجب العي في الصوم فلهذا في العي على الاول لا يجوز
الصوم معتمدا بعبارة الكثرة الاولى **وهو** في الخط الذي قيل
نعم ويحل لاوهما المشهورة في الاستطراد جواز الفحل من الاحكام
سبوح الفحل في شرطه والاول اظهر **لان** لا يسقط قوله فائدة الاستطراد
الحجواب عن سوال مقدر وعلى عدم سقوط الذي عن الاستطراد
لا في بين الشرط وعنه وجوب الدوام احصا فائدة الاستطراد
وجواب ان فائدة كون الفحل مستقيا بالاحكام بعد ان كان رخصة في فائدة
انه فائدة رتب في الشراب ولا يمكن في العبارة من المنفعة ان جاز

القبول ليس هو النافذ بل ثبوت المحرم اذ اكل المحرم بل
 عن الحد القابل ان كان محرم واجبا اذ كان وجوبه مستقرا في الدنيا
 كما كان واجب عام فانه لا يحصر من استباحه الجرب في الواقع
 ويستحق رفع الصوت بالنسبة للرجال الى مطلق الا ان يستحق رفعه في
 كلامه في قول الا بهضام الا انهم جميعا كمن كرهوا التلويح بالاضام
 من غير ان يكون كسر ياء هو المظهر من الارض ويظهر الدواوي **قال** ان كان
 حاجبا في يومه عند الزوال فادخله في ذلك قطعها وجوبا ويندرج
 الحائض منها وفراغا **قال** ان كان معصرا بمنزلة ذواتها يدرج
 كمنه حد ذلك معصية الدين في الحائض ومقتضى كونه مستلزما **قال** وان
 كان بعرة مفردة فكل كان محرم قطع النسيئة عند دخول الحرم او شدة
 الكعبة ونزل ان كان خرج من مكة لم يحرمه ذواتها الكعبة وان كان يوم
 من خارج حرمه او دخل الحرم فكل جاز التلويح الاول للصدوق في مستنده
 اختلاف الاخبار فمنها على الخبر لعنه الله ما هو التلويح في الشيع
 تنزيها لاختلاف الاخبار على اختلاف حال المعتمد واصل ان المعتمد
 كان قد خرج من مكة لم يحرمه بعرة المفردة قطعها اذ اشتهر الكعبة والى
 قد جازها من خارج فادخل الحرم وهو الاحج **قال** ويرفع صوته بالنسبة
 اذا رجع على طريق المدينة اذا علت راحته السيد وان كان راجلا حجت

كبر

كبرم في انما يرفع صوته يستحب رفع الصوت بالنسبة لوجوبه
 ان الحجاج على طريق المدينة انما يرفع صوته بالنسبة اذا كان راجلا اذا علت
 البنية منى الى رمس التي يحذف كفن النسيان فيها على كل من سجد الشجرة **قال**
 بالي على اسفانه بكونه افضل منه فانه النسبة التي يرفع بها الاحرام في البنية
 لا تنقطع ما قبل الاحرام عنه واستماع هذه بغير التلبية بغير ان ركن ليعقد بها
 بركانه عليه المشقة وانما راجل محرم يومه رفع صوته في كل من خرج على طريق
 المدينة موضع احرامه رفع صوته راجلا كان او راجلا او راكبا ان قول الفقهاء
 وان كان راجلا آتيا بنية على ان قوله ويرفع صوته الى مخصوص بالركب **قال**
 في قوله اذا رجع ونزله اذا علت كل منها طرف قوله يرفع صوته في
 المحل انما يحصل بالنسيان وبينهم من ان الحجاج على طريق المدينة ليس له رفع
قال والاشترط ان يكون حيث جسد ان يكون من غير ان يستحب ذلك
 والعقد من الاخبار ان موضع الاشترط قبل البنية لانه ذكر في الدواوي **قال**
 يستحب هذا في الاحرام وفي بعض الاخبار على كل من ذكر في البنية
 وليس من طريقه ويمكن ذكره في هذا الشك في الشريعة في الاعراف المندوبة
 والاطوار الجارية فان التلبية التي يرفع بها الاحرام **قال** واذا احرام
 على من ذكره مع صوته بالنسبة اذا اشرف على الطريق من كل من قصد به
 رالكب ويكون عليه التي يرفع بها احرامه بغير وجهها اذا انقضت بغير

ان يحل

ورفع صوته بها اذا اشرف على الطلح خارج مكة كذا ذكر في ادريس من قرب مكة
 شيخي في الدرر والى كان ذلك في السنة فادرس **قوله** وادرسه وادرسه
 الاشارة معلومة والدلالة من التوليد والكتابة **قوله** ولا يكون صيدا وهو ما يعين
 ويخرج في الماء الماراد كمن الماء صيدا بصفة وادرسه في بعض يفرج
 في البحر البط صيد وان كان بلانم الماء والمعاد في كل ما يعيش في الماء
 بصفة فان كان في البحر فصيد لا يصير ولو اختلف جنس كالسيف فان
 منها برة ومنها بكرة فكل من شئ ليس له صيد اخرج بغير صيد عندنا والموت
 بين الصيد وغيره من الاسم فان اشغى الاصل او كان متلفا فهو صيد لا
قوله واخره ولو كانها محلا اي اياته للشهادة على الفصح وفي المحرم
 والحرم او كان مع حرف ووقع الزنا المحرم ترك الشهادة بغير كلام
 عنده شهادة فليس ينفى الحكم الى اطلاق ولا فرق بين كونها متعلقه بغير
 محرم او بالتقريب **قوله** ونظر الشهادة لا بد منها في الزوج والاجبة منه
 الى الطهارة والى بناء على حراز **قوله** اذا اختلف الزوجان في العقد
 احدىهما وقوله في الاحرام واكثر الاخره التوليد قول من عدا الاصل
 كما في المعاري قول من يدل وقوله حال الاصل وذلك لان الاصل في العقد
 اثنان كونه صحيحا واليقين منها بعد انهما على حصوله ان كان العقد مختارا
 في وصف زنا بغير النسب وادرسه في العقد حال الاحرام التوليد قول

المكرهية لانه مكره للعقد بصفته وينبغي ان يدعى **قوله** كمن ان كان المكره المراه
 كان لها نصف المهر لانه ما منع من الطلح والى المهر كمن كان له ان
 من قوله التوليد قول من يدعي الاصل اعني في المقام في قوله كمن ان كان المراه
 الاستدراك لان مقتضى قول التوليد ان لا يكون الاصل ان يكون الكساح
 وان المراه كمن المراه فاما من ذلك حيث كان المهر حلال المراه فحين
 في القسم بالكره وان القسم الاخر مستدركا بكونه كمن ان كان المراه
 الى كونه في التوليد في امره على العموم جميع الاحكام سواء كان في ذلك
 او المرأة الا على حكمين في قدر ان يكون المهر المراه احدى كساح الكساح
 فانه لا يبقى على ذلك التفسير وذلك لان معنى الرجل وقوع العقد في حال الاحرام
 تنفي الاقرار بغيره بغيرها فيكون فانه العموم ان المهر العقد على النكاح
 ولان الزوج ملك الفوق فاذ اقرض لا يقضها قبل ولا تسلم قبل ابنته
 الى المراه في ف واصل الكساح فيكون الكساح بغيره الى على المراه لم يستفاد
 فاذ على ابنته الى على المراه فاذ لمعت بينهما بمن هو مهر نسائه
 استحقاق جميع المهر فخلا ليعين الا نصف لانه وان وحسب جميع العقد
 الى ان العدة هي صوره قرار الزوج الذي ينفقته وعواء حجب
 الدخول او جبت نصف المهر لانها كالتطيق وفي احوال الزوج والى المهر
 وجوب المهر من الزوج حيثما يقع لان نصفه بالطلاق فثبت بالرجل المهر

كل فرد بطائر العيسه الماسل بغير وجوب الجمع الى ان يراد به
 التفتت وهو متلفه لا يجزى ان الواجب هو المبرور ان التفتت كان بعد
 الدخول لم يطر الى وجوب جمع المبرور الى ان عرفته ذلك فاعادها
 اكثير من الاحكام المذكوره لا يترك كل واحد منها الذي يقتضيه قوله بوجوبه حتى
 العصوره البتة وهي ان كان الدخول لاجل المارة يترتبها لو انم الزوجه
 فذلك لما الزوج وكذا من زنا مع الزوجه او اخذها بها فاعادها بوجوبه
 لو انم الضاوع الى الزوج باليسته وادخلها معه ذلك فاعادها بوجوبه
 بينهما وبين المهر حتى لا ينفك عنها حكم هذه الواقعة في نفس الامر ولو كانت
 الدعوى ان كان يدعى الوقوع في الاحلال الرجل او اختلفت بين الزوجين
 فاعادها في الزوج بغير اقراره فتقيد بالمهر عند ما هو عليه وليس لها الطلاق
 به ان لم تكن قبضته قال الله سبحانه عيب النفس به اذا كان قبل الدخول اما
 بعده فطالت فاعادها من المهر حتى يترتب جمع بينهما ان لم يكن قبضته وكذا
 طالت بالنسبة والمهر عليها التام بغير اقرار الزوجين به او فاعادها
 وبين المهر حتى لا يعمل انه ان كان في الاحكام فان كانت صادرة وجب عليها
 المهر منه ما كان ولو كانت من استعارة الطلاق او جعل الزوجه مالا يبع منه
 فمهر عليها ولا ينفك عنها بوجوب المهر عليها ذلك لا يخلو او اجمعين
 الاحكام المتضمنه في غير ما حكاه كل من الاستنباط في مقتضاه وان كان

اصحها

اجتمعا هما في الواقعة متضا الا ان حق العيا وبنيته على العيصه المصلح بوجوبه
 حتما ولا حتم الى راعى الجمع بين الحقين ما كان قوله في قوله في الاحكام
 ليس كما هو لو صدق السر ولو كان قصد فعل ذلك حال الاحرام حرم الفعل
 ولا يثبت العقد لعدم ثبوت الاحرام ولو انتم في المعاملات لا يثبت العقد
 والطيب على العموم بوجوبه لا يصح خلاصه طرق الكعبة كقولهم في ذلك فاعادها بوجوبه
 منها ان يفران فاعادها بوجوبه لو كان طيبا كغيره في الشئ ولو فعل الكعبة
 بوجوبه او طيبا لم يكن له انتم قوله في الطعام مع بقاء كسبه من لولاه وطعامه
 ومن استأجره وجب له كسبه كغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 ففرض على انه اي وجوبه كسبه كغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 الاظهر اظهر قوله واما الخلال للمريض في العدا كغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 قوله بوجوبه ليس السر او في اذالم يجد انرا والافيه على نفسه قوله
 وكذا ليس بغيره انرا ركن لا يره عانته الطيب ان قوله
 بغيره بغيره ولا يجوز زوجه لنفسه بغيره بغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 الاحكام المذكوره على الكسبه وكذا وكذا كسبه بغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 السنه كسبه وكذا وكذا كسبه بغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 العمل كسبه بغيره قوله وكذا وكذا كسبه بغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب
 بغيره وكذا وكذا كسبه بغيره قوله ولو انظر الى كل ما عليه كسبه او طيب

بما يتجلى بالخير لا بعد الصلوة وعلى شئ من الشبه بشئ من العبادات على الوضوء
 للعدا يكون المراد استحباب التيمم للعدا بعد الصلوة كما سبق في غيره **قوله** والعدا
 العرودة المشركون قبل سبب الصلوة على خروج ذكر الله على كونه من الصلوة
 من لم يخرج والمراد بكونه عدواً ان لم يكن يتصور ذلك بالعبادة التي هي
 من غير التيمم بغير التيمم وفيه الزيادة وهي الملاحظة في الاستحباب قبل التيمم
 بغير خروج سبب الصلوة عليه وذكر الله بعد فقهه وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في اخرج وهو الموقوف وجميعها موقوف في انما هو ان النبي صلى الله عليه وسلم
 من ان المشركين هم فرق عدو الله ان قلنا انما هي من غير ما في ذلك
 ان المشركين هم فرق عدو الله ان قلنا انما هي من غير ما في ذلك
 كونه حادياً كونه استحباب وطهراً ما بعده فدينه من ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اتفقوا والاسمال للعدا استحباب الصلوة على وجه لا يكون محمداً في غير البع
 او براهين يستحب ان يظهره بطلان لم ينفى في غيره **قوله** في غيره
 المراد انما هو انما هو العرودة بالعبادة لا بغيرها على احوالهم في غيرها
قوله ثم ينفى ان كان واجبا قد سبق براهينه انما ينفى لو كان وجوبه مستلزماً
 لكن من اعم هذا جدوتيل هذا المشركين وصبر الحنف لا ريب في وجوب
 الاستحباب لهم واما القول بالعموم من انما هو مطلق **قوله** ان يكون مطلقاً
 ومن اعم واجبا لا يشبه انما ينفى من اعم اسم الاجزا عليها من غير التيمم

في الصلوة الى حد لا يمنع عليها الاسم لم ينفى من كونها بالجموع بما قبل ذلك
قوله فمطلقاً أي غير مكسرة على وجه كل واحدة كغيرها **قوله** ولكن لا يجوز وادي
 هو الا لا يخلو عنها اي لا يجوز له ذلك فان فعل انما لا يخلو عنه وشئ ان يكون
 المراد لا كما وزا ليراي لا بد من ان وادي هو ليس من الصلوة لا يجوز له وجوب
 المشرق قبل الطلوع بنا على ان الوضوء من طلع الفجر الى طلوع الشمس واجب
قوله والصلوة وادي محمداً اي العرولة ولكن بانه في خارج اذ في خطية **قوله**
 فالواجب فيه التيمم كغيرها على ما سبق في التعليل وحده كونه في حق الاستحباب او
 غيره في الصلوة او غيره والتيمم والتيمم لا يخلو من الاستحباب في الدلالة
 والاولى التعرض للادراك ليس في هذا اذا كانت وادراكه في التعرض
قوله والطهارة قد قبل لوجوبها والاصح خلافه ولا فرق عن كونه الاصح
 والاكثر **قوله** وان يربطها حدنا قد قبل بوجوبه وهو ضعف فيه الاكثر بان
 يرفع الحصة على بطلانها بدمه اليسير ويوقعا بطلانها بدمه اليسير
 بان يفضيها على ايمانهم بدمه اليسير في يفضيها بغيره او على من في الصلوة التي
 باطراف الاصح **قوله** وفي حصة العبد ليس بغيره بسبب التيمم في الصلوة
 بايمانها بدمه اليسير في حصة العبد اما غير ذلك فلا ولا استظهار **قوله**
 وهو واجب على التيمم ولا يجب على غيره سواء كان منفرداً او متلفاً ولا يمنع
 الكلي وجب عليه الهدى على كل كلب على الكلي والمنع وهو ضعيف **قوله** والشرط

هو المفضل لهذا الفصل فان اقام بكم انتظروا وصوله الى المشرق
 شهر فان زاد من غير ما كان في اوله من مدة بكم فكمنا اوجرت
 عادوه ولو اقام بكم من غير ما كان في اوله من مدة بكم فكمنا اوجرت
 في الشهر على مائة والنصف والى كل واحد منكم اذا اجمعتم على الرجوع
 على ما يكون حقيقا وحكما **قوله** وقيل لوجوب قضاء جميع ما كان عليه من امواله
 لكن اذا عجز عن ذلك لم يمتد له وصوله الى المشرق في ذلك الشهر
 ان اقام بكم ولو لم يكن من جميع ما كان عليه **قوله** لا يخرج من ارضه ان كان منكم
 سائر من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 لم يكن الاشارة والتعبد على الوجه المعبر به من المصداق او كونه اذ
 مقدر بالقبول لانه اذا اشتهر بطلان ذلك لم يكن له وجه او كونه لانه اذا
 في جميع احواله وان كان اثنان او ثلاثة من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 غيره ثم وجد قبل ذلك الاخر من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 عليه سائر في عمارته **قوله** لكن متى سافر فلا بد من مخرج من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 الى وان كان للعدة من غير اكلية بل ودره لا يراى ساقية من ازيد على غيره
 او عقده فان السباق محذور لا وجب ذلك اتفاقا ويستعفى النفس كلامه
 حتى بدم الا جئنا الى منية الى الاشارة والتعبد في ذلك فغيره انما
 لا يكون من اهل ابيه لان جواز ابيه من من وجب شجرة منها ومنه فانه لا يسلط

وجز وجب زرع الاول اذا اقبل فاقام بكم ثم وجدوه والحدود في حدوده انما
قوله ولو لم يكن لم يمتد له وصوله الى المشرق في ذلك الشهر
 وجب اقامته في ارضه وان كان له سائر من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 ان يكون من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 سائر من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 امر على لا يخرج من ارضه ولا يراى ساقية من ازيد على غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 وكذا لا يمتد له وصوله الى المشرق في ذلك الشهر
 من حيث ادخله اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 من الكثرة وكذا وان لم يكن له سائر من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 الى المشرق في عمارته اذا اقبل فاقام بكم ثم وجدوه والحدود في حدوده انما
 الوصول جاز ان يخرج من ارضه ويصل ما جاز له من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 الوجوب لان الدعوى او التمسك بالحق واجب فلا يعطى بعد ذلك وجب الاكلية من اهل ابيه
 ان اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 على هذا الفصل وتبين الحق والوجه والزمه وجوب الاكلية من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 كتاب وجعل هذه الامور في الرواية وكذا في طريقه الى الصدوق ويقول على ذلك
 في خبر منسوب الى ابي الحسن عليه السلام في ذلك شيئا من الاكلية فلا يتركه بعد ذلك
 فانه اذا اكل من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه
 فانه اذا اكل من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه او غيره من اهل ابيه

بشيء او بغيره بل هذا الحكم مشكل لان هي السياق صار متناهي في كيفية كونه
 وبتنفي ان يكون هذا الحكم المسمى في الذم اذا عرفت في هي بغيره الذي
 انما في فانه يتعين مع خلاف مثل الاجماع على ذلك في المتن فاما في كونه
 متناهيا بطل بغيره في الاجماع وعاد الى حكمه في ان يتعين في ان الاجماع في الامة
 اذا عرفت في فانه يشترط في اجماع المكسرة او وجهه لكن ان باعنا لا فضل للعدو
 بغيره فانه لا يشترط في وجهه باول لا يشترط في العبارة لا يشترط في
 هذه الاحكام ولا يمكن جعلها على هي السياق فيقطع لعدم وجوبها في كل
 وبطلان القول بكونه في التبعين كونه بغيره ولا فرق في هذه الاحكام بين
 كونه في اجزاء غيره **قوله** ولا يشترط في السياق للعدو الا بغيره
 هذه العبارة مع سبق ان الواجب في التفرقة دون ما سواه في هذا
 اذا عرفت ولم يكن متناهي للعدو في فصل ما يفعل في راسه الى ليس
 كذلك بل الاجماع انما يجب فيه ما يجب في هي التبع **قوله** ولو سرق من غير شرط
 لم يغيره في ان يكون هذا الحكم هي السياق التبع به بغيره من قوله من
 تزييطه ان لو سرق فيه منته وارتد في سبق من قوله ولا يشترط في السياق
 للعدو الا بغيره لانه اذا لم يتبين للعدو جاز التعريف في ان يعرف
 من وكيف يضمن مع التزييط ولا محل على ان يضمن في الامة لوجب
 ان لا يضمن في طام **قوله** ولو فعل في كذا واحد عن صاحبه او غيره

القول

الظان لولا انه في هي السياق دليل على العبارة فلا بد ان ذلك ليس
 اطلاق في السياق في العبارة في المتن الا ان الاعتناء بالتميز على حكمها في
 لا بد ان يكون في العبارة ارادة العموم ووجهه في هي التبع اذا عرفت
 هذا **قوله** ولو سرق في فام بل في ثم وجد الاول في وجهه ولم يجب في الاجزاء في ان
 في با الا ان يكون متناهي ان كان هذا الحكم هي السياق التبع به بغيره من قوله
 لانه لو يجب ان لا يرد في وجهه لم يستطع وجوب في الاول المتعين في
 بالاشارة الى التبع في ان حصل لاوله في العبارة في وجوب في التبع
 ولا يلزم وجوب في وجهه في متبع كونه هي السياق في فانه في قوله ثم وجد الاول
 في كونه في ان لم يكن يجب وجوب في الاجزاء في وجهه في وجوب في التبع
 ذلك في ان في لا يستطاع وجوب في وجهه في متبع كونه هي السياق
 وان اراد بالهي المتضمن ان عرفت انما يمكن ان لا يضمن في العبارة ما يدل
 ولو كان قد ذكر في لم يستطع في التبع لوجب في وجهه في **قوله** ولو سرق من غيره
 الذي لم يغيره في شرب لانه لم يغيره **قوله** ولو كان في هي السياق
 الذي ليس بعنوان لانه لم يغيره في كونه في التبع وان عرفت في وجهه
 بغيره في ان كان متناهي في كونه فانه لو فعل ذلك عزم على كونه في كونه
 في العلامة في التبع في ان الجيد في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه وجوب في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

ويجب مراعاة النسبة من كل جانب كما دلت على ذلك خبرنا في من يجب الخ
 علم من ان النسبة **قوله** ولو شئ على اس س البتة الخ المراد به اني بعد سواه
 وليس الشاؤ ذلك **قوله** ومنه لو انهم ركنوا الطواف المراد انهم لم يترجوا
 في الواجب في هذه النذر **قوله** وبها واجبة لعدة موضعين **قوله**
 الطواف سواء كان واجبا او مندوبا **قوله** ولربما وجب عليه الرجوع المراد
 الرجوع لاجلها لتعلقه بالمكان المعد له وهو الخاتم في سائر كل **قوله**
 الزيادة على سبع في الطواف الواجب فخطوة على الاطراف في الاربعين **قوله** ولو لم
 وقعت عند **قوله** يجب ان يكون في الطواف في الخاتم حيث هو لان ذلك لا يرد
 في غيره بل لان الخاتم قد قيل انه في عهد النبي ثم عند النبي **قوله**
 بان العود في العدة **قوله** في الدركوس من غير الاضطرار **قوله** لا يجب
 ليس فيها العدة في الخاتم بل عده او غيره ويثبت انهما في العدة في الخاتم
 مستغنية عن حصول الخاتم به لان الخاتم حينئذ هو العدة التي عليها اثر قد
 ابراهيم ثم لا يصح عليها ولا قائلها **قوله** ان الا ان المراد به ان
 به البناء الذي راد الموضع الذي فيه العدة وقد شاع هذا الاستعمال
 بحيث لا يثبت عند الاطلاق خبر **قوله** فان منزهة من سائر احواله او الى
 احد جانبيه لا ترجح لبعض هذه المواضع التي هي بعض هذه جهات الارض
 يثبتها ووجهها عند النزاع من الطواف فيمنع الجوارفة بها نحو العدة

نقص

لان ختمه اذا اظنت فصل **قوله** فان لم يسبح ثم علم في شاة طوافه انما هو في الخاتم
 الذي يتجسس وقد كان المناسب ان يترك الخاتم في المعروف ان النسبة وكان
 المراد طبع الثوب ويجب ان يعيد به اذا كان يجب ترجحه ولم ينجح الى فصل لست في
 قطع الطواف ولما بكل اربعة اشواط والام بجزئية التتم على كل الاستئناف **قوله** ولو لم
 يسلم حتى فرغ كان طوافه ضابطا على ما يجب اعادة اليه لئلا يثبت في العدة **قوله**
 يجب الا اعادة هناك هناك فتجدد وشرعا بغير الطواف فان وقته فلهذا
 فرغ من لم يفرغ **قوله** فان جاوز النصف رجع ثم المراد بزيادة النصف
 ان لكل اربعة اشواط **قوله** ولو رجع الى اصله امره بطواف ثم الى الثاني لا يبعد جاز
 الاستئناف هنا حيث راو برجع في الدركوس **قوله** وكذا ان قطع طواف الزيادة لم يرد
 البتة او السعي في حقه الى ان اكمل اربعه اتم اذ اعادة والاستئناف كذا
 قطع لعدة فربما عند دخل وبعدها كذا انما اذا انقطع وبعدها من قبل في شرط
 وهو منقطع وانما يكون النقطع لو احدثه السبب المذكور فيجب برونه كما
 يجب موضع النقطع ليكمل من بعد العود هذا راجع الى الشك ولو شك
 بالافضل فيمكن البطلان **قوله** ولو دخل في السعي كراهه لم يمت طوافه رجع في طوافه وان
 كان تجاوز النصف ثم تم السعي ولو لم يكن تجاوز النصف اعادة الطواف والحسن
قوله واستلام الحجر على الجمع السبب ذلك على الجمع وعلى سائر ركيب وان جمع الا
 سحاب والمراد باستلامه بطنه ويجمع يد الى منظره وان كان قد مضى

الطواف فانه لا يفسد ان يطوف لم يعبده وان اوجع بك ان يقطع فله
 مرجح في الدرس ولكن ان يركب في ذلك العرف فاذ اشرع في ذلك فانه
 على ترك الطواف بحيث يصدق الركوع عرفا حكم بطلان الحج وراية خروجك منه
 عدم فعله ويمكن ان تنال ان كان الطواف لمرة التمتع حتى الركوع او تركه بعد من
 الوقت الاصل في التمسك وان كان على فبعد خروج ذي الحجة وان كان لمرة
 الافراد فبعد الخروج من مكة او بكم في هذا الاجزاء العرف او غير ان يرضى عليه
 شك في معنى الركوع او في لا يركب ويتحقق بين الركوع المتعدي لبطان هذا لان
 المدة المدة من المدة الاحكام عند بطلان التمسك فلو بطلت لا يصح في
 الفيد من اهراما الى افعال المدة وهو بطلان واما ان الركوع على طواف
 ان **قوله** ومن تركه متعمدا فله العدة ولو بعد التمسك على وجه هذه العبارة
 ان الركوع متعمدا بالاطلاق ولو قبل التمسك فليس تأمل ذلك في الجواب
 كما لو عد عليه بغير العرف على بن جعفر عن ابي الحسن عليه السلام قال في الركوع في
 وجوب هذه البدنة على العالم بغيره الا بدنة **قوله** ولو تعدد العود استتاب فيه
 قال في الدرر وسال المراد بالبدنة كثيرة ولا بأس به نظر الى التمسك والى التمسك
قوله وان كان في انشاءه وكان شاك في الزيادة فليقطع ركعته على مثال الركوع
 من ثقل بالطواف ويطلع بانه قد طاف بها الا ان كان في ان طواف فانه
 ام لا وجب الطواف فان لم يمسك لطل الحرام وهذا انما يستقيم اذا كان

عنه

عنه الجاه اذا كان في انشاء الشوط وعرض له ان التمسك فان لم يمسك لطل الحرام
 والتمسك الاكمل الوجوب للزيادة عند انقطع الوجوب للمعصية **قوله** وان كان في التمسك
 استتاب في العزيمة يتدبر في ذلك ما اذا كان التمسك في الاكمل او المعصية
 ما اذا كان في الزيادة والمعصية **قوله** ومن راد على السبعة سبعا وكره في طواف
 قطع آية الراد ان يقطع وجوبا فان راد ولو بشره بطل طوافه **قوله** ومن راد على طواف
 الزيادة فترجع الى اهل وقائع قبل عهدهم والرجوع الى كل للطواف في كل
 لا كفارة عليه وهذا الاصح ويكمل التمسك الاول على ما رافعه بعد الركوع الاول
 لم يشره نظر جهة حسنة من عمار وانما لان اديس واكثر ان يكون لان ان
 معذرة في الرواية ما يوزن بان الوجوب على من رافعه بعد الركوع عليه
 وهو الماد منه قال الغني ويكمل التمسك الاول على ما رافعه بعد الركوع وهو **قوله**
 ويحب العود لاجل فان تعدد استتاب ولو تكراروا على هذا في غير ركعة **قوله**
 ولو نسي طواف الف ارجأ لم يستتب هذا اذا لم يكن يتحقق حضوره ولم يكن
 من غير العود ولو تعدد تركه وجب الرجوع لمرجع في الدرر وسالكه الوتر كما قال
 بوجوبه فان اهل اهل عامد وجاز الاستتابة انما ورد في الناس في طواف على حكم
 الوجوب **قوله** من طاف كان بالخيار في تأخير السجدة الى العدة لما ذكره مع العدة
 ان لا يكون في غير من العدة مع العدة على ما نقله في اجزاءهم واجزاءه اعد
 التوبة والمنذور عدم جواز التمسك الى العدة بكونه قد والى الدليل وهو العدة

بالوجع والوجع مستحب كمن هذه الكنية ذكر الشيخ والاصحى بعبارة نعم مختم
 موحوب والاشجاب وكل منها محتمل **قوله** السليكن من ترككم فاعدا بطلان الحق
 كمنين الكون كاسبق في الطواف **قوله** ولو كان متبعا وجب عليه الاشارة
 به ان يهل كالحاد ام كان ناسي فيه وجها من الاول ليس بغير **قوله** فان تعد
 استجاب في الماراد بالتعذر لزوم المشقة اكثر **قوله** ولا يخلو بزيادة سهره ان
 يترك في كل الشوط انما من فطخ وجوبا والابطال وان لم يترك في كل
 غير من ايراد التعذر بين الاكمال اسبوعه ويكون السواش من مشي
 ولم يشترح استجاب السلي الاشارة **قوله** بمشكلكم بالتحقق في الفرض في مقصود ما يراه
 وليكن في العدد والمراد بالتحقق الحكم البطلان ان كان على الضم والضم ان
 كان على المروءة وذلك مما اذا شك في الزيادة وعدمها فانه او كان على المروءة
 ينطق ولا يشترط عبر لان الناسل هم الزيادة ان كان على الضم لم يتحقق الزيادة
 ولا يجوز الاكمال حد الزيادة في الال علة **قوله** ولو كان متبعا بالعمدة
 وظن انه اتمه حل وواقع الشك ثم ذكره نقص كان عليه من بنية على ردا
 وبنم النقصان وكذا انما يخلو في الماراد في شعرة الماراد انما هو تمام
 السرو لم يكن اتمه مستندة ذكره الاول وانه بعد ايه من مكان في الصلوة
 على الماراد فانه ان السمع لا يجب فيه شيء لان قوله حل مقتضاها انه
 فعره كون الحكم بالوجع لموافقة الا ان كل على ان الماراد يكون اخل في مقتضاها

في نفسه وكذا الحكم في القول بوجوب البزاة فيه بشعر بصفة هذه مستند القول
 الحكماء وادع سعيد بن ابي رهم الصادق عليه السلام والقابل به في الشيخ في السها
 وافتداه في قوله لا بأس به في قوله **قوله** وكذا انما فطخ كما هو الماراد بوجه
 يجوز فطخ احتيازا في الماراد **قوله** ولو ذكر في انما السلي فطخا في طوافه فطخ
 السلي واتم الطواف ثم اتم السواطلا في العبارة فيمنع الشك ولو كان على شرط
 وهو الاليج وليس بغيره في بعض شوط والعبارة لا ياب **قوله** ويجب عليه
 ان يسب بعد الصلوة في كل شوط وانما في عشر حركات في المبيت في كل السلي في
 متاركة لا دل البطل ولا بنية الفقد الى التمثل في مبيت في كل السلي في
 والوجع والمروءة والاستداه **قوله** الا ان سب كل مقتضاها لعبادة سواها كان
 عبادة الواجب والمروءة والعلية والعلية ولا بد من استيعاب السلي بها الا
 ما يضر في الزيادة وشرب وزم وكذا ان فطخ الماراد المبيت في كل السلي
 حاشي مروءة او خطا في او مريض مريض وكذا في كل ما يخرج من المبيت
 هناك **قوله** ويخرج من بعد فطخ السلي وقيل بشرط ان لا يدخل الا بعد طوافه
 انما القول في الشيخ والمقتضى **قوله** ويسب بعد الصلوة في كل السلي في
 فطخ شاة وهو محمول على من غرت في السلي في العبارة في الماراد في كل
 البعد والفت انما يستعمل القول في وجوب فطخ شاة على كل بيت في كل السلي الذي
 ذكره الماراد اذا غرت في السلي في العبارة في الماراد في كل شوط من مبيت فانه

سبب على البيت وان كان من بكونه المرفة الاول ساركة في منها ما يخرج
 ام لا ولا يخرج عن معنى ثم رجع من ان شئ مغرب الشمس كيك البيت ولو
 ارسل مغرب الشمس من شئ في وجوب البيت وانه لا يخرج او ما اذا
 كان غير متين للعبادة والى فان لا كمال للعبادة الاول هو الثاني في مشرو الاول
 بان والى عدم اثباته من غير كمال الاحكام ينفى عدم مجامع المصلحة ما كرم على الم
 مما يتحقق به من كماله الشمس مشيرة على ما يظهر من لفظ الحديث وعبارة الحديث
 في الحديث المذكورة اما الحديث فالمراد من العبارة ان البيت في احوال
 لم يكن له ان يتوجه الاول وانما عبارة التذكرة فهي قوله **قوله** انما يجوز البناء الاول
 في الثاني انما هو الصيد في احواله فلهذا في احواله او قبل صيد في كماله
 ان يتوجه الاول ومنها عبارة الحديث وان البناء في النقص من الثاني
 وعدمه من جهة الوطى وعدمها وكذا ان كمال المزاولة التي في البيت عدم فله
 كماله عبارة التذكرة والمسلم في كماله العموم في كل من الامرين والاول
 ينفى في بعض الاخبار اعتبار النقص في جميع مواضع الاحكام واصاره ابن ابي
 والشمس الاول والثاني يعتبر في احوال المصلحة قطع في احوال عمدة التمس في
 وجه قوله لا يخرج من المصلحة وبل يترق من العبارة الثانية الى الارض فيكون
 انما يتبين ان في النقص فلهذا كماله في ان يوجب كماله في البيت
 سواء لم لا يوجبها فيها فوجه ولم يطر في ذلك كلامه كما ان البناء

في النقص

المن دون الاول عدم الموافقة والحدود النسيان غير مشروط بها اذا لم يترك
 في البيت ليدل ان شئ عشر واجبا بعد الامرين فخل به وجب كماله
 بشارة **قوله** وجب بناء زيارته على النقص شروط المصلحة في البناء الى الارض
 الواجب في ايام المشرق واراد بشرط الارض ما بينه وبينه في كماله في ايام
 يوم المشرق وجب البناء في كماله في ايام المشرق ووجه ما مر من ان وجب بزيادة على المصلحة
قوله ومن حصل له في اربع حصص لم يملك اى حصل له الارض في اربع حصص
 في اربع حصص في كماله في اربع حصص وكون الارض خذ من الاستيف
 على النقص بعد ما ذكره ان انما كماله من المصلحة اربع االى بعد ما نسا
 وكذا ما اهل نفع عليه الارض وسر الرواية في كماله النقص اذا استعمل في
 الارض فانه بعد الاخر بعد كماله النقص لعدم جواز الاستعمال في المصلحة
 قبل كمال اربع االى **قوله** ولو نسي ربيع ففاته من الغزاة الى الارض وجب
 من المصلحة لا بد من انما بعد طوع الشمس في ايام المشرق **قوله**
 وما يربيه بعد هذا الى المزاولة **قوله** فان خرج من كماله في كماله في ايام
 زمان الذي هو ايام المشرق النقص وجب النقص على الاصح القولين في كماله في ايام
 فلهذا النقص في ايام المشرق انما ان شئ حذره او وجب عليه النقص في كماله في ايام
 وانما ينفى في ايام المشرق ولا يمكن ان قوله في كماله في ايام المشرق بل في ايام المشرق
 فيه جاز لا يخرج من كماله **قوله** ويستحب ان ينزل في ايام المشرق في كماله في ايام المشرق

فصل

كان
بينه

ان يتم حجة آله اولى والحكم على الاستحباب هو مجموع قضاياه وجوبه لان ذلك
المراد لا وجوب الحجة لعل ان كانت الايام العبادي **قوله** وان يرى الجواز والى غيره
بينها الفرق الرواية الاولى في سائر ما في طلبة المسئلة في الدرر وسرور
وبينه وجوبه المقام معناه كذلك والمعتبر في الرواية والمراد بهما هو ان
يتشبه على جانب سائر ما لا ينافي الى المتابعة الى كل حيث يجعله غير ان يلحق
السبل في سائر ما والمستحب ربما من ذلك ان في **قوله** والتكليف مستحب
واجب الامح الاستحباب وقال في غير الامح استحب بوجوب **قوله** من احدث حجة
هذا او قتر او قضا صا وكفى الى اكرم حتى في المظن والمترقب
بان يلحق ويسقى ما يسهل الرقن ولعله منظور فيه الى معنى التضييق والتمسك
عامة الصادق عليه السلام لا يلزم ولا يسهل ولا يسهل وهذا المعنى **قوله** ان يقع
احد ما يمكنه من تركه في سبل محرم الى الامح اكرهية **قوله** ان يكون رتبة احدها
فوق الكعبة في سبل كبره الى الامح اكرهية **قوله** لا يكل لفظ محرم فليكون
وليس من ثم ان شئ لا يقدق بهما ولا يخل في جوده ان شئ جعلها في رتبة
الامح الغضالى مع العدة والمحافظة في ان يكون من رتبة محرم لفظ محرم في
لفظ فواخذ لا يمتنعها على صاحبها ولا يمتنعها من الغف وتوصل الى الصالحات
فقد محسوس والكتاب معتقدين عدم كرم ذلك واسماء الغضالى من غير محسوس
الذكره في كتاب اللفظ ما يثبت ذلك **قوله** اذا كانت في رتبة النبي محجوزا

على

عليها لا ينفوخ انما الحرم لا بعد في ذلك وان كانت الزيادة مستحبة لان ترك
المستحب اذا اذن بحرم كان حقيقا بالمتبع منه ولا يرب الى الطابقين بل في
ترك زيادة رتبة حجة له وجها وهو محرم في الاجابة ان ترك رتبة حجة رتبة
جوز الاجابة على ترك الاذان اذ الحق ايسل البند على تركه بل ان يكون عليه ولا
يلتفت الى انكاره ان ادريس الاجابة هنا **قوله** ويستحب اتمام ذلك حجة رتبة
ركعات بسجدتين وكذا استحباب هذه المسألة التي في وسط وفرتها الى جهة القبلة
بغير رتبة ثلثين ذراعا وعن بعضها وبسائر ذلك كذا في الامح يستحب اتمام العدة مسجدة
ست ركعات بسجدتين وكذا المسجدة استحبابا واعطى فضلا الموضع المذكور
فقد روي انه كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله في وسط المسجد فوجهها الى
جهة القبلة بغير رتبة ثلثين ذراعا وعن بعضها وبسائر ذلك كذا في الامح يستحب اتمام العدة مسجدة
العبادة استحباب غسل الركعات الست في مسجد الحنف وان الموضع المذكور وكذا
استحباب الغسلها ليس كذلك بل ليس كذلك يصح في سنة وانما المراد والمستحب
للمسلمين ان يجعل صلوة في مسجد الحنف في رتبتهما وفضلها في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسبق كونه في رتبة رتبة الف نبي وآله اذ ارادوا التفرقة بين
صلوة ست ركعات في مسجد الحنف في ايسل العدة بعد اية في الصادق عليه السلام
الطابق الكلام المحققين والدور كمن يبيد حجة المقام **قوله** ويستحب التوجه الى رتبة
الزول بمسجد الحنف بلا يطلع سبعا بغيره ثم وثق الى ان ليس مسجد اخر في هذه الديرة

في ذلك منها فرق في الحكم **قوله** ثم تفرق في العمل واجب ان كان الوجه
والاذا بانها تفرق واجب اذا كان وجوب العمل مستقرا سابقا على ما يوسع بتغير
انه كذا لا يغيره في خروج مع الفاعل الاول لا يملك بعض له الصبر والتمسك بالامر ان كان
وجوب **قوله** لا يملك الا بعد الهدوء العقل الى بعد دفع الهدوء بما يوجب التحمل والواجب
ذلك من التفتيش بالاجح التزكيا على كل يد ووجه موضع الدخ موضع الصبر كما بناه كان
وكل ذلك في الحكم منه جهة التمسك به غير توقف على طهارة النفس كخلاف المحقق
المعتبر اذا كان في موضع من غير الرصد الى كذا المداوية المعروفة منزهة لان التمسك
صاح والمخاض ان تحل مع الصبر على الاحصاء اذا صعدت الى الهدوء العقل وكذا الاستصحاب
ولو كان سابقا للهدوء قبل انتقال الى هي التحمل وقيل كغيره ما قد يكون في اللاحق
ان دلت السابق ان كان منزهة بما يستلزم ان لا يتحقق في غيره لانه لا يشترط في غيره
ما يقتضي وجوبه من غير شبهة بل لا يشترط ان يكون في غير ذلك لان اللاحق لا
يكتفي **قوله** ولا يدل على التحمل على غيره من غير وجهه على حرامه ولا تحل في كل وجه
انه لا يدل على التحمل لانه لا يفرق بينه وبين غيره من غير وجهه ولا يفرق بينه وبين غيره
ايام غير بعيد فتابعه ولا يفرق في اللاحق ولا في غيره لانه لا يفرق بينه وبين غيره
ان في روايته ثمانية عشر رواية من كذا الصبر ولا يشترط على احكامه ولو لم يكن التحمل
لم يبعد وكذا في **قوله** وسمى الصبر التمسك عن الوقوف وكذا في التمسك عن الوقوف
كذا في التمسك عن الوقوف والى كذا كذا في التمسك عن الوقوف والى كذا كذا في التمسك عن الوقوف

في الرصد واما ان يكون واجبا في كل وقت في المعنى مستقرا لان معرفة التمسك اجزا
الاجزاء او من اجزاء كان صغرا افراد افعال كان الصبر عن دخول كذا او عن دخول
الساكنة فيه فهو صبر واما اذا كان واجبا في كل وقت في المعنى مستقرا لان معرفة التمسك اجزا
احد جماع فوات الاخر فهو صبر واما ان صغرا كذا فاعنه ولو صغرها في غير
خاصة او عن من يعطى ان امكن الاستقامة في الرصد والتمسك فيصير صبر ووجوب
البحث بصور ان الصبر على من الوقوف مع خاصته في صبره وتحملي
ان بعد عن احد جماع فوات الاخر وهو كذا كذا في ان بعد عن كذا
بعد التحمل واللاحق ان غير صبره بل حتى على احكامه الى ان ياتي في الاصل
والان بعد عن كذا من قبل التحمل واللاحق ان غير صبره بل حتى على احكامه الى ان ياتي في الاصل
ولا يقتضي به صبره ان امكن الاستقامة في الرصد والتمسك اذا انزل ذلك الى قول
الصبر وكذا في التمسك عن الوقوف الى كذا كذا في التمسك عن الوقوف الى كذا كذا في التمسك عن الوقوف
الا ان شرح في افعال المعروفة ان التمسك على احكامه الى ان ياتي في الاصل
التمسك ان كان واجبا وجوبا مستقرا قبل عدا روع العزيمة اذا غلب
على كذا كذا في الصبر قبل الزوات جاز ان تحل له كذا كذا في
جواز التحمل تردد و عدم جواز اذ في **قوله** لو صدقتم صبره كان من غير روع
التحمل والتمسك بل يشترط ان يقال ان كذا في التمسك عن الوقوف وجب عليه كذا كذا
التمسك بل ان الاول هو الصبر ثم كذا كذا في التمسك عن الوقوف جاز ان يحل له كذا كذا في

منه وجب الانيان بعد ذلك لان وجوبه مستقرا لا يمكن ان يلحق العقود ان
فقدان الاول عنه فيكون العقود تنقضي او لا تنحل منه ولا وجوبها ولا يلحق بالترتيب
الاسم في هذا الاسم بوجوب مسبقا لم يكن عليه ففقدانه اصله **قوله** ان كثرة العود
في وقت شئ لا يستلزم انقضائه وجب وخرج بقولنا في سنة واحدة على ما قلناه في وجه
قوله ان كثرة العود قد انفصل عنه وكان في الوقت سعة بحيث يمكن ان ياتي في
الوجوب عليه ولكن ان فقد ان الناس عقودته فخرج بقولنا في سنة واحدة ان كان
في آخره وانما يجب ان فقد ان الناس في الاسم في هذا الاسم في وقت
لم يبرح الاسم وسبق في العقود واجبا عليه في بعد ذلك وان لم يزل في
وجه ما قلناه في رد التوالت الاولى في الاسم ولا يلحق انه لم يسبق له كونه في
سنة اخيرة في التوالت ولا لم يظهر فيكون ذلك راجعا عما لا يخفى ان قوله
في بعض سنة يظهر منها في غير سنة واحدة على ما قلناه في وجه العقود في وجهه وقد ذكرنا في
قوله في في شرح القواعد في كثير من مواضع الحديث ان كونه في بعض سنة راجعا
بشكل فخرج منه في في التوالت الاولى في الاسم وهو محال في نظرنا
الاسم منها وغيره ومع ذلك فاننا في سنة واحدة في شرح التوالت
ولو علم ان كل واحد من قبل بوجوبه او كان غير محقق كان حسنا حسنة
في وقت عليه **الوجه** المنع بالبعد اذا اكتمت دفعه بالوجوب في هذا
لم يكن محققا لم يلزم دفعه في الحال في الجبوس على ان كان قادرا عليه ولم

التعدي عدم الوجوب فيها فعدم الحكم وفرق بينهما بان الوجوب كقوله منع على الخ
ولهذا لا يمنع تجسس او اعراض عن الخ لاختلاف منع العدو وهذا الفرق يظهر
على ان قول القائل منع في كذا الوجوب ظاهر كقول المداويب في التجسس
بدون من حيث ان منع العدو لا يتحمل مع العزيمة في كل
المرض عن الوصول الى الحكمة الواقعية برده بالنعمة عن كونه من الوجوب
في الصداقة الى العادة **قوله** فقد استساقه ولو لم يستساقه
شأنه المستور في الاحتجاب الاكتفاء به بعد الذي ساقه الى ان يكون له ما يدرك
بغيره من الاختاره في الخلف والتفصيل السابق يكون هو السابق وجبا
فيجب ان يكون مع السبب وهو باين من الوجوب والواجب الذي لا يشترط
او قد **قوله** او اذ منع فقد اقبل الامر اليه خاصة في العباد واستمعها في
ان لا يتبين الا في عمة النعم على غيرها مما يبين الحق والتعدي وكذا في العبادات فيها
الا حلال في كل شيء الا ان في الدروس لو كانت عمة النعم اصل من النعم
او ليس فيها طواف النعم او هو من صفات الا ان الايجاب مطلقه لعدم حاله
الابطال ان من غير تفصيل في العلم يجب على المحذور ان يستجب جميع النعم على ما ذكره
فيما عدا ذلك ومنه ما فاعلى النعم على كل حال في النعم على كل حال في العلم
قوله حتى على ان كان واجبا او يوافق منه طواف النعم وان كان في
المراد الواجب وجوبا مستقرا ووجه استمراره الى حين طواف النعم بانها تكون

اذا لم تنقض حصوره ومع وجوب الحج فحضوره مستحق بكلف ما لو كان مندوبا
 او لم يسفر الرجوب فان لا الاستسناة اختيارا ولو لم يفر عن حضوره مع وجوب الحج
 في جواز الاستسناة فيه قول طحا في الدرر وس فيه قوة لان بناءه على اجراء
 مع جرة مع الحج ضرر عظيم والتفصيل في العدة المفردة يكونها واجبة ومنه كما في
 ولان ان لم يفر عن الحج ولم يفر عن الحج كان عليه حج في النكاح والشيخ
 عليه ان يثبت من كل واحد يكفى عن الحج في الحج والشيخ في الحج
 معونه من عمار من الى عماره ما ان يثبت من كل واحد يكفى عن الحج والشيخ
 انه رد ولا ريب ان العمل به احوط **قوله** لا اكمل لعمدة الحكم به ان لم يكن
 قد يكون انما يعيب احكامه الى العدة المفردة وباني بها مما لا بأس به في الحج
 عدم الاحتياج الى العدة لتنقذ الحج الهدى المتفصل للحج والاحتياج اليها لا الحج
 ان اكمل مع عدم الكفوف ما لمرة اما من عدم الدليل في ضرب الدرر **قوله**
 والمتمم اذا اكمل بنفسه فخره عند ذلك الهدى وقيل في التمهيد لاختلاف ما بين
 اختلاف في جواز ذلك في التمهيد وعدم الاحتياج اليها في التمهيد واجبة مع وجوبها
 مسافة مع التمهيد كالحج والاحتياج **قوله** وان كان اذا حضر فكل من كان
 ان لا الاقارب فكل من كان واجبا وان كان ما جازى ما جازى ما جازى ما جازى
 الاحتياج الى الاحتياج ان كان واجبا وجب ذلك للمسلم ولا يجوز غيره وان كان
 غير مكمل الرواية على ان الدرر صح منه كان واجبا بغير شبهة وانما التمهيد

منه

فان يفر من الزمان الحث واما ما احتج به وجوب الزمان لو اكمل الزمان على ما
 والظاهر لا فرق هذه في ذلك من الاحتياج للثوب **قوله** وان كان الاحتياج
 ما خرج من افضل الى ان كان واجبا وبما ان كان مندوبا الى الاحتياج
 مثل ما خرج من افضل مطلقا سواء الواجب والتمدد وقاس على ما في الرواية
 وجود وجه اختلاف **قوله** وروى ان بافت الهدى فلو اعد الصبي بوقت
 الدية او كرهه ثم يكتب ما يكتبه الحرام المدة وردت اجزا صحيحا كان في
 ان من الزمان في دارا وان يثبت به باس بعض اصحابه ويرا عده يوما
 لا شأنا له او يقره فان احضر ذلك الوقت اجتنب ما يكتبه الحرام فكل من
 بمنزلة امره لكن من غير عقوبة الى يوم النحر فكل من كان ذلك وكان بمنزلة الحج
 حلالا اجاز ان يابى تطوف به بسبب عاوانه اذا حضر يوم عرفة منها وكفى
 شأنا واني السجدة فلا ريب في الدية حتى تقرب الشرح لو اختلفت اهل البيت في
 الشأنا او الدية حتى يفر منه فلا بد من ذلك ان كان الاحتياج واكمال من ادرك
 مني بان هذه اجاز احادها وانما هي غير عتقت اليه فاعلم ان جارة التمهيد
 من ذكر المودة ككفارة التمهيد ولا بد من **قوله** الهدى وهو الحيوان الفاسق فكل من
 يكون حلالا في كل التمهيد فكل من كان متوقفا في طرفة بغير الكسب واني ان
 في تلك التمهيد والارنب ولا بد ان يرا دية التمتع بالصلوات والارنب
 متوقفا في طرفة بالاهل اذا دخل واني كسبه بالوجوه اذا ناس **قوله** ويبدو

الطعام من سجن ما عتبر بعض المتروكين من سجن من سجن المتروكين لا يربط حوط
قوله فان لم يصر ما في عشرة ايام لم يدرى ان كان في عشرة ايام من الوجوه التي لا يدرى ان كان
 الاثنيان بقدره احوط ولو لم يصر من سجن من سجن وجوب لودعه في السجون ولا يصر
 وجوب ثمانية عشر يوما من سجن من سجن وجوب لودعه في السجون ولا يصر
 الصائم وان كان احداهما سبيل في النام والآخر من صغار الابل او من سجن من سجن
 هو الاصح ومع الجوع منه فذلك في الترتيب والوجوه التي لا يدرى ان كان
 شاة وهو مروي وقيل في الطلح في وجوب الشاة ان كان في وجوب البدر
 مع الجوع في القول الاول استغفار الله ولا ينسئ عليه الله ان حكمها حكم الطلح في وجوب
 ثمانية ايام ولو لم يصر من سجن من سجن ان وقت الشاة في وجوب الاصح **قوله** الا ان كان
 الشاة على الجوع في سجن من سجن وهو الاصح في الترتيب احوط في الجوع في سجن من سجن
 الصائم الى ان كان في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 بكاره من الابل الى البكاره ما يصر من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 بان البعض من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
قوله وقيل في الجوع الى ان كان في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 ان الجوع في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 الا ان كان في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 الرواية وان علم ان اختلاف في الابل في الترتيب في الجوع في سجن من سجن من سجن من سجن

الغناء

الغناء والبغناء والطلح في حكمه ما في الالف من سجن من سجن في الترتيب في حكمه ما في الالف من سجن من سجن
 ان كان في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 ولنه في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 محله **قوله** في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 وغير ذلك من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 هو الاصح في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 كسجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 عن سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 فذلك في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 خصوص في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 اسم لكل واحد من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 وهو من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 الى ان كان في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 والقطر من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 قطره قطره كالدجاج والعصافير وهو ان كان في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن
 فان لم يكن كدابة معجزة في سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن من سجن

16

[illegible]

حادثة هي ان لو فرض جرم محرم من كل الماستوفى من محرم فانه عن جميع الاضغ كال
 واحدة شاة فبغير ان يكون وض السكون اذ ان العمل في محرم بنوع الفرق بين
 وبين المحرم في محرم فلو كان محرم في المحرم من جوب النذر او البتة على العود او لا
 نظر ولو كان محرم في محرم فلو كان محرم في المحرم من جوب النذر او البتة على العود او لا
 خلاف فان قلنا به فلو كان محرم في المحرم من جوب النذر او البتة على العود او لا
 عود كسكت بم المحرم والمحرم يكون هذا استواء في العلم ان المقام او رد المسند
 على طرفين الكفاية وطا هره استغناء عن الحكم لا يستلزم الدليل ان لا يفتح
 قال في الحكم كره على ما يورد في رسالته ولم اجده صديقا مستند العلم ان قوله
 كما يكون اجماعا على ما يورد في رسالته ولم اجده صديقا مستند العلم ان قوله
 وجوب شاة ههنا **قوله** اذا مر اسان فاصاب احد بها واخطا الا فوجه في الرواية
 ان هذا الحكم الراعي المحرمين وضع ابن ادريس وجوب النذر على الخط والرواية
 حجة عليه ولو بعد الرامة فنه لعدم الحكم الى جميع اخطاها **قوله** اذا وقع جرمه
 ما وقع فيه جرمه لم يملك واحد منهم فدا اذا قصد الا اصطفا ووالا فدا
 واحد المراد بالمراد والنا رد حال الاوامر قبل دخول المحرم كما في الرواية وفيها ان
 الواقع حمله او شبهها وفيها انه لو كان ذلك بعد التمتع فيها العبد لم يملك احد
 ومثله فمقتضا عدم الفرق بين المحرم وغيره ما في العبد كما في آخر الرواية
 ووجه في الرواية لو كان ذلك في محرم من المحرم فضايفه الواجب ان يكون محرم

ش

شاة فبغيره ومنه المحرم من العبد ولو قصد بعضه بعض لم يقصد اخضر كل كره كره
 اثنين او واحد اني الحكم مع قصد احد بها دون الاخر الحكم اذ كره الواحد لم يقصد **قوله**
 اذ ارادني جدي ان يضرب ففعل فرج او جدي او كره ان عليه هذا الجمع لانه سبب الخلاف
 سواء كان الزام محقق في محرم او محرم في المحرم ويضرب في كل حال كسبه وانما
 الجمع اذا حصلت كفاية على التخيير او حمل **قوله** السابق في كسبه فانه وكذا الحكم
 اذ اوقف بها او اذا ساءت كسبه نذر ما يمتنع من قصد خان الركب لا توقف
 ان السابق يمتنع من ساءت وقف او ساءت اطلاقا حال كونه في مهنه من ساءت
 رجلها وراسها وجر كركبها الركب السابق والتمتع في مهنه لا يمتنع من كسبه رجلها لانها
 لا يشهدان رجلها ولا يملك لغيرها وقوله في علم الرجل حمله جفا مهنه بها وراسها
 فانها مضمونة عليها **قوله** اذا مسك جسد المطلق بشفاف باب كسبه وكذا اذا مسك
 المحرم جسد المطلق في محرم لا كلام في ان المحرم اذا مسك الام بشفاف فنهها بغيره
 سواء كان من المحرم او من المحرم وكذا اذا مسك المحرم من المحرم وشكوا مسك المحرم
 لم يملك المطلق في محرم اما العكس فبغير تردد والضم ان **قوله** ولو فرض جرمه
 بمصدا وشاة او واحدة خارج صمد لا مضمون عليه مضمون الالان يعود الى كسبه **قوله**
 لو وقع العبد في شاة او كسبه لم يملك او عاب ان يقدى او فطره كمال الحكم
 او السعيب فلا شهده في الضمان والافئدة كذا انما نحن وما على المحرم من سبب
 الضمان احرط **قوله** ساءت كسبه مضمونة هذا اذا كان محرم في محرم او محرم او محرم

محرم

محرم

شبه الى البدن فلا ينفصا عن اي حتى يطلع فيقترها به هذا لا يحل الا حيا لا ميتا فلو انما
قوله ولو لم ينفذ وجبت الكفارة او لا لا تكسر وهو محتمل فنفذ منه وقبل كسر ولو لا ان
 بالنفس الصحيح الصحيح بل على عدم الكسر وكذا الخط الزمان وهو لا ينفذ **قوله** ولو لم ينفذ
 محل سفيح لحم فلو كان على اللحم من كل بقة شاة وعلى المحل من كل بقة دوا
 انه لا فرق بين كون المشترى في محل واحد او في اماكن النقص ولا يستحق في كل واحد
 ذلك على المحل في كل مكان الك عدة على المعقبات كانت معصية لم تنفع ان يرب
 عليها الكفارة كما سبنا في المحل اذا عقد لحم ولا يملك به لو اشترى المحل اللحم في كل الصيد
 لم يغير لانه لا يغير من استواء الحكم في موضع لا يستعار النقص استواء في موضع واحد والنقص كما
 هو ظاهر ولا يغير في الصيد المستعمل لا يكره المحرم بان يشرى المحل مطبوخا او مسكرا
 او ميتا بل يطبخ او يسكر وهو موقوف على كسرة اللحم فلو ان الارض اريد بيعه في كل النقص
 من اللحم باكثر من كسرة اياه في موضع الاستعداد ينفذ ولو اشترى اللحم من نفسه مطبوخا مثلاً
 في وجب الاداء بهم جميع الشاة تطبخ ولو اشترى لحم آخر فطبخ كل شاة **قوله** ولو كان
 في عدة فيه تردد والاشبه ان يملك من وجوه الاحكام وهو ما نفع من ان ينفذ
 الاحكام فانه يبيع مع الترتيب وهذا لا يزيل كمال الصيد للصيد الاحكام وهذا لا يحل
قوله ولو لم ينظر المحرم الى كل الصيد اكله وفداه ولو كان عنده ميتة كمال الصيد ان اكله
 والا اكل الميتة وكذا من انفسه اذا وجدت الميتة بموتها لا كثره قبل اكل الميتة على كل
 وهو منصف للنفس لئلا ياكل الصيد والاداء وانما ياكل قدر ما يوفيه بالضرورة

سورة

سفره باعتبار حاجته الى التزود في مهماته وهذا اذا كان الصيد مذكراً او امكن تركه بان
 يذبحه محل في اكله والافضل اكل الميتة لان تذكية اللحم للصيد للصيد الكثرة واحتمل
 في الدروس استئجار اللحم منها لئلا يذبح في الشجر وليس بعيد لان من طعم
 حصول ان ذكره بذكره انتهى فنفذ في الشجر والاداء في الشجر **قوله** اذا كان الصيد
 مملوكا ففداه له لصاحبه وان لم يكن مملوكا ففداه بقطعة العنبر ان كان مملوكا
 في الجنة على الصيد بوجه ما ذكره في بطلانها شاة مثلاً او را وعشر البقرة السوداء او نصف
 ولما اذا كانت الجنة غير مملوكة في الاموال كالاول لا يملك الصيد فيها بهيمة
 انه لا يملك بهيمة بل يملك شاة سوى ما يعرف الى المالك بغيره وكذا قوله وغيره
 يتصدق به وكذا يشترط اطلاقها اذا كانت حيا فغيره لحم في اكله وفي لحم الا ان
 المتبذرة في الغذاء وما يذبحها لاجرام وهو ما يذبح اللحم في اكله وان اكله على طبق
 ما يذبحه لان هذا الشئ يملك به قبل او كثره ولا يمان برأه العاصب فيكون محرم
 المال فلو قبل صيد الحلي فهو كالحاصل فيحصل على العبرة ان كانت ان لا اوجب
 في المتلفات البقرة اذا لم يكن مشقة وهي كان مبيحة بالاداء فانه يذبح في الميتة
 في الفداء مثلاً فخرج من موقفة المالكية وعدم احيائها مودح النفس قطع بانه
 لو عجز عن الذاء فاكى بالعدم ينفق ضائع حتى يملكه ويوجب البقرة مودح حتى
 كون كذا المالك وعدم احيائها اصلها مودح عن النفس قطع بانه الذاء ان لم يكن
 عن ذمة السوق لزم من ضائع حتى يملكه وهو بطلان بهيمة بالاداء في غير

الاحرام في حال الاحرام اولى وان استحق الزكاة لم يكن الواجب هو الزكاة حيث
 هو ذاك ولا يلزم الخلف فيها وجب الارسال في الاول ولم يمتنع من غير
 حق المال المعلوم بطلانه فان اوجها الفدية بغير الارسال ان لم يخرج من الفدية
 ان ان اوجب ما يرمي الدال على العبد المملوك المالك فخرج من التوابع الفدية
 اكثر منه ان كانت له اثار من اطلاق كمن انزل المالك وما عداه من الارسال
 اوجب الاحرام او ما تعاقب به بالاحرام وهو كمن لم يكن له كمال من التوابع
 انقضت وهو الاثر لانه لا يقع في العبد المملوك حتى ان يملكه عتقا والاحرام
 هو والادوية في المالك والاحرام عدم التداخل في حق فثبت المالك الفدية كل
 يتحقق الفدية في كل ما في الفدية والتعاقب به بغيره بغيره وكذا في الدلالة
قوله وروي ان كل من وجب عليه شاة في الفدية العبد وعتقه كان عليه المالك عشرة
 فان خرج حاشا ثم اقام ثم روي انه مائة من عتقه وروى العمل عليها قبل ان لا يعتقه بها بل
 الحكم في العبد وجوابه انها مائة من الاحكام العبد **قوله** فمن جامع روجته في الفدية
 او ابرا على عاتق العبد وجوبه عليه اقامه وجده في الفدية لا فرق في الزوم من
 الدائمة والسنة في الاحكام والمراد بالجامع الموجب للفدية في الزوم او التوبة
 الاضحية في الاحكام والاحكام كالتوبة على الاحكام كالفدية احقرها بعد الاحكام
 انما هي في حق المالك بغيره في الاحكام قبل الفدية مع اجماعها واصل المسألة
 على الاحكام **قوله** عليها ان يفرق او ينفق ذلك كمن كان حتى يوصيها النكاح او اجماعا

والفدية في العبد المملوك

س

كف الطريق ومنه الفرق ان لا ينجى وسمي بالمراد بالمكان موضع نقطة ولا بد
 في الفدية ان يكون في مكانا يبعد عن المالك الذي لا يفرق في الفدية
 يجب الفرق في الفدية من حيث هو كونه في الفدية كونه في الفدية
 ولو اكره ما كان جهما ضيفا وكان عليه كذا فان كان له من ان ولو اكره ما كان
 اكره احد جهما فلا شاة على المالك الكفاية تزداد كذا كذا في وجوب الفرق في
 كل موضع يبعد فيه كذا **قوله** ولو قبل ان يطوف طواف النساء او طواف مكة
 اشواط فادون او طاف في الفدية قبل الفدية في الفدية في الفدية في الفدية
 ثمة اشواط فادون او طاف في الفدية ان الاربع مائة من جهما وروى العمل عليها
 لاس ادرى المراد بالجامع في غير الزوم الاحتياج بالعتق وجامع الفدية في الفدية
 وخرج في الفدية بغيره وجوب شاة من الفدية وان اكره في الفدية وروى
 وجوب شاة اذا لم يفرق ولم يفرق موضع الفدية في الفدية في الفدية في الفدية
 فيما قبل الفدية وبعدها عبارة الفدية مائة قبل الفدية في الفدية في الفدية
 بالعتق في وجوب شاة وخرج شاة الفدية في الفدية في الفدية في الفدية
 فرق فيه بين كونه بالعتق بالعتق في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية
 لا كذا في الفدية **قوله** وفي الاحتياج بغيره في الفدية في الفدية في الفدية
 شبهة في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية
 القبول ان يفسد في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية في الفدية

عنه الكثرة بدنه او بقية او شاة وان كان معبر افشاء اوصياهم المراد صياهم
ايام على الطوبى ليس في الرواية لم يفتح به لكن قد علم مرة ان مد الشاة من الصيام
ايام **قوله** ولو جامع الحرم وقيل طواف الزيادة كونه بدنه فان جوفية اوتة الكثرة
ان الشاة مرتبة على البقرة كذا هو في كثير من العبارات ثم ان هذا التفصيل لا يكاد يوجد
في النصوص يشهد بذلك هو ما عليه الاصحاب والذي في رواية يمتنع من جوار وجوب
قوله واذا طاف الحرم من طواف النساء خمسة اشواط لم يوفى كمن في ذلك كجافة
النصف والاول مروي بالاصح ان يفي بها وزه النصف بان يطوف اربع **قوله** واذا طاف
الحرم لم يجر على امرائه و دخل الحرم فكل من كان فيه من بني كعبه لا يوفى وجوب
مع الامام بالجمع ولم يفت على الصحيح حكمه اذا لم يدخل **قوله** وكذا الركبان العائدون
على روايتهم والعمل على الرواية مشهورة فيمنع من الاصحاب وكذا يجب على المرأة ان
كانت حرة اذا طافت باجرام الزوج لرواية اللدونة ومن جامع في اجرام العورة قبل
السرقة عترة وعليه بدنه وقضاء ما اذا كان عاذا على بالتحريم سواء الزوج
الدارنة والمختصة والامه والاختصاص والندام ويجب عليه قضاها ايضا لو كانت عترة
فلا يجب وجوب الاكل والحقن او الاقرا في كاسين ولو طاف عنه الزوج وجب عليه ما
عليه وعلى كس الاقرا في العرة المفردة كمثل الروايات بالافراق طاهرة في كل
اكرها فاقدر عليها وجب عليه بدنه اخرى **قوله** والافضل ان يحسنه في الشاة في الاصحاب
على جوارته الى العترة **قوله** ولو طاف الى غير هذا من كان عليه بدنه ان كان مؤمرا على طوافه ان كان

موقوف

موقوف فقرة وان كان معبر افشاء الطان ذكر الاسر والموقوف والمعرش رفته
انزبت وان شاة للموقوف غالبا ان يحسن البدنه هو الذي في الشاة **قوله** ولو طاف
الى امرائه لم يكن عليه شيء ولو ان كان من عادته الاشارة بالخط او بعد الاشارة بالخط
ففي وجوب الكثرة **قوله** ولو طاف الى امرائه كان عليه شيء كذا في غير شاة بدليل ما بعده صواب
امني ام لا خلاف لان ما ليس فيه اوجب مع الاشارة **قوله** ولو طاف الى امرائه لم يكن
بمنه الا ادم ذكره في الصحيح **قوله** ابتداء واستدراهما اذا مكثت في الشاة في الاجرام لم
لم يكن وقد استعمل في الاجرام فان لم يعلت به اى حال الاجرام فليس عليه شيء
ان يقضى على شاة في الطواف **قوله** او كذا في كسور ما يجره ولا يجره بعد ربه بغير الاشارة
لا يجره لاسم المصدر في هذا الركعة **قوله** او في شاة اول **قوله** وكذا النواكح لا يخرج
بغير العترة والرواية بدنه احدى فاعلم **قوله** والتفاح ومثله السفرحان بدنه لا بعد
طيب ولا يجب القبط على الشاة منها وشاة الشيخ والقبض والافراق والرواية بغير
على الشاة عند اكل التفاح والافراق محمول على الاستحباب لا على ضرورة ان لا يخرج
لا بعد طيب **قوله** والربا حبي في اخذ رطل من الخبز المختلف الترخيم فيها لرواية
الاصح **قوله** وفي كل غفلة من طعام وفي افراق ربه ورجليه في مجلس واحد دم كالب
الشاة في الفنا واليد من ارجل من اذا لم يكن كذا في غير الاشارة الى الصانع في كل حال
لبيان كل غفلة ولو قدم ربه ورجليه في مجلس واحد وجب شاة واحدة ولو قدم ربه
ورجله او بعضهما او بعض ارجل في مجلس واحد قدم واحد بطريق اول وفي مجلسين في

البدنه

دم وفي الباقى فدية ولو قلم يرد وجلا فالفدية دون الدم ولو قلم البدين في جميع الرجلين في
 الاخر فدية **قوله** لو اصاب من غير طهره فدية ولو لم يصب فدية في غير طهره فدية في غير طهره
 وعدا لا يثبت ذلك لان الوضوء شرط في جواز الاستحسان في كل الدم ولو لم يصب فدية في غير طهره
 عن اعتبارهما في الدم كس لا بشرط الاجتهاد وعلى انه لا يبان بغير الجرح في غير طهره
 لم يصب فيه في التور والشرط احرامه قطعي ولو تعد الحشون في دمه فدية في كل واحدة
قوله المحظوظ حرام على الخمر فليس كما لا عليه دم لا يضطر الى غسل الثوب فليس عليه فدية
 وجبت له في كل واحد فليس المحظوظ بدين وهو الثوب المنسوج كل واحد ليس المحظوظ باطلا
 ثم ليس له فدية الا اذا بنا في كل شيء فدية او في الطيبان في كل شيء فدية او في الطيبان
 على الشرع فدية او ادا طهره غيره ما كان كل شيء فدية في كل شيء فدية او في الطيبان
 مطلقا في كل شيء فدية او في الطيبان في كل شيء فدية او في الطيبان في كل شيء فدية
 المشهور في الاصحاب **قوله** ولو فعل ذلك في صورة الصلوة لم يضر منه ذلك العمل ايضا
 وبوجه واحد وهو ان يكون التيمم اذالة البنية كذا في لافرق في الوضوء بين
 الواجب وغيره وسواء غسل اليدين قبل ذلك **قوله** لو نكح احد ابنته فممنع
 ما كان في الوضوء من نكاحه فليس له فدية في ذلك ووجه من بعض اعيان العلماء ان
 مطلقا كانت في الوضوء لا يطل بعد الى قبل لا يطل لان ازالة الشرط مضمرة
 حتى ما وجب له دم الا ان يكبر بعد طهره من بعض طهره او في الطيبان في كل شيء فدية
 سائر ان ذلك هو شرط في ثوب او طين بطن فدية في كل واحد وجب في

لعلهم

لعلهم يراى شرب او طين سائر ابدال كسوفه ما لا يتوانا فدية على كل واحد وكذا
 التيمم لو حمل سائر ابدال كسوفه فدية على كل واحد وكذا سائر ابدال كسوفه فدية على كل واحد
 وبالحوازي رواية ولو وضع على راسه ما يخلو مع الفطير لم يبعد وجوب ان يزين اما الطيبان
 فان اطلاق الجواب اليه فيحتاج الى تنقيح لانه ربما ادعى وجوب الكفاية في التيمم او فدية
 معده اذا اتى بالوقت كسائر ابدال كسوفه فدية على كل واحد وكذا سائر ابدال كسوفه فدية على كل واحد
 الاستحسان في الاصل لكل يوم وشاة لكل يوم وشاة في كل سنة الا في السنة التي فيها
 على قول قوي وشاة لكل يوم ان كان محمدا او لعله المدة ان كان مضطرا واجبا في الصلاة
 في الشهر وجوب دم واحد وهو في اختياره في التيمم والمختلف في غيرهما والاجابة
 لا يضر ما يرد وجوب دم في السنة للحج والمضطر يخرج منها انه لا فرق في ذلك
 بين التيمم والكبر والمكروه وغيره وهو قول **قوله** ابدال في الذب منه فدية ووجه
 بغيره وثنا بغيره في الذب منه فدية او في الذب منه فدية او في الذب منه فدية او في الذب منه فدية
 على مضطرا وبما ياتي بعد ذلك معناه **قوله** في الصدقات فدية في الصدقات فدية في الصدقات فدية
 زاد على الفدية في سبب الكبر في الفدية في الصدقات فدية في الصدقات فدية في الصدقات فدية
قوله قطع شعره في الكبر بغيره ولو كان محمدا في ابعاضها فدية في الشعر في الكبر بغيره
 التيمم من ضعف سببه في الكبر بغيره ولو كان محمدا في ابعاضها فدية في الشعر في الكبر بغيره
 بين الاصل والافرق في هذا الحكم بين الحمل والحرم ويمكن في كل من الشجرة كون شعرها في
 سواء كان اصلها او فرعها والمراد بقطع الشجرة قطعها من اصلها وهو في الشعر بغيره

الاصح

واما الالباض فانه لما لم يكن لها مقدار شرعاً وجب فيها بالبره سوية وهذا في غير البصر
 المكمل الذي هو في غير حكم الالباس وكذا الشجره الباسية **قوله** ولو قطع شجرة من اماكنها
 المزدانة او قطع شجرة من الحرم وجب عليها عدايتها الى الحرم كما كانت منقوصة سواء اخرج
 النخل وعذرة فان لم يملكه قبل اصابه وان حرمه فكلما رده النخل في اماكنها علم ان
 قوله ولو حوت قبل ان يرضى ان يملكه ثوبه فانه في خلافه في كونه في النخل
 عذرة التواضع من فقه فانه قال ان خفت قبل صحتها ولا كانت ولا لم يملكها المالك
 المسكولة بالنخل فوجب الكفارة فان اصابتهما ومن غيرهما ومنه استدلوا
 والا فوجبها **قوله** ولا كفارة في قطع الخيش والاذان على ما ذكرنا لا يجب في قطع
 الخيش سوى بغيره سواء كان باليد او اخرا ما قطع باليد محذور ولا كفارة فيه **قوله**
 ومن استعمل ومن طيبا في حرام ولو ذبح في العزوة كان عليه عتقة على قوله
 لقول ابو العترة **قوله** وكذا ان لم يقطع خيشه لم يملكه المحذور به رواية حسن
 وظلال المستر من اجابة الجوزة لا شئ عليه ويشهد له رواية حسن الصنع وفيه
 قوة وهو محذور في الكسوف احتمال والطيب بوزن قيم الدرس المتماثل على شئ
 الطيب **قوله** ويجوز لكل ايسر طيب من الاذن ان كان كالمسح والشرع ولا يجوز الا اذا
 به ولو ذبحه لم يملكه الا اذا مضى فكل يجب الكفارة في الشئ استعمله
 والاصل في البزاة وصرح في المتن بعدم الكفارة وهو **قوله** او اكره المولى في كل
 مرة كذا وهو سبب في الحرم من غير رطل **قوله** ولو ذكر رطلين فان كان في ذمت واحد

لم

لم يكره الكفارة وان كان في ذمتين مكررت المزاولة الرقيق الوقت والمقتضى لا يعرف
 قال في الترخيم ان كل من يقطع اية عذرة وبعضه عتقة ويستند ذلك في العذرة العرف
قوله ولو ذكر رطلين باليد والطيب فان اكد المجلس لم يكره ان اختلف في رطلين
 مجزئين من كل صنف من الثياب فذا في المتن لو لم يقطعها عتقة او لم
 وجب عليه كل واحد عذرة ولا بأس به وفيه اكد ان العتقة العتقة العتقة والوقت
 عادة وعوده لا تحل والمجلس وكذا التوكيد كذا رطلين لمن تراخي الزمان لم يكره
 ثم ساقه اخرى كذا في عبارة الشئ حيث التعداد وفيه ان لم يقطع رطلين
 منه وجب له عتقة كذا في اخرى اما التي في غير رطلين والمجلس والعتقة في العتقة
 الكفارة عن كل واحد والناس والمجلس ان في الصيد لا ريب ان الكفارة في الصيد
 يجب على العتقة وغيره وفي المجنون وغيره ان كان قد احرم به الرطل الكفارة عليه
 وان طار جثوته بعد الشروع في الكفارة في ما له من الذي يقتضيه الشرع فله عتقة
 وما في عتقه والاستحي والافاد والوقت المزاولة فوات في فوات في كل
 بغيره من رطلين على كل حرام الى حرام العتقة ثم باقى في ما له من الذي يقتضيه الشرع فله عتقة
 العتقة فانه يجب انهما وقفا **قوله** مع اسما العتقة وعدم تكرار العتقة العتقة
 الداخل عتدا ولم يذن له السيد كذا الداخل الى صاحبه **قوله** العتقة ثم ذكر ما ذكره في
 حرام ان يترك ما حرام الشرع ولا ريب ان من استطاع ان يستطاع في الاذن دون
 عتقه لا قرب وجوب لان كل ما كان منك مستقرا من ان يكون العتقة كذا العتقة

العتقة

الفضل وان يكون بعد صلوة الظهر من لانه يحافظ وقت صلواتها بكن ادا واما
قوله ان تعرفت الدابة وان وقتت باي يكره ليس ان تعرفت وابته يد ليل فله
 وان وقتت به وصرح الغني بدليل عليه بعد رخصه ان وانما لا يحرم ذلك
 اما الكراهية فليثبت الغني على ذلك واما عدم التحريم فذلك اننا نعلم على
 ولان الشاوي كما بان ادى الى استعانة الكفاية بها وقد قيل ذلك صريح في
 طالب علم في حجة علمه منقول واما ما ذكره في قوله ان تعرفت الدابة فيصير الى
 اضمارهم بجزا عتاف الدابة بالذكاة على كل حال **قوله** والمبارزة فيكون في الامام
 وقيل بترك الامام الكراهية ويحكم عليها لما ذكره الغني عنه وانه يعني **قوله** يستحب المبارزة
 اذا ادب اليها الامام ويحب ان ياتى بها بالامر شخصاً معيناً ولو امره بالامر
 فهو واجب كفاي ولو منع منها حرم قطعاً ولو طلبها الشكر كسحب السيف في الواقع
 من نفسه باليد من فعلها لكن يستحب ان ياتى بها الامام ويستحب السلام ان ياتى بها
 ولو لم يعطيه لم يجر مجازاً من ذلك لم يشترط الامام حتى يعود الى فخر الامام عدم جواز
 محي ربه **قوله** او يصحب رفقته فيكونها اما ان ياتى بها من محبها اما ما يكون من رفقته
 الغير باليد من فعلها **قوله** ويكره ان ياتى بها من الراد من المسلمين لا من اهل الحرب
 المراد بها وانما كان العدو ليس كغيره وانما كان العدو من الخصم الصغير واعلم ان
 بعد اذ لا يشترط ان ياتى بها الامام اى **قوله** وان لم ياتى بها من رفقته او من محبها او من رفقته
 الواحد يحسن من محبته وقيل لا ويكره الامام على كل واحد من الخصم من رفقته او من محبها

قوله وكذا كل كتاب يعلم بها ذلك ثم فسد الكتاب وكذا في دل على الامان من كل كتاب يعلم
 او انما يعتقد ذلك فيكون الواقع في العبارة بعد الكفاية بانها من رفقته او من محبها او من رفقته
 او انما يعتقد ذلك فيكون الواقع في العبارة بعد الكفاية بانها من رفقته او من محبها او من رفقته
 الامان من كتابه وكذا في قوله **قوله** لو قال لا يكره عليك ان تعرفت به من رفقته
 اليه يد على الامان العلم كما تراه في كتابه او في كتابه او في كتابه او في كتابه
 فان ظهر الرضا به كقولهم هو الفيلد او الفيلد **قوله** ولو اقر المسلم اعداءه من رفقته او من محبها
 وقت يصح من ذلك الامان فقل ان كان الاقرار في وقت يصح من ذلك الامان فقل ان كان
 لو كان ما بعد الصلوات المعجزة في العقد والامان لم يعجزه لو كان الشكر ما شدد ان الله
 الى ما فعله الامام **قوله** ولو اقر على المسلم الامان ما كره في قوله من رفقته او من محبها
 العمل والامر بان يكون في قوله ويجوز دونه لا يستطاع وانما السلام بان لا يقر من رفقته
 بل على ما يقتضي سقوط ما قد علم شدة **قوله** في كتابين يرد الى ائمة ثم بعد رفقته او من محبها
 السلام من رفقته الامان وفي حال الجيرة بين المسلمين وبين الكفار واما رفقته او من محبها
قوله او اذا اقره كره في السنة لا يخلطه ما لا يكره من الامام وعلى ما لا يشترط ان ياتى بها
 الى امره والامان يقتضي عدم الرضا **قوله** مقتضى ان لا يقره من رفقته او من محبها
 فيرد الى ما لا يقره في السنة لا يخلطه ما لا يكره من الامام وعلى ما لا يشترط ان ياتى بها
 المسلمون ما سرف على ما لا يقره في السنة لا يخلطه ما لا يكره من الامام وعلى ما لا يشترط ان ياتى بها
 الا في علة او انما بالسنة من رفقته او من محبها وكذا في قوله **قوله** في رفقته او من محبها

اعادة الخ الى فرق شتى والعبرة وجب اعادة بسبب والى الشي وان لم يكن مذكورا لانه
 مدلول عليه لسرف فانه متعصب **قوله** موت عباد الله بالشرط لا بشرط مع صفة من اهل البيت
 فيه قول في عدم المنول عند شرط **قوله** لو اختلفوا على مال الحب الوفا بربان هو لا يوفى
 له **قوله** ولو سلم لغيره باو في دمه لم يكن للزوجة من ثمنه ولا لارثتها لانها اهل عوب ولا انا
 لها حظا المهر ورضي النبي ان قلنا ان المهر باو الاسلام شرطه بين محمد بن زهراء فاما ما كان
 فيه ان كان صحيح وان قلنا ان الزنا شرطه على ما كان عينا او اقله فاولا بربان في كل وقت
 فاما الحكم في كل حال العدا في مثل في الزنا بغير اقل في كل وقت كالمثل وقد خرج جميع من اهل البيت
 بعد الموسط في التمس وكيفية **قوله** ولو كانت ثم اسلام اتمت فبذلك كانت طلبة وارث المسلم
 دون غيرها اما اذا مات قبلها وارث مسلم ثم اسلام فليس في وارثها المسلم المهر
 قبل اسلام الزوج فلا ينفذ من ذمة على طلبة بالوارث المسلم دون غيرها على ما بين
 وكذا في النكاح السابق واما اذا ماتت قبله ثم اسلام فله ان المهر ذمة عليه
 حتى يسلم لان كان لها وارث مسلم والا فوارثها الامام **قوله** ويراعى في الحكم كمال العمل في
 ويشترط ان يكون مجتهدا في الحكم بها ولا يتابع الحكم بغيره **قوله** على تراخي المذكورة وكيفية
 قبل ثم وفيرة ونسب ومنه انما لم تقدم الاشراف ومنه ان المرأة والعبد يب الجارية
 الحكم والامام اشتهر **قوله** ولو مات احدكم بغير علمه البدين لان الحكم منوط بغير جميع لان الله
 من تعين المقتضى وعدم الرضا بكم **قوله** فلو حكمه بغير علمه والى واخذ الخالف سوا شرط الحكم
 في المال لا ينفذ الحكم بغير علمه **قوله** لا ينفذ لان الاسلام موقوف على العلم ولا ينافي في الاستيفان

قوله فان كانت الجنازة من مال الدنيا اشركت حكمها معلومة الوصف والحد وان كانت عينا فله
 ان يكون من يد او من غيره وذلك لان يد الجنازة من مالها العلم بغير علمه في الجنازة
 تقع ان جعل المهر في المهر او المهر في المهر او المهر في المهر او المهر في المهر او المهر في المهر
 من مال الفقيه جاز ان يكون من مال الفقيه او من مال الفقيه او من مال الفقيه او من مال الفقيه
 بوزاره وانما هذا لا يجمع بكتاب النبي **قوله** وانما سراج المهر بوزاره الى انما سراج
 عدم الفسخ لان مراعاة المصلحة العامة اولى من مراعاة المصلحة الخاصة فان اطلاق مال الفقيه من مال
 المصلحة العامة او زفت ومنع الفسخ لا ينافي مع جواز تركه والامام اتمت في المصلحة وذلك لان
 لعقل المصلحة لا يغير على المصلحة بغيره واستصحابها هم بعض وانما الجارية ولا اقل في ذمة
قوله فان سلمت قبل المهر لم يرفع اليه واما ان كان المهر لم يسل او كان لانها قد عصمت بها
 ولا يجوز ان يرفع فيها **قوله** وكذا لو سلمت بعد المهر وكان المهر لم يسل الى ذمة المهر
 الحكم في ملك المسلم **قوله** والذكر والمهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 اسلم ولو اسلموا وكان له ذمة فبذلك في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 والشيخ هو المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 بشي وعدم فخره بغير امر من احد من المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 الكفر في حال الكلام اولى وهو في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 المن مفسد في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 والا لا **قوله** والامام يخرج من المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر

الشيخ

التمس والفرار في الفزع لعدم الانتفاع به في الحرب وقبل لهم من اعادة ما سلبوا من
 المسكن موضع نزولهم فيمنع ان يفرحوا في المسكن الذي اطلقوا فيه من الحرب والفرار
 الا بعد ان لا يفرحوا في المسكن الذي اطلقوا فيه من الحرب والفرار الا بعد ان لا يفرحوا
 ولو كان ما جرحه في حال الصلابة من السلاح وجب الاجرة على الفوج واداء السلام
 والاعتبار بكونه في رتب عند حيازة الغنيمة الذي ينفذ في النظر ان كل من صدق على ان يفرح
 وقت القيمة لا يستحق لانه محمل اعتبار النسل والرجل ولا يستحق ذلك في المدة الماخوذة
 قبلها والمولود قبلها يستحق **قوله** ذكره في جزئية الغنيمة في دار الحرب لا بعد ذلك انما
 الاصل بدار الحرب لا ينفذ في اخذ ان لا ينسب الا بعد الحوزة من دار الحرب والاول هو
 التي لا ينفذ في حال ولا ينفذ من استحقاق المثلين لها **قوله** ذكره في جزئية الغنيمة
 بكل المدة والغنيمة في دار الحرب لا قبل الحوزة الا في دار الحرب **قوله** ذكره في
 وقت العطاء فثبت ان لوارثة المطالبة وقتها من ان لا المطالبة بغير جليل لو اشر
 ذلك ومن ان يملكه بغيره وانما قبله التمتع للكل في حوزة الامم ليس ذلك في الارز
 من حيث المال لا يزيد على كونه من مصادره وكان كالنقود بنسبة الى الزكاة **قوله** ذكره في
 من الغنيمة من ان كان في حوزة الامم وليس من اهل الاسلام ولم ينفذ في المار بالاعا
 بها من كمال من اهل البادية وقد اظهر الاسلام ولم ينفذ في القول المذكور من السيرة في الامم
 ولا ينفذ في رواية حسنة والمراويع اظهر الاسلام ولم ينفذ في القول المذكور من السيرة في الامم
 بنحو المنعوت وانما اظهر السيرة في حق خاصة وليس له علم بما هذا الاسلام **قوله** لا يستحق حيا

ولا ينفذ في بادية ولا رجوع الا ان يستقر طلالا لاسلام قد منعت السلب في الغنيمة فيكون كمال
 الاسلام لبعض المحايدين من الغنيمة بشرط مثل ان يتوارثوا في حوزة فذلك اذا لم يكون من حوزة
 بان مثل المسلمون ويكبره المشركون فيحتاج الى كبرية او كبرية من المسلمين ولا ينفذ في حال من حوزة
 من طلالا لاسلام في البداية بشرط البادية واليه من المنعوت في السيرة الاولى في الرجوع اليها في رتبة
 في رتبة البداية بانها السيرة عند دخول الجيش الى دار الحرب والرجوع بانها السيرة عند خروج الجيش
قوله ذكره في رتبة السيرة فلا بد بانها الغنيمة من حيث المال في رواية قاض على اربابها بغير الرجوع
 اعادتها الى مالك ويرجع انتم من غنيمة ما لا نام مع تفرق التي يكون في رواية في السيرة
 انتم من سلب المصالح الى عباد الله والرجوع في كلام القاض في الرجوع الى رتبة السيرة
 لاسلام رجوع بغيره بغيره من حيث مال المسلمين ولا يملك ولا يفرق التي تكون في رتبة
 الغنيمة او يرجع الاسلام في رتبة **قوله** ذكره في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 يعطى لا ينفذ في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 انهم منهم وبذلك الحوزة لم ينفذ في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 من الزوق الثقت وانما لم ينفذ في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 قد علم في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 من رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 وكما سببه في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة
 معلوم عندهم **قوله** ولا ينفذ في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة

في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة في رتبة السيرة

تدل على وجوب الجهاد في السنة ولو جازت المهادنة سنة تاسعتهما وفيها وجوب الجهاد
 الا كماله وصرح شيخنا في الدرر وسخا في وسعها المهادنة بما دون السنة فراق في المصح
 في المسوط ولا يجوز في السنة وريادة عليها باختلاف ذلك يجوز ان يتركها في قبول التوبة
 فاقطع التزكيات حيث وجدتموها في قوله والجهاد اعادة الاصحاب للجمعة والفتنة به وجوب الجهاد
 الاول الى ان لا يرضى التور **قوله** ولا يصح الى مدة جهادكم ولا مطلق الا ان يشرط الامم المتقدمة
 في النفس متى شئ ويمكن ان يعود الاستيفاء الى كل امر اجتهادي في التصحيف للجمعة الجهاد
 لا طلاق ووجهه ان التراضية اذا وقع على ذلك كان في مقتضى السنة هي اعادة الامم والتزكيات
 ولا مانع من ذلك لان جهادها لا يتحقق **قوله** لكن بعدا على روجها ما سلكها من غير خاتمة في
 طلبة بل يخصها على المهادنة فتكونها واما عليها والمهادنة فوجهها في العدة فذلك الطلب
 ولم يكن وكيفية او كان في غير العدة لم يثبت لان الطلب حتى الزوج خاصة ولا وجه للعدة
 ويخرج قوله سلم اليها انه لو لم يكن قد سلم اليها المهادنة لم يرضع اليه سنة وهو كذلك يظهر قوله في التور
 ما انفقوا اولم يرضع منها ثم ينقضه فان المهادنة لم يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 او ما تية لان الدفع من بيت المال يرضع المهادنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 واما تية وجب المنع ولم يستحق **قوله** ولو كانت قبل المهادنة لم يرضع اليه وفيه روي
 من ان الجهاد في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 فانها تية لا ترضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 لا يجوز ان الجهاد في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 بل الواجب قبوله

به والارادة المصلحة الا هو المهادنة وهو شرط اعادة الرجال من غير ان يقتضيه ومنه لا يرضعها في سنة
 فيكون المراد بالطلاق ح كسراط اعادة الرجال على كل المهادنة من غير ان يقتضيه ومنه لا يرضعها في سنة
 ووجه **قوله** ولا يرضعها في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 ومنه لا يرضعها في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 انما ان لا يرضعها في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 يرضعها في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 الصنع بغير العدة والناحية **قوله** اما لا يستعمل الى دين يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 واحدة وقيل لا يرضعها في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 انه اذا استعمل الى دين غيره يرضعها في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 للقطع ما بينهما من عدة متباينة **قوله** وان عاد الى دينه قبل فصل وقيل لا ولا يرضعها في سنة
 الاصح عدم التبول لعموم الآية **قوله** ولو اجره قبل فصل على كل اطلاقه قبل الاستصحاب في المهادنة
 اي لو اجره في ترك الاسلام وقد طلب منه فيها اذا استعمل او عادوا صح انهم لا يرضعها في سنة
 وان شئت وان كان في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 المهادنة وان حصل الاختلاف بالكل والكل في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 فانه يجب احوالهم الاسلام ولا يجوز تعويض احد المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة
 السبع وكيف منبسطه الكافر على كلام السنة **قوله** وتدل ذلك كتب الجاهلية
 التي تم وقيل يجوز كذا كذا في سنة المهادنة في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة ولا يرضعها في سنة

الواجب بها على الاعمال وليس المراد بوجوبها على الاعمال انه اذا امر امره بوجوب
على غيره الامر باليعمل سواء حصل التام او لا متناه الامر والنهي بعد التام او لا متناه
وانما المراد انه على تقدير كون الوجوب كذا با او اوجدا مختلف من قصد في الامر والنهي
او غلب على طئه فانه غيره بهنوط الوجوب على ذلك المختلف ولو كان الوجوب عينيا لم
يسقط الى ان يتحقق التام او لا يتحقق الوجوب بالكلية متناه و بدون ذلك
الوجوب متعلق بالجميع فلا امر او نهى معين ويجعل بعينه كان آتيا وان حصل الخط
باليعمل **والامر** الذي عن المكلف في كل شرط اربم التام او وجوب الامر
باليعرف بشرط ذلك عند ابعاده انما يكون في كل امر في امر واحد او في امرين
الامر كذلك قد خرج العباد في الامور على ما يشترطه بالامر والامر بالامر
ان يتصور ان في كل شرط الوجوب بالامر الا لا يشترط ان يكون في امر واحد
مكروا او ترك معروف او فحشاء نحو شهادة عدلين ولا يعلم المعروف في المكلفين ان يتحقق
وجوب الامر والنهي بوجوب العمل بالامر والنهي كما يستعمل في وجوب الصورة
وجوب على تحصيل شرطها والاصل في ذلك انه لا يسل في كل شرط الوجوب عند الامر
الامر بها او دون ذلك وينتفح على الدليل في كل شرط في كل شرط في كل شرط
فانهم على اشتراط الوجوب بذلك ما به في الامور المتناهية في كل شرط في كل شرط
المعروف وطان في الامر بغيره ما اذ عود لانه على ذلك لا يتصل بوجوب عليه الامور
يترك المعروف في كل شرط في الامر **والامر** وان يجوز ما شره البكارة فتدفع على طئه او على انه

لا

لا تترك بوجوب لكل ذلك او اجبت ان امره بالامر باليعرف والنهي عن المكلف
وجوب التام او لا يتحقق الفعول فان هذا لا يعقل سقوطه بقية وعدم يجوز التام او لا
لنفسه التام في امره فان الامر بالمعروف والنهي عن المكلف لا يعقل كونهما باليعرف
او لا يعقد ذلك امر او لا نهى لا لغو ولا عرف ولا يعقد ذلك امر ولا نهى فان الوجوب
من هذا الباب لا يعقل انما اعتد ذلك باليعرف في ذابح الماعل كمنع جوارحه من
فلا بد من اعتبار امر اخر في المرتبة الاولى بقية بقية الامر والنهي في كل امر واحد
من الاعراض في كل امر واحد والامر والنهي في كل امر واحد باليعرف بوجوب
مطلقا العباد و مراتب المكلفين لان المرتبة موسومة بالامر في ذلك حال الامر
بإطلاق الوجوب في هذه المرتبة عدم بقية بقية الامر والنهي في كل امر واحد
لا سبق في كل امر واحد اذا غلب على طئه انه لا يجوز ان يكون في كل امر واحد
شيء زائد يصدق والنهي فيكون الامر بوجوبه استحقاقا له في كل امر واحد وجوبه بطلان
والامر بوجوب دفع المكلف باليعرف او لا كما اذا عرفت ان في كل امر واحد بوجوبه في كل امر واحد
مثل المرتبة الاولى التي هي افضل مراتب الامر والنهي والعباد في كل امر واحد
باليعرف بوجوبه في كل امر واحد بوجوبه في كل امر واحد بوجوبه في كل امر واحد
لا يستقيم على ذلك التام لان قد ثبت المنفعة مع غيرها في كل امر واحد بوجوبه في كل امر واحد
المرتبة مطلقا ولو استعملت في العبارة وجعل امره بالامر والنهي في كل امر واحد بوجوبه في كل امر واحد
في **قوله** ولو انتفى الى الجرح والعقل على كونه قبل نعم وقيل لا الا بان الامر به

الامر

وان كان ما حكم به من ذلك لا يكون له انفعاله بحيث يستلزم الفتوى الى انشاؤه بطريق بحيث
لا يتصرف ما اذا كان من المجهول الذي يجوز العمل بغيره فان ذلك مما يوجب التمسك
بمع عدمه ولا يفتقر الى فتوى وانما هي حكاية لما ذكرنا طعننا عليها العتق في ما هو
والمراد بالمجهول الذي يجوز العمل بغيره هو العمل بالعرف بالاحكام الشرعية على ما هو
التفصيل للشيخ لا وهو التي توقف عليها رد النزوع الى اصولها وقد نقلت ما هنا
منها من كلام الاصوليين والفتاوى ومع شئ من الملك التي بها يمكن استنباط ذلك
من اولها ما قد صرح به من الاصوليين والفتاوى ما شرط كون المجهول حيا يجوز العمل بغيره
فلما يجوز العمل بغيره المجهول بعد موته وموتته ويدل عليه وجوه آية المجهول او ماتت سقطت
اعتبار قوله شرعاً بحيث لا يعقد به وما بدأ شئ لا يجوز الاستناد اليه شرعاً لا الاداء
فلما جاز على ان خلاف النفع الواجب برأيه من غير منع من انفعاله وان جاز
اعتداده بغيره واعتبار اسكاه فادواته وهو اهل العصر التي ليس لها نفع
الاجماع وهذا قوله في سقوطه بالشرع ولا يعتبر به وانما الشئ فيه فله جرة لا يقال انما
انفعاله الاجماع في الفرض المذكور بموت النفع التي لو كان جرة الاجماع عند انما
هي بدو العصر من اهل العصر من اهل محل العقد وموت النفع التي لو كان الفرض
المذكور تبين انه غير الامام فتبين في ذلك الامام في السابقين من قبل العقد والاجماع بغيره
ولا يلزم من ذلك ان لا يثبت في شئ ما لا نقول مع ما في ايديهم من موت النفع
التي لو كانت في حقه ولو لم يفتقر الى العمل به في هذا البصر فيحصل ان موت

به النفع من غير عدم اعتبار قوله ب ان لا على الحقيقة كانت لكن مستند للفتوى ولم
ينقطع لزوم الاحكام عليها بحيث يمنع الصدوق ما بدأ شئ لم يكن كافياً في ثبوت الذي
ينبغي ولا بد منها من حصول الطعن الرابع بسببها في نفس البعثة منها وما عرض لها من
منها فنده من غير ان يكون من المجهول الاستنباط استفادة الاحكام من ذلك الملاك لعدم
اعتبار الطعن في الاصلية كذا لا يمكنه في كون السبب في الاحكام وهو ذلك الدلائل المجهول
باعتبار استغناء المعارض عن كونها في النفع من البعثة في كل المعارض لذلك الدلائل
رابع غير ذلك وجوب الرجوع عن ذلك ~~في كل المعارض لذلك الدلائل المجهول~~
مع منقطع الاول اي تنقطع ان في معنى من ان كل الدلائل المستند من ذلك الحكم اهل الطعن
اي اصل باعتبار استغناء المعارض في الاصل تنقطع بقاؤه بعد الموت بل من غير ان ينقطع
بزو النفع في الحكم لانه مستند في كل كون من غير شئ فيمنع الاستناد اليه والعمل في غيره
الجملة في ان الرجوع الى العمل بقول البعثة بعد موته انفعاله في زمانه في الاجماع على وجوب
تقليد الاصل والادعاء من المجهولين والوقوف لاهل هذا العصر في العلم والادعاء
الى الاصل في كل حال ان يكون متفقاً انه اذا وجد البعثة في مسكنه قولان انما يجوز تقليده
والرجوع اليه في القول ولا يجوز وجوب رجوعه عن الاصل والادعاء وجوب اعتداده من كان
قد قلده في الاول برجوعه عنه واكثر المالك يختلف قول البعثة الواحد منها ولا يجوز الرجوع
القول الاول والاخير الا ما رواه في هذا الرجوع من هذا الرجوع فينبغي ان يثبت في البعثة العذر
نسخ والعيوب في ادعاءه او طعن في السن كذا كانت اصل فانه انفعاله مستند لرجوعه

ولو كان مقدرة فليس ذلك بطلان حكم تعذيبه لان العمل العرفي مستعمل الزمان منتهى الاستعداد
 حتى قد خرج عن الولاية تلك وكان تعذيبه باطلا بانه الى مستقبل الزمان فليس
 فقيده انما اذا رضع المكفول او اخذ العهر المجرد من فلاح يجب على جميع الكليين ^{الاجتهاد} الاجتهاد
 لانه واجب على الكفاية فاذا لم يتم به العمل النظر من التكليف بجميع وجوب عليه جباة
 الرضيع في حصوله العرض فليس فلاحا يصح العمل في التكليف وقت السعي والاكث ^{الاجتهاد} الاجتهاد
 فلاحا عند وقت الصلوة مثلا بان التكليف بها على حسب الكفاية على كل من التكليف في الصلاة
 ولا الكفاية عند الضيق بقدر زمان الصلاة ثم يرفع على هذا الترتيب حكم ركن التكليف
 بسعيه في حال الاستغناء بكتبت الفقهاء في معرفة بعض الاحكام في حال فلاحه في التكليف
 بمنزل من الشئ السعي في الدين انه نفعل عن والده جوار التعذيب للموت في هذه الحالة تكلف في التكليف
 جدا لانه سواء قد خرج في كفاية الصلوة والتعذيب بان الميت لا قول له واذ كان كفاية الرضيع
 لا قول له لم يتفادى عدم جواز الرجوع حال الضرورة والاختيار ولعله سواء اذا كان
 بقول المتعذرين في معرفة صور العمل والاحكام مع استثناء الموضع ليدقق بالعبادة على وجه
 الضرورة لانه اراد جوار تعذيبه في حصول ذلك توجه به المبدأ ^{الاجتهاد} الاجتهاد في التعذيب
 المتعذرين كذا في ذلك يجوز الرضا باليد ويجب على تعذيبه اجابة خدمه او ادعاءه لئلا يكف عنه او
 اليه بذلك هو كونه عارفا بالاحكام مطلقا على ما قد بلغ والاصل في ذلك ما رواه الشيخ
 محمد بن حنبله قال سألت ابا عبد الله عن رجل من اصحابنا يكون بينه وبينه فلاح في دينه
 او ميراث في حق الال السلطان والى العقوبة اكله ذلك فقال من يحكم الى طاعتكم كل

المرج

الامور من مونا في خصوصه الى قاض او سلطان جابر في قضى عليه فحكم الله فذكره
 في الامور من الى بصيرة قاض لا عبد الله فقول الله عز وجل في كفايتهم لا تكونوا
 بكم ما بل بطل وكونوا بها الى الحكم فقال لا يا بصير ان الله عز وجل قد علم ان في الالة
 حكم ما يجوزون اما انه لم يبين حكم العدل ولكنه على الحكم الجور يا بصير ان الله عز وجل قد علم ان في الالة
 حق قد عونه الى الحكم اهل العدل فانه عليك الا ان رافق الى الحكم اهل الجور
 له كمال من حاكم الى الطائفت وهو قول الله عز وجل في الذين يعملون الصالحات
 ما انزل اليك من قبلك يردون الذين كانوا الى الطائفت اذ انصرفوا
 بحسب كل كف من الطالب لقضاه الجور بعد ما يريه مع عكسه من ذلك كما
 ما عدة غيره على الزام الى قضاه الحق **قوله** ولو لم يصب الجور فاضا كره الجور
 الدخول مع دونه لغيره لكن عليه اعتماد الحق والعمل به ما استطاع بغير **قوله** وكره
 انه اذا لم يكن به الجور الدخول مع دونه ليس كحد على الظاهر بل كحد التعصير فيقال ان
 كان من جهة القضاة فادرا على تنفيذ الاحكام الشرعية فطما به لا معنى لشدك الزام
 ولا ركيب التبع في حكم وضع الاشياء في مواضعها ومن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 على ذلك علم يقينيا جاز له حق الزام لا يمتنع قبل الجور عليه ايضاً ويدون ذلك
 يجوز له التعويل لانه يرضى في كتابه لا يجوز فيه ايضاً ما دونه على الامر والعدو
 ولو اكرهه الجور على التعويل فلا يمنع ذلك عليه بغير التور والعدل على كل المطاع
 وومكن الفكره بالخوف على نفسه او على اوعده ويختلف ذلك باختلاف احوال الناس

وساقي في الطلاق انت اسرع من فسخ الاكراه **قوله** وان اضطر الى العمل بما اوجب الله
 اختلاف جاز اذا لم يكن التعصير من ذلك ما لم يكن قسراً لم يستحق عليه دفع ما امكن
 قد سبق انه يجب على من امكن فان اوعده ضرورة البقية الى الكتاب ما لا يفرض
 عليه اركاب ما لا يمكن التخلص منه وجوب البقية ولو اكره على امره فانه دفع خوف الجور
 احداهما لم يكره الكتاب الا حواضلا ولا يشترط منه وجوب اركاب ما لا يمكن التخلص منه
 العقل المحرم فان البقية لا يجوز ان خاف على النفس اذ لا يفرق الدماء وقد سبق
 الحاق الجور به في قول الشيخ وانه لا يخرج من قوة **قوله** انتم الثاني العقود والتمس
 من الاف م الاربع التي استعار علم الثقة عليها والعقود جمع عقد المراد به ما يركب
 الاكباب والقبول على الوجه المعتبر والاقبال ان يتولاها انسان وقد يتولاها
 الواحد كماله كالوكيل على الجاني بينه العقود ينقسم الى معاهدة وحصة كالبيع والعمل
 انما قلبي للملكية الجاني بين وسداد وحصة كاشرا العقود العلم المشتركة في الامر
 حرد ما في شئ المعاهدة والغالب عليه لعبادة وهو الفتح وما فيه ذلك العلم
 عليه الفخاذه كالتمتع وينقسم باعتبار اهل الالام من الطرفين كالبيع والتمتع والى لازم
 احداهما كالمهر فان جاز من طرف الطرفين لازم من طرف الزم من شئ الى الجاني
 من طرف الزم فاضا والى جاز من الطرفين كالوديعة والوكالة والعرض كالتجارة
 قد عرف الجازية التجارة في باب الركا لبيان مال التجارة لانه منعقبات الركا به
 عند معاهدة ايجافا غير اذ كونهما تجارة فقد االكسب سواء كان بعقد البيع او العمل

جور

[illegible]



قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قطع التوب ^{عليه السلام}
 يوم الاحد صابه الغم لم يكن له مبارك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قطع يوم الثلاثاء
 من قطع التوب يوم الاثنين يكون مبارك قال صلى الله عليه وآله وسلم من قطع التوب يوم الاربعاء
 يجزيه نارا او يفسد ربه او يغيره قال صلى الله عليه وآله وسلم من قطع التوب يوم الخميس
 وزف البهايم الكثير مبارك وشر عند الناس ^{عليه السلام}
 يتفاني ذلك التوب مبارك وشر عند الناس ^{عليه السلام}
 العلم يوم ذلك التوب يوم الجمعة يطول العمر ^{عليه السلام}
 وآله وسلم من قطع التوب يوم السبت يكون مريضا
 وسلم من قطع التوب يوم السبت يكون مريضا
 ان وهب اوباع ارضه



خطی اہل اثنی

۵